اصلاح القرى المصرية

تأليف

محمد رياض الشنوانى

بكالوريوس كلية التجارة — دبلوم الضرائب

مأمور ضرائب عابدين أول

مطبعة عاطف [illegible]

الإهداء

أعرض فى ساحة المليك القائد الأعلى للمصلحين وحامى لواء مصر ومصدر الخير العميم لشعبه الأمين جهدى كفرد من الشعب استغرق وقتا ليس بالقصير ولم يدفعه لألقاء دلوه بين الدلاء إلا حبه فى أن يظهر لمليكه الولاء ويحقق لأمته الهناء .

المؤلف



مقدمة

المتأمل فى حالة القرية المصرية تملأه الحسرة على ماهى عليه من تأخر فإذا زاد تأمله وجد أن ثلاثة أرباع الأمة المصرية ماهى إلا مجموعات من هذه القرى وأن الأمر على أكبر جانب من الأهمية .

نعم آمنت منذ كنت طالبا بالجامعة الأهمية البالغة التى يتوقف عليها امكان إصلاح القرية إصلاحا عمليا يسهل تعميمه أى إصلاحا يتلاءم مع حالة مصر الاقتصادية ومالية حكومتها وظروف القرية الحالية فركزت جهدى وأنا طالب وبعد تخرجى لاصابة هذا الهدف الذى اعتقد اعتقادا راسخا أنه أسمى هدف فتجمعت لدى مئات الأفكار لأن الفكرة بعد أن كنت أبحثها أبسطها على بساط العمل لأقدر تكاليفها والطريقـــة العملية لابرازها لعالم الوجود ثم أبحث فى غيرها وأننى لو أردت أن أصوغ هذا الكتاب بهذه الطريقة لاحتجت إلى عشرات المجلدات الضخمة وفعلا هممت منذ أكثر من سبع سنوات بطبع هذا الكتاب لكن حال دون ذلك كثرة النفقات ووثوقى التام من أن هذه المسألة على خطورتها البالغة لايهتم بها الكثيرون لأن ملايين الفلاحين وآلاف القرى فى نومهم يعمهون وفى جهلهم يسعدون وأما الباقين فهذا البحث بالنسبة إليهم خارج عن أعمالهم وليس لهم فيه مصالح مادية مباشرة تحثهم على العناية به لذلك أحجمت عن الطبع وأجبرت على التكاسل ولكن لازالت حالة هؤلاء الملايين من الفلاحين الذين يمثلون ثلاثة أرباع جسم الأمة المصرية ومايعانون من بؤس يدفعنى للعمل ويشعرنى بأننى مقصر فى حقهم لأنى مادمت أعرف طريق الخلاص لهم فلا يجوز أن تقف نفقات الطبع والجهاد فى سبيل الخير من أداء واجبى نحوهم لذلك بدأت فى تركيز هذه المذكرات تركيزاً شديداً لجمع شتات المواضيع مع الإشارة إلى ميدان البحث فى كل موضوع منها وليس لى قصد سوى ايصال

تلك المواضيع والأبحاث إلى من يريدون معرفتها متحملا فى سبيل ذلك الجهد والمال أبذلهاراضيا فىسبيل اداءواجبى أمام الله وأمامالوطنوأمام هذهالملايين الكثيرة من الفلاحين ثم أسأله الله تعالى بعد ذلك أن تهوى أفئدة بعض أولى الأمر وقادة زمام الأمة وتحببهم فى النهوض بالقرية وتعميمهذه الاصلاحات

وأرجو قبل أن أختتم كلمتى أن أنبه قارىء هذا الكتيب إلى أن يعلمجيداً أنىلم أسطره ليكون كتابا منكتب الادب فلمأتوخ إلا العملوالمالوالاقتصاد وقد صارعت نفسى جهد الطاقةلاتحاشى التدخل فى النظريات والجدل ولاشك أن النظرة الحالية للقرية المصرية لاتحرك مشاعر الأديب إلا للحزن والكآبة ولكن أقدم لقرائى الأعزاء أفكاراً عملية إذا نزلت ساحة التجارب العملية حولت شعبنا العزيز فىخمسسنوات من عيشة وصفوهابالفقر والمرضوالجهل إلى عيشة يرى الفلاح فيها نور المدنية الحقيقية ويتنسم بعض نسيم حرية القرن العشرين . وإذا قلتخمس سنواتفلستمبالغا بلحذراً شديد الحذر فىالتفاؤل لذلك أرجو من قرائى الأعزاء أن يتدبروا هذا الكتاب على مهل ويفكروا طويلا فى الأمور المعروضة فيه من نواحى نظام العمل الحكومى الحالى والاحصاءاتوالظروفالاقتصادية ومالية الدولةوحالة القرية المصريةالحالية قبل أن يقبلوا فكره أو يطرحوا فكره طرحا كليا بتركها أو جزئيا بمحاولة تعديلها راجيا من الله أن يهدينا إلى ما فيه الرشاد وأن تأتى الساعة التى يعتقد فيها معظمالمفكرين والمصلحين والقادة أن إصلاح القرية المصرية هى الطريق المستقيم وأن التملص من هذا الجهاد جريمة يقترفها المتعلمون ضد ٧٥٪ من شعبهم العزيز .

وأخيراً أريد أن أنبه قرائى الأعزاء بعد أن نبهتهم أن هذا الكتاب ليس كتابا من كتب آداب اللغة إلى أننى بعد أن ضحيت بجهدى ومالى فى إخراج هذا الكتاب لعالم الوجود لم أفعل ذلك لغرض معين إلا حبا فى الخير وليس أدل على ذلك من أننى لست عضوا فى أى جماعة ذات لون خاص .

الباب الأول

تمهيد

سأوضح فى هذا الباب أهمية دراسة القرية والشروط الواجب مراعاتها أثناء تلك الدراسة وأوضح أن عيوب القرية الحالية جذورها غائرة فى بطون التاريخ مع الأشارة إلى المواضيع التى اضطررت لبحثها لشدة أهميتها فى علاج القرية.

الفصل الأول

أهمية النهوض بالقرى المصرية

الإنسان اجتماعى بطبعه فلا يمكنه أن يعيش فى عزلة بل مضطر أن يعيش مع الآخرين من البشر ففى كل دولة من الدول قل سكانها دون أن يصل إلى المليون أو زاد حتى بلغ بضع مئات من الملايين نجد أفرادها يعيشون جماعات فى السكنى فيقل عددهم ويكون مايشبه بالعزبة أو يزداد أكثر فيكون ما يشبه بالقرية ومنها القرى الصغيرة ومنها القرى الكبيرة وقد يزداد أكثر فيكون ما يشبه البنادر والمدن ولقد بلغ سكان بعض المدن سبعة ملايين نسمة وهذه الظاهرة موجود فى كل دولة سواء كانت فى حال الهمجية أو فى حال التمدن مادام أهلها يريدون لأنفسهم إقامة ثابتة ووطنا مستقراً.

وبالقياس الصحيح تتقدم دولة من الدول أو تتأخر تلك الوحدات وبمقدار تقدمها ورقيها وتحفزها للتوثب والرقى بمقدار ماتكون دولتهم متقدمة أو متأخرة

أهمية القرى فى مصر ومايجب مراعاته فى إصلاحها : بلغ عدد سكان مصر فى السنوات سنة ١٩١٧ ، سنة ١٩٢٧ ، سنة ١٩٣٧ ، سنة ١٩٤٧ على التوالى ١٢٧٥٠٠٠٠ ، ١٤٨٦٤٢١٧ ، ١٥٩٣٢٦٩٤ ، ١٩٦١٤٠٣٦ ويتضح من تحليل إحصاء السكان أن مايقرب من ثلاثة أرباع سكان مصر يسكنون القرى المبعثرة على المساحة المسكونة فى مصر ويبلغ عدد تلك القرى مايقرب من خمسة آلاف قرية ولاشك أن الاصلاح المثمر هو الذى يعود على هذه الغالبية الساحقة بالخير وكل إصلاح لايمسها ولايؤثر فى هذه الغالبية أن هو إلا قشور ولايمكن وصفه باصلاح بل نقول عنه أنه رياء وتضليل .

مسألة إصلاح ثلاثة أرباع القطر المصرى ممثلين فى قرية ليست معضلة تعجز عن حلها لأنه لو ركزنا جهدنا لإصلاح قرية إصلاحا يمكن تعميمه فى بقية الأربعة آلاف قرية لنهضنا بالشعب المصرى جميعه النهضة الحقيقية وأرى أن كل ماعدا ذلك من إصلاحات فهو فى الدرجة أو الدرجات التالية .

وللوصول إلى إصلاح قرية إصلاحا يمكن أو يسهل تعميمه فى كل القرى يجب أن تراعى الأمور الآتية :

١ — عادات البلد المتأصلة من قرون سابقة .
٢ — النظام الحالى للقرية المصرية .
٣ — فقر معظم الفلاحين وشدة جهلهم وانحلال أخلاقهم .
٤ — اقتصاديات القطر المصرى من حيث الثروة الكلية وحال الزراعة والصناعة والتجارة وبقية الأعمال الأخرى وقيمة الدخل الكلى للشعب .
٥ — مالية الحكومة المصرية أى إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية حسب ماتوضحه ميزانية الدولة .
٦ — الاحصاءات المصرية العديدة .

٧ — نظام الحكومة أى إدارة دواوين الحكومة على كثرتها وما تقوم به من أعمال وخدمات .

٨ — نظام الدستور والقوانين الساريه ... الخ الخ .

وبالاختصار يجب ملاحظة ما يأتى :

(ا) تجنب الوقوع فى الاخطاء التى أودت باصلاحات كثيرة ذهبت بدون فائدة لعدة أسباب يمكن للباحث استنباطها .

(ب) تكون حركات الاصلاح سهلة ولا تؤدى لتقلقل شديد فى النظام الحكومى للاستفادة من جهودنا الماضية والحاضرة ما أمكن .

(ح) إمكان تنفيذ هذه الاصلاحات بقوانين وتشريعات لابرازها بسهولة وباقل النفقات .

(د) تدبير الأموال اللازمة للاصلاحات أى تمويل الاصلاحات بطرق سهلة تتلاءم مع مالية الحكومة ومع تشريعات الضرائب الحديثة .

(ه) أن يكون الاصلاح متفقا مع الثروة القومية والدخل الكلى للامة أى ظروف مصر الحالية والمستقبلة .

نعم إذا نجحنا فى إصلاح قرية إصلاحا يسهل تعميمه فى كل القرى أى الأربعة آلاف قرية الباقية نكون قد نهضنا بثلاث أرباع سكان مصر ونقول بحق أن مصر قامت من كبوتها واستعادت مركزها بين دول العالم .

الفرق شاسع بين المدن والقرى المصرية : إذا زرنا القرية المصرية تتفتت أكبادنا حسرة لمعيشة أهلها وماهم عليه من جهل وفقر ومرض وهمجية وعزلة ولكن يمكن أن نقرر أن المدن المصرية خطت خطوات موفقة ولا سيما العواصم الكبرى فيها إذ أصبحت فى بعض أجزائها تجارى أحسن المدن العالمية .

أما عن القرية فحدث ولا حرج عن الجهل والفقر والمرض والبؤس والشقاء والعزلة والقذارة والهمجية التى يأبى مواطن يؤمن بواجبه نحو وطنه أن يغوص

قلبه فى شرحها وأنها لطامة كبرى أن نقف مكتوفين أمام هذه الغالبية العظمى من قطرنا وتطلع علينا الصحف والمجلات بآلاف المقالات وتتوالى الحكومات وتصدر آلاف القوانين وتصرف الدولة المصرية وحكوماتها ممثلة فى وزاراتها ومصالحها ومراقباتها وأقلامها ومكاتبها ما يزيد عن ١٨٠ مليون جنيه سنويا ويقوم بهذا العمل أكثر من ٥٢ اثنين وخمسين ألف موظف خلاف أضعاف هذا العدد من الخدمة السايرة والموظفين غير المقيدين على درجات والعمال مثل عساكر الجيش والبوليس والخفراء دون أن تنفذ هذه الجهود إلى القرى المصرية إلا بقبس بسيط من النور تكاد لاتراه القرية المصرية لأنها لازالت على الظلام الذى كانت عليه أيام قدماء المصريين .

الريف مشتل العظماء : تعتبر القرية بحق مشتل العظماء لرجال مصر لأن المدن وما بها من عوامل لايمكنها أن تغذى القطر بالرجال العاملين الذين ينضجون بعيدين عن مفاسد المدن ومظاهرها الخادعة نعم بعد أن ينضج رجالات مصر النضوج الكافى فى أحضان القرية يحملون رسالتهم ويشغلون مناصبهم فى القضاء والمحاماة والطب والهندسة والعلوم والصحافة والاقتصاد والمال ...الخ

والحقيقة التى لاتنكر والتى يقرها العلماء أن البيئة هى المدرسة الكبرى فهل نرجو من قوم عاشوا وترعرعوا فى أحضان القرى المصرية الحالية أن يأتوا بمعجزات أكثر مما قاموا بها — اللهم لا — ولكن واجبنا يحتم علينا أن نسرع فى إصلاح القرى المصرية لأن هذه البيئه هى المدرسة الكبرى للشعب المصرى وهى التى تلون وتصبغ الجيل القادم بالصبغة التى ستصبغ بها نحن القرى الحالية .

الفصل الثانى

عـــبرة التاريخ

إن عيوب القرية المصرية عديدة حتى أن كل من يلمسها يرجع خافقا يائسا من إصلاحها فمحمد على الكبير أراد أن يغير جميع القرى وأن يعمل على بنائها من جديد ولكن أشار عليه رجال الدين ورجال الدولة إذ ذاك أن الاصلاح وإن بدا مستحيلا فانه لابد من التدرج فانشغل بأعماله الكبرى التاريخية ثم ظل الصمت سائدا حتى ظهر بعض المعاصرين وأرادوا بناء القرى المصرية بجعلها قرى مثالية تبنى بالطوب الأحمر ولو حاولنا تنفيذ فكرتهم لكلف ذلك جميع إيرادات الحكومة المصرية ستمائة سنة — ثم قامت عدة إصلاحات نرجو أن تعدل التعديل الملائم وتكريس الجهود لتعميم الصالح منها وأننى قبل أن أتكلم عن الاصلاحات والاستنارة بالعلوم الحديثة وجهود الأمم التى سبقتنا فى مضمار الحضارة لابد أن أوضح الفرق الكبير بين القرى المصرية قبيل القرن التاسع عشر والقرى الأوروبية فى ذلك الوقت .

القرى المصرية قبل القرن التاسع عشر :— فى سنة ١٤٩٨ انقطعت علاقة مصر بأوربا بسبب إكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الذى اكتشفه فاسكودى جاما وفى سنة ١٥١٩ دخلت مصر فى عهد الظلام لأنها وقعت فى حكم العثمانيين وبعد ذلك إزداد الظلام تحت حكم المماليك وقد دخلت منذ ذلك الوقت فى هبوط مستمر سريع نعم دخلت ظلمة أفقدتها حتى بقايا النور الذى كانت تتمتع به فى القرن الخامس عشر إذ ظهر نظام الالتزام من جديد سنة ١١٦٠ . وما لبث أن تحول سند الالتزام لمدة محدودة فأصبح طول العمر وأصبح حق الالتزام يورث ومعنى الالتزام هو ذلك النظام الذى يقضى بأن يتولى شخص دفع ضرائب قرية أوجهة مقدما ثم يقوم هو بتحصيل الضرائب من الأهالى

وله الغنم وعليه الغرم وحق الالتزام خول للملتزم حق التصرف فى القرى وبمقتضاه صار على الأعيان والمشايخ مساعدة الملتزم فى تحصيل الضرائب وسرعان ماحل الملتزم محل الحكومة فى دائرة التزامه وصار مطلق التصرف فى معاملة الفلاحين وخاصة فى المدة سنة ١٧٠٠ – ١٨٠٠ فكان الملتزم يعين مشايخ القرى وكان يملك فى كل قرية جزءاً من زمامها وأحيانا يستحوز عليها كلها وتعرف أرضه بأرض الوسية وكان الملتزم يزرعها بطريق السخرة بوساطة الفلاحين وصار من المستحيل على الفلاح مغادرة قريته لأنه إذا هرب استعلم عنه الملتزم وأحضره بالقوة وزاد فى إهانته وإذلاله وكان الشطر الأكبر من أرض مصر فى حوزة المماليك الذين عاشوا عيشة زاد بذخها عن الوصف حتى قال بعض الأوربيين أن قصور المماليك كانت المهد الذى سمح لكتاب ألف ليلة وليلة من تخيل وتسطير رواياتهم وبالاختصار كان الفلاح أحط بكثير من فلاحى أوربا فى القرون الوسطى المظلمة لمطالبته بأتاوات تستنفد كل مايغله منها المال الحر وهى الضريبة المفروضة على العين وذلك المال يقدره الملتزم بمحض إرادته ثم يقسمه قسمين القسم الأصغر يورده للسلطان والأكبر يختص به الملتزم تحت إسم الفايظ وكذا التزامه بالسخرة على أن ذلك لم يكن كل مايؤديه الفلاح — وسنكتفى بذكر مالا يستقصى من استباحه «قومندانية» الاقاليم الذين كانوا يصطادون للجيش كل مايجدونه بحجة تغذية العساكر ويتقاضون من الفلاح منحا ورسوما تبتدعها قرائحهم بتفنن غريب وكانت أشد تلك الاتاوات هولا هى ما كان يؤديه الفلاح صاغراً لبدو الصحراء الذين كانوا يتحينون كل فرصة سانحة فيهبطون القرى ممتطين خيولهم وينهبون كل ماتصل اليه أيديهم ويستاقون أمامهم الحصاد والسائمة ويبيعون حمايتهم إلى الراغبين فى شرائها من الفلاحين ولم تهتم حكومة المماليك بتأمين الأهالى من غزوات أولئك الغزاة ولم تنظم للجيش مرتبات حتى تحمى الأمة من عبثهم فكثرت اللصوص وقطاع

الطرق وشلت التجارة شللا تاما وأما الصناعة فانها انحطت أشد الانحطاط لأن العثمانيين أخذوا مهرة الصناع إلى الآستانة وكان نظام الطوائف الذى يحكم الصناعة فى هذا الوسط كفيل بأن يقضى القضاء المبرم على الصناعة هذا وصف سريع لحالة الزراعة والتجارة والصناعة والملكية والملتزمين وقسوتهم وعساكر الجيش واستهتارهم والإدارة وتفككها الأمر الذى جعل البلاد فى همجية تامة .

أما الناحية العلمية فكتاب القرية كان هو المدرسة المهمة فيحفظ فيه القرآن وقد يتمكن شخص من القرية أو أشخاص الالمام بمبادىء القراءة والكتابة بطرق جافة وأما المبرزون فهم الذين يتوجهون للازهر وكان الأزهر وهو أقدم جامعة علمية فى العالم قد بلغ بدوره منتهى الانحطاط بالنسبة لتاريخه فجمد العلماء وجمدت عقولهم واختاروا للتدريس كتبا ضررها أكثر من نفعها وانحطت اللغة العربية وليس أدل على ذلك من قراءة مؤلفات بعض مشايخ الأزهر وكبار علمائه فى ذلك الوقت فأنك تتولاك الدهشة لما كانت عليه الحال من الناحية العلمية والفهم السقيم لأمور الدين والفساد الذى شمل نظام القضاء فكان يستند استناداً كليا على أحكام الشريعة كما فهمها هؤلاء القوم .

وبالإختصار فإن القرنين السابع عشر والثامن عشر رجعا بمصر إلى الوراء عشرات القرون فبينما كنا خيراً من أوربا فى القرن الرابع عشر حيث بدأت أوربا حركة أحياء العلوم الإغريقية والرومانية وفهم حضارتها وهضم الحضارة العربية لأنها كانت دولا فتية ثم بدأت تبذر بذور المدنية الأوربية إذا بمصر قد أخذت تتأخر يوما عن يوم وهم يتقدمون من جانب ونحن نتأخر من جانب آخر حتى صار الشرق شرقا والغرب غربا كما يقولون وانتهت تلك المرحلة عندما حضرت البعثة العلمية التى صاحبت نابليون والحملة الفرنسية وتركت لنا هذه الحالة السيئة مفاسد جسيمة لم نقض على أصولها الثابتة حتى الآن وأهم مظاهرها :

١ — انتشار حلقات الذكر التى هى أثر من آثار الدراويش الأتراك وكأن العمل فى سبيل الخير قد بلغ نهايته فانشغل هؤلاء بهذا العمل .
٢ — إقامة الأضرحة للأولياء والتعلق بهذه الأضرحة وإقامة المهرجانات والموالد لهم وصرف النذور عليها وكأن الأمة الإسلامية بجدت أبطالها وعرفت أعمالهم ولم يبق إلا تمجيد هؤلاء .
٣ — الاعتقاد الراسخ فى السحر والشعوذة كوسيلة للتطبيب وعلم الغيب
٤ — الخوف من الحكومة وكل مايتصل بالحكام فصورت الحكومة فى عقلية الشعب رمزاً للظلم والعدو الأكبر الذى يتحاشونه .
٥ — تدهور الصناعات والحرف والتمسك بآراء الصناع الجهلاء .
٦ — التوسع فى المآتم والأفراح تقليداً لبذخ المماليك الأقدمين .
٧ — الاهتمام بحلقات البرجاس وحلقات لعب العصا لأنها كانت ميدان تعليم الحروب فهى بمثابة كليات الحربية الآن .
٨ — أثراء بعض المراكبية لانعدام وجود الكبارى والطرق .
٩ — أثراء بعض الصيارف لاختلاط العلم ولأنهم كانوا المستودع الغير أمين للجبارين من الملتزمين . . . . الخ . . . . . الخ .

وقد اثبتت البعثة العلمية التى حضرت مع الحملة الفرنسية وشاهدت كل هذه المفاسد ورسمت بعض الخطط لاصلاحها وعندما أتى محمد على باشا وجد فى نتائج أبحاث الحملة الفرنسية أساساً أضاء له السبيل فى الاصلاحات الهامة التى تمت على يديه .

أوربا قبل الثورة . قلت أن أوربا بدأت حركة أحياء العلوم الرومانية والاغريقيه ففهمتها ودرست الحضارة العربية وهضمتها ثم أخذت تضع أسس مدنيتها الحديثة فأنشأت الجامعات وأحيت العلوم وزادت فى جميع نواحيها ونجحت فى القيام بثورات دينية وعلمية ولازالت جهودهم فى الاكتشافات

الجغرافية والمبانى وإضافاتهم وأبحاثهم فى علوم الرياضيات والجغرافيا والتاريخ والآداب واللغات والطبيعة والهندسة والفلسفة والمناظرة والخطابة والطب والموسيقى والتصوير والنحت وفروع القانون . . . تشهد بآثارهم وتنبهت الكنيسة إلى أداء واجباتها ففتحت المدارس والكليات والجامعات والفت جمعيات البر والاحسان وإقامة المستشفيات والملاجىء وظهرت الطباعة منذ سنة ١٤٥٥ وأوجدت الصحافة والمؤلفـــات العلمية وتكونت الجيوش والحكومات المنظمة والكبارى والطرق ووسائل المواصلات والمسارح وتسخير بعض قوى الطبيعة كمجارى المياه وقوة الهواء ولم يمض القرنان السابع والثامن عشر حتى تهيأت الأفكار وقامت بالثورة الفرنسية التى غيرت نظم العالم التشريعية والقانونية وأعقبتها الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر باستخدام الآلات البخـــارية ثم الكهربائية ثم آلات الاحتراق الداخلى (الديزل) كذلك ظهرت الثورة العلمية التى سخرت العلوم والفنون لخدمة التجارة والصناعة وظهور مئات العلوم الجديدة وصقلت العلوم القديمة صقلا آخر ويمكن أن تقرر أن القرائح البشرية قد أضافت بفضل هذه العوامل الثلاثة الكبرى أى الثورة الفرنسية والثورة الصناعية والثورة العلمية إلى المدنيات السابقة أضعافاً كثيرة .

الخلاصة . منذ القرن الخامس عشر إلى آخر القرن الثامن عشر عملت فى مصر عوامل الفساد التى رجعت بها عدة قرون بينما تقدمت أوربا صوب الحضارة خطوات موفقة مكنتها من وضع أساس بناء حضارة أمكنها أن تتحمل البناء الشاهق لمـــدنيات القرنين التاسع عشر والعشرين وعندما تنبهنا من نومنا فى أوائل القرن التاسع عشر لم يكن فى استطاعتنا سوى القيام باصلاحات هامة وعامة كمد السكك الحديدية وبناء القناطر والكبارى وحفر الترع وتنظيم الرى ومسح الأراضى وفتح المدارس وعمل بعض الطرق

وبالاختصار وضع أسس الحكومة الحالية وقد استعنا فى أول الأمر بكثير من الأجانب حتى سنة ١٨٨٢ حيث زاد الطين بلة إذ أصبح معظم هؤلاء الأجانب انجليز ولاشك أن الاستعانة بالأجانب وإن كان مفيداً فى أول الأمر لعلمهم وفهمهم أصول المدنية الحديثة فهما صحيحا لكنهم على أى حال أجانب لم يدرسوا مصر الدراسة الكافية هذا بالنسبة لحسنى النية منهم والحقيقة المرة أن كثيراً من هؤلاء كانوا سيىء النية فى كثير من اصلاحاتهم فدسوا السم فى مظاهر براقة خصوصا فى التعليم واصــــلاح القرية والجيش والبوليس والصناعة والتجارة والشئون المالية والاقتصادية . . الخ وعندما قامت الثورة المصرية سنة ١٩١٩ التى تمخضت عن تصريح ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ أمكن الاستغناء عن الموظفين الأجانب من سنة ١٩٢٣ وكانوا يشغلون معظم الدرجات العليا فى الحكومة لايشاركهم فى ذلك إلا بعض المصريين وهم طراز صاغوه وفق رغباتهم وسياستهم التى أتقنوا فنها بحق .

بعد سنة ١٩٢٣ شغل المصريون هذه المناصب دون سابق استعداد ورغبة من الأمة فى اثبات أن مصر قادرة على القيام بأعمالها وإدارة شئونها بنفسها ، وقبلت كل شيء وركزت همها فى التخلص من بقية الاستعمار وفك أغلاله حتى يمكنها أن ترتب أمورها الداخلية فيما بعد حسب ما تحب وهو تفكير فى منتهى السلامة إلا أن هذه المسألة بالذات أدت إلى عيوب سأخصص لها بابا مستقلا لأهميتها علما بأن تحليل دراسة القرية الذى سأعالجه فى هذه الكتاب اساسه العلمى القاء نور للراغبين فى تعديل النظام الحكومى تعديلا مثمراً .

توضيح : عالجت موضوع إصلاح القرى فى عدة فصول يضمها أبواب هذا الكتاب وسأشير إلى بعضها فيما يلى باختصار تام .

الباب الأول : وقد سبق الكلام عليه

الباب الثانى : الخدمات التى يمكن للمجالس القروية أن تؤديها فى كل قرية

مع كيفية تمويل هذه الحركة وذلك بعد تطهيرها من عيوبها ثم الكلام عن أهم النواحى الأدارية فى القرية وما يجب اتباعه بشأنها

الباب الثالث . الخـــدمات الاجتماعية الواجب إيجادها فى كل قرية ولاسيما اغاثة المعدمين وجعل ذلك العمود الفقرى لعدة خدمات اجتماعية وبيان كيفية تمويل تلك الحركات وإدارتها

الباب الرابع : التعاون والخدمات الممكن أن يؤديهـا فى كل قرية بعد ضمان حسن تمويله وأدارته والأعمال المتممه لذلك

الباب الخامس : بيان الخدمات الخـــاصة بمجموعة بسيطة لعدة قرى وخصوصاً مجالس المديريات والمجموعات القروية ... أى المركز الأجتماعية والوحدات الصحية والوحدات الزراعية الخ

الباب السادس : بحث فى علاج مشكلة الفقر

الباب السابع : الحكومة المركزية وما يجب أن ترسمه فى خطاها المستقبلة

الباب الثامن : الاهتمام بالدعاية ـ القرية النموذجية

كلمه تمهيدية

قبل أن أبدأ الكلام على هذه المواضيع أرجو أن أوضح بعض النقط الهامة

تاريخ الملكية وضريبة الأطيان ونظام المكلفات : سبق الإشارة إلى حالة الفوضى قبل القرن التاسع عشر ويكفى أن نقرر الآن أنه فى سنة ١٨٥٨ أصبح حق ملكية الأشخاص للأرض له صفة معنوية لا لفظية وفى سنة ١٨٩٩ صدر قانون فرض ضريبة على الأطيان محددة قدرها ٢٨,٦٤٪ من قيمة الإيجار كضريبة سنوية وفى سنة ١٩٠٧ تمت مساحة كل الأراضى الزراعية بالطريقة المتبعة فى أوربا وسار نقل التكليف وتسجيله فى دفتر المكلفة كما فى أوربا

ثم سوى تسجيل حق الملكية وسن له تشريع ونظام محكم فى سنة ١٩٢٣ ولما كانت قيمة الإيجار فى سنة ١٨٩٥ ، سنة ١٨٩٦ هى التى اتخذت اساساً لفرض الضريبة على الأراضى فى سنة ١٨٩٩ ولما كان هناك اتفاق بين مصر والدول ذات الامتيازات بخصوص تعديل الضرائب كشرط لسريانه على الأجانب الممتازين مضمونا ، والا يحصل أى تغير فى الضرائب العقارية التى ربطت لمدة ثلاثين سنة ، فبانقضاء هذه المدة قامت الحكومة بالعمل على تعديل ضرائب الأطيان وصدر بذلك قانون فى ١٠ / ١٠ سنة ١٩٣٩ بتعديل الضريبة وجعلها بمقدار ١٦٪ من الإيجار بحيث لا تزيد عن ١٦٤ قرش وتسرى لمدة عشر سنوات وأصبحت الضريبة العقارية تبنى على نسبة مئوية من الإيجار وتسرى لمدة عشر سنوات

دفتر المكلفة : الجريدة ـ الورد : فى القسم المالى فى كل مديرية دفتر لكل بلد منها يسمى دفتر المكلفة يشمل على بيان مايملكه كل شخص من الأراضى فى زمام البلد والضريبة المقررة على كل فدان وجملة الضريبة على الأرض كلها ويزيد هذا أو ينقص تبعا للتصرفات من بيع وشراء وتبادل ووراثة وما ماثل ذلك اذا كانت هذه التصرفات قد سجلت تسجيلا قطعيا وتبعا للزيادة أو نقص الضريبة فى بعض أو كل الأرض ويجدد دفتر المكلفة كل عشر سنوات

الجريدة : تراجع على دفتر المكلفة دفاتر أخرى تسمى جرائد (مفردها جريدة) توجد مع الصيارف مبين فيها بالتفصيل حسابات الضرائب المطلوبة من كل ممول وتحرر فى أول كل سنة مالية

الورد : هو صورة رسمية لحساب الممول المقيد بدفتر الجريدة مبين فيه قيمة الضريبة المقدرة على أطيانه وقيمة كل قسط ومواعيد دفع الأقساط بالترتيب المقرر قانونا

الصراف : يقوم الصراف ببعض أعمال وأهمها تحصيل الضرائب المقررة على الأطيان والمهم أنه يقوم بتحصيل عدة رسوم ومصاريف علاوة على الضرائب المقدرة « ويبلغ عددها أكثر من ثلاثين نوعا » .

نظام الإنتخابات : نظام قديم إذ كانت الإنتخابات معروفة فى أثينا أى الدولة الاغريقية التى يرجع عهدها إلى أكثر من ألفى سنة مضت وكانت حركات الإنتخابات والدعاية لها أهميتها وحفلاتها العظيمة هذا عن حضارة الإغريق التى آمنت بصحتها شعوب أوربا حتى بحث فى تعميم الإنتخابات بعد الثورة الفرنسية وأتى الإسلام دين الفطرة فقرر « وأمرهم شورى بينهم » وأقرر ذلك الآن لأن هناك أمورا كثيرة ساء فهمها .

الباب الثانى

القرية من الوجهه الادارية

سيتناول بحثنا ثلاثة فصول (الفصل الأول) المجالس القروية (الفصل الثانى) القائمين بادارة الضريبة (الفصل الثالث) متنوعات .

(الفصل الأول)

المجالس القروية

فكرة المجالس القروية : هناك مسائل تهم فقط جميع أهالى قرية معينة ولا تهم سواهم وهى مسائل ضرورية لهم كمجموعة بشرية إما لازالة ضرر يحيق بهم أو كسب نفع يعود خيره عليهم ولما كان الناس دائما منهم الخير الذى يشترك فى هذه الأعمال عن طيب خاطر بل يؤدى أضعاف ما يتطلبه الواجب فنهم المنحل الخلق الذى لاتهمه إلا مصالحه الشخصية ويسعى أن يعيش متطفلا على جهود الباقين لذلك يتدخل الشارع فيحمى هذه الجاعة بجباية الاموال اللازمة لمصالح هذه القرية وحدها باسم إيرادات المجالس القروية تجبى سنويا لرعاية مصالح هذه القرية وهو أمر منطقى لأن مصالح قرية قد تبعد عن العاصمة بما يعادل سفر القطار السريع أكثر من عشرين ساعة لا يمكن أن تراقبها الوزارة بالقاهرة بل ولا المديرية التابعة لها تلك القرية لأن هذه المصالح لا يعرفها إلا أهلها فقط ولا يهتم بها سواهم تلك هى فكرة المجالس القروية والبلديات

فكرة البلديات فكرة قديمة : لاشك أن نظام البلديات نظام قديم فقد عرفنا التاريخ أن أثينا قبل الميلاد بعدة قرون أى أكثر من الفى سنة وضعت لنفسها حكومة انتخابية وبذلك وضعت أسس النظام الديمقراطى الحديث وفى عهد احياء العلوم فى أوربا قامت عدة بلديات وتذكر جميعا أن مستر شرشل رغم كثرة مشاغل الحرب الأخيره اشترك فى عيد بلدية هل Hull الذى يرجع إلى سنة ١٥٠٠ وكان عدد المدن التى طبق فيهما نظام البلديات كثيراً ومع ذلك فانجلترا سنة ١٨٣٥ أصدرت قانون البلديات ولم تلبث مزايا النظام الجديد أن ظهرت واضحة فأصدرت بعد ذلك قوانين تقضى بتعميم المبادىء الواردة فى قانون سنة ١٨٣٥ وتطبيقها على بقية القرى فى جميع أنحاء انجلترا ويرى الكتاب الانجليز بحق أن قانون سنة ١٨٣٥ هوأهم عمل قام به الشعب الانجليزى خلال قرن (سنة ١٨٣٥ — سنة ١٩٣٥) مع أن أعمال الشعب الإنكليزى خلال تلك المدة لايجحدها مكابر — كذلك شعرت فرنسا بأهمية تنظيم البلديات مند القرن الثامن عشر وأصدرت فى ١٤ ديسمبر سنة ١٧٨٩ قانونا يقر نظاما واحداً للبلديات فى جميع المدن والقرى الفرنسية كلها ومنذ ذلك التاريخ ونظام البلديات قائم فى فرنسا ومطبق فى جميع القرى والبلاد أما فى مصر فبسبب وجود الإمتيازات الأجنبية قبل سنة ١٩٣٧ بق نظام البلديات متأخراً وأول ماعرفت مصر نظام الادارات المحلية كان سنة ١٨٨٢ عندما حضر اللورد دوفرين سفير انجلترا فى الأستانة لدراسة أحوال مصر وتقرير مايراه واجبا لتنظيم الحكومة وإصلاح شئونها وقد أشار ضمن ماأشار به إلى ضرورة تأليف مجالس المديريات ونفد ذلك فعلا سنة ١٨٨٣ .كذلك اعترف لمدينة الاسكندرية بالشخصية المعنوية وانشاء بلدية لها بديكريتو سنة ١٨٩٠ وبعدها عمل عدة بلديات فى عدن مصرية مختلفة كطنطا والمنصورة سنة ١٨٩١ تحت نظامين : هما المجالس البلديه المختلطة والمجالس المحلية .

ولما رأت الحكومة أن الحاجة ماسة إلى إنشاء مجالس جديدة فى بعض المدن والقرى القليلة الأهمية مع عجزها عن تقديم إعانات لكل المجالس أوجدت نوعا ثالثا هو المجالس القروية وهو نوع لا تمنحه الحكومة أى إعانة بل يعتمد على موارده الخاصة وكان ذلك فى سنة ١٩١٨ وفعلا صدر أول قرار وزارى بأنشاء أول مجلس قروى فى نوفمبر سنة ١٩١٩ ولما صدر الدستور لمصرى سنة ١٩٢٣ نصف المادة ١٣٢ بالاعتراف بالشخصيات المعنوية للمدن والقرى والمادة ١٣٣ أشارت إلى وجوب تنظيم المجالس البلدية على اختلاف أنواعها بقوانين يحدد اختصاصها وعلاقتها بالحكومة المركزية وذكرت المادة الأخيرة فى بنودها المختلفة أولا إلى خامساً المبادىء الأساسية التى يجب أن يقوم عليها هذا النظام وقد شكلت الحكومة تنفيداً لهذن السلطتين فى سنة ١٩٢٦ لجنة الإعداد مشروعات القوانين الخاصة بمجالس المديريات والمجالس البلدية وبدأت هذه اللجنة جلساتها فى ٧ يناير سنة ١٩٢٧ وقسمت إلى لجنتين فرعيتين أحدهما لمجالس المديريات وفعلا صدر القانون الجديد لتنظيم مجالس المديريات فى سنة ١٩٣٤ وقد أقرت اللجنة التشريعية بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٢ مشروع قانون تنظيم مجالس البلديات وانتخاب اعضائها وعـــدلا أمام مجلس النواب بجلسة ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٤ وصدر القانون الخاص بالبلديات وهو القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ المنشور بعدد الوقائع المصرية فى ١١ / ٩ / ١٩٤٤

المركزية واللامركزية : بحث من أهم بحوث علم القانون الادارى مخصص لتنظيم الحكم بين الوزارات والهيئات المحلية وبحث خطير من أبحاث علم إدارة الأعمال التجارية والصناعية مخصص لبيان كيفية إدارة المشروعات وبيان مايجب أن يلقى على عاتق المديرين وهو رسم السياسات العليا وما يترك لغيرهم من موظفى المشروع ومن الضرورى للباحث أن يرجع إلى هذه الابحاث دائما

واتماما للفائدة يحسن الرجوع إلى علم البلديات الذى يدرس ببعض المعاهد العليا للهندسة .

والذى أقرره الآن أن هناك نظريتين لابد من الاخذ باحداهما فى إصلاح الريف النظرية الأولى : تجعل هذا الاصلاح منوطا بالحكومة المركزية أى الوزارات ؟ تتولاها بسلطاتها العامة ومواردها من الضرائب والمكوس، (النظرة الثانية) ترى جعل الاصلاح منوط بالهيئات المحلية أى مجالس قروية تنهض بهذه الأعمال وتمول بضرائب بسيطة يدفعها أهل القرى ويشرفون على انفاقها طبقا للحاجات قرائم تحت رقابة الحكومة المركزية .

والنظرية الأولى تكاد تكون خيالية فان إصلاح أربعة آلاف قرية يتطلب مئات الملايين من الجنيهات وأما النظرية الثانية وأساسها معاونة الفلاحين على اصلاح شئونهم بأنفسهم بالوسائل المتواضعة وبالتدريج تحت اشراف وحسن توجيه وإرشادات الوزارات أى الادارة المركزية بأن تقوم الأخيرة برسم الخطط والرقابة ويرى الدكتور العربى بك أستاذ علم المالية وعلم القانون الادارى والدكتور رشاد بك وكان الأول يشغل منصبا هاما بوزارة الداخلية والثانى مديرا لمصلحة التعاون أن الريف سيظل محروما من مباهج الحياة حتى يسود نظام اللامركزية فلا يتوقف كل اصلاح مهما كان طفيفا على موافقة السلطات البعيدة فى القاهرة ويجب ترك تلك الأمور لاهل القرية فهم أعرف بحاجاتهم وأقدر على تحقيقها وأسرع فى تنفيذ رغباتهم

هذا رأى أساتذة القانون الادارى والمالى والتعاون الذين مارسوا الحياة العلمية والعملية وأما علم ادارة الأعمال التجارية والصناعية فيرى أن نظام المركزية نظام بائد لكثرة مفاسده ويجب أن تتخصص الادارة العليا فى رسم السياسات وحسن التوجيه ووضع الخطط ولا تعطل نفسها بالجزئيات إذ لو قامت بالعملين لافسدتها ويجب على بقية موظفى المشروع تنفيذ السياسات العليا التى ترسمها الادارة وتخويلهم سلطة تمكنهم من تنفيذها على أن يحاسبوا على أعمالهم ولا شك أن الرقابة ليس معناها تعطيل الأعمال .

اختصاصات المجالس القروية : — ومع كل ذلك فقد وضح القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ اختصاص المجالس القروية فى المادة ٩ وبذلك رسمت تلك المادة الحد الفاصل لاختصاصات كل من المجالس القروية والحكومة المركزية واعتقد أنها تركت اختصاصات كبيرة للمجالس القروية تمكنها من أداء اصلاحات عظيمة بل إن تلك المادة القت على المجالس القروية عبء القيام بأعمال كثيرة يجب عليها أن تقوم بها .

أمثلة لبعض الخدمات التى يجب أن تؤديها المجالس القروية وكلها فى حدود المادة ٦٩ — القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ :

يمكن لكل مجلس أن يقوم بالأعمال الآتية وأشباهها .

١ — قاعة للاجتماعات : على المجلس أن يعمل على إيجاد قاعة للاجتماعات العامة لأهل القرية فهذا أمر ضرورى فى كل جماعة منظمة مهما كان أمرها فقد كان يوجد بمكة فى الجاهلية مكان للاجتماعات هو دار الندوة وليس أدل على تأخرهم من أن الله ورسوله نعتهم بأنهم كانوا فى غلظة الجاهلية .

وأرى أن يقوم ببناء تلك القاعة فرداً أو شركة ولا يتحمل المجلس سوى قيمة الإيجار ومصاريف التأثيث وللمجلس أن يستأجرها أو يشتريها على أقساط فى مدى عشرين سنة أو أكثر حتى لا ترهق ميزانيته وأما المصاريف السنوية الأخرى فيحصل عليها من عرض تلك الدار لشخص يتعهد بإنارتها ونظافتها والمحافظة عليها مقابل ربحه من تقديم بعض الطلبات لرواد تلك القاعة أى تأجير البوفيه وتستخدم تلك القاعة فى الآتى : (ا) لانعقاد الاجتماعات العامة لأهل القرية : (ب) عرض بعض الأفلام السينمائية للدعاية الصحية والزراعية والتسلية (ح) حفلات تمثيل وموسيقى (د) القـــاء محاضرات ومواعظ يعززها مناظر بالفانوس السحرى فى بعض الأوقات ويمكن استخدامها لغاية الساعة السابعة شتاء والتاسعة صيفا لاقامة المآتم على أن تؤجر لأهل الميت مقابل أجر وبذلك تضغط التكاليف النهائية إلى أبسط حد بل قد تكون مصدر لبعض الايرادات .

٢ — عمل منتزه عمومى : إنشاء عدة منتزهات عمومية فى كل قرية وتبنى بها مصاطب لجلوس أهل القرية

٣ — وجود جهاز راديو وميكروفون : إيجاد راديو ومعه ميكروفون قوى يسمع أهالى القرية ويدار ببطـــاريات سائلة كالتى فى السيارات وتشحن البطاريات فى أقرب مكان لأن تكاليف الراديو والميكروفون أقل من أثنى عشر جنيها فى السنة

٤ — اسطوانات ثقافية : يزود الراديو السابق الإشارة اليه بفوتوغراف به عدة اسطوانات تدار فى أوقات مناسبة وتشمل الاسطوانات على الآتى .
(ا) محـا ضرات زراعية (ب) محـاضرات صحية (حـ) ارشادات ثقـافية عامة (د) أغانى ومواويل ريفية مناسبة (هـ) أناشيد وطنية ملائمة

ويلاحظ أن الراديو والميكروفون والفوتوغراف يمكن نقلها من المنتزه العمومى إلى قاعة الاجتماعات أو أى مكان مناسب حسب رغبة الأهالى

٥ — مكتب استعلامات : ينشأ بدار المجلس القروى أو المسجد مكتب استعلامات به الآتى على سبيل المثال (ا) خريطة للقرية (ب) صور من خرط زمام القرية (ج) بطاقات للعائلات مثل بطاقات التموين (د) كارتات للاشخاص المخول لهم حق الانتخاب (هـ) الاشخاص الخاضعين لسن الخدمة العسكرية (و) الأولاد الخـــاضعين لدخول المدارس الالزامية (ز) تقويم الحكومة (ح) الوقائع المصرية (ط) كودات القوانين (ظ) نشرات وزارة الصحة والزراعة: . . . الخ الخ

٦ — لوحات للاعلان : فى المسجد ودار التعاون ودار المجلس القروى والسوق والميادين ومنزل العمدة الخ . . . يعلق بها كل القوانين الجديدة ومواعيد الرى ومواعيد الاقتراع وكل مايهم الأهالى .

٧ — مغاسل وحمامات مجانية : بجوار النيل أو الترع أو المصارف تعمل طلمبة ماصة كابسة ذات خزان عال ضخم يملأ ذلك الخزان ومن الخزان يعمل حمامات شعبية للرجال وأخرى للنساء ومغاسل للسيدات ومكان لشرب الماشية وكل هذه تكون مجانا لأنها لاتحتاج لعملية كسح أو مجارى لأن المياه الباقية بعد الاستخدام تصرف للنيل أو المصرف رأساً بوساطة ماسورة ضخمة والأمر لايحتاج لخزان للمجارى .

٨ — حمامات بأجر بسيط : تعمم الفكرة السابقة بجوار المساجد مقابل رسوم تافهة تكفى لرد مصاريف الكسح وكذلك تعمم الفكرة بجوار المدارس الالزامية لضمان نظافة الأطفال والشبان .

٩ — إنشاء سوق للقرية : إذا كان هناك سوق تسحب رخصة على أن ينشأ المجلس سوق للقرية كوسيلة لزيادة الايرادات :

١٠ — السوق ساحة للألعاب الرياضية : يجهز السوق بحيث يستخدم فى غير يوم السوق أى بقية أيام الأسبوع كملعب رياضى ويقوم الخفراء (والطلبة) بالقرية بنشر الألعاب الرياضية بين الأهالى .

١١ — ردم البرك والمستنقعات : واستغلال المشروع تجاريا أى بيعها بعد ردمها كوسيلة لزيادة إيرادات المجلس .

١٢ — عمل عدة طلمبات ارتوازية يدوية : تركب عدة طلمبات يدوية ارتوازية فى عدة أماكن فى القرية ـ ويمكن عمل طلمبة ماصة كابسة كبيرة مركب عليها خزان عال ضخم فيملأ الخزان بالماء لتوزيع المياه بحنفيات فى رؤوس الشوارع العامة ويركب خرطوم بالخزان لاستخدامه فى إطفاء الحرائق إذا نشبت .

١٣ — عمل مراحيض عمومية : تعمل مراحيض عمومية بكل شارع

أو مجموعة شوارع بعضها للرجال وبعضها للسيـــدات على أن يستغل العمل تجاريا بأن تحول الفضلات بعد كسحها إلى سماد بواسطة مكامير .

١٤ —إنشاء أجزاخانة شعبية للإسعافات البسيطة والسريعة .

١٥ —الإنارة : وأبسط صورة تكليف الخفراء بجعل كل حارة أو شارع تتعاون على أن تنار أو إنارة القرية بالـكلوبات على أن يتعلم الخفراء ملاحظة وإنارة الـكلوبات كجزء من واجباتهم ويمكن شراء آلة للإنارة أى إنارة شوارع القرية وتستخدم فى توزيع المياه بواسطة حنفيات برؤوس الشوارع الهامة إذا كانت مالية المجلس تسمح بذلك .

١٦ —الـكنس : القيام بكنس الشوارع ونظافتها . وتسويتها ومخالفة من يحاولون توسيخها .

١٧ —الرش : مع إعداد وسائله أى فناطيس المياه والبراميل لاستخدامها فى حالة نشوب حريق وكذلك رى أشجار الشوارع والمنتزه العمومى .

١٨ —جمع الفضلات والقاذورات : العمل على جمع القاذورات لنظافة القرية .

١٩ —عمل مكامير من الفضلات والقاذورات : لرد نفقات جمع الفضلات والقاذورات يجب أن تستغل تجاريا بتحويلها إلى سماد بواسطة مكامير وفق أساليب العلم الحديثة .

٢٠ —تمهيد الشوارع وتجميلها : ولاسيما الموصلة لمدخل القرية أو التى تخترقها وذلك بتسويتها بطريقة بسيطة اقتصادية وزرع أشجار على جوانبها لزيادة إيرادات المجلس بعد بلوغها أى تبيع سنويا كمية منها

٢١ — عمل موردات على النيل : ويوضع بجوار الموردة بعض وسائل للإنقاذ ومساعدة المشرفين على الغرق

٢٢ — اطفاء الحريق : عمل عدة أجهزة كخرطيم وفناطيس وراميل لاستخدامها ساعة نشوب حريق

٢٣ — عمل سلخانة : أى مذبح فهى هامة من الوجهة الصحية ومصدر إيراد وفير للمجلس القروى

٢٤ — عمل الكبارى البسيطة : التى تسهل مرور الأهالى والتى لقلة أهميتها بسبب كونها محلية لا يمكن وزارة الأشغال أو مجالس المديريات عملها.

٢٥ — عمل بعض الطرق فى زمام القرية : خاصة بمصلحة أغلب الأهالى لأن مجلس المديرية ووزارة الأشغال لا يمكنها أن يقوما بها بسبب كونها محلية لقلة أهميتها

٢٦ — تبييض واجهات المنازل : تبيض واجهات المنازل المطلة على الشوارع العامة.

٢٧ — إنشاء مطعم شعبى للغذاء : حتى يتمتعون بالتغذية المفيدة الرخيصة

٢٨ — عمل فرن أو أفران شعبية : تستخدمها الفقراء بأجور زهيدة.

٢٩ — انشاء ملجأ لتعليم الأطفال الفقراء : بعض المهن التى تساعدهم على كسب قوتهم لدى البلوغ وتأدية الخدمات الضرورية وأعتقد أنه لو حسن إدارته فأنه يكون مصدر ربح بدل من أن يكون بابا للصرف

٣٠ — فحص طلبات القرية : الأهتمام بضرورة وجود الآتى بكل قرية

(١) مدرسة (٢) تليفون عمومى (٣) مكتب بريد (٤) الطرق العامة الموصلة للقرية (٥) قرب الكبارى والمستشفيات

٣١ — مساعدة الهيئات : ملاحظة وتقديم إعانات سنوية للجمعيات الخيرية والنوادى وسأخصص لها بابا مستقلا :

أعمال تحتاج لتكاليف أكثر

٣٢ — آلة للنور والمياه : إذا كانت مالية المجلس وعدد سكان القرية يسمح بشراء آلة ميكانيكية تستخدم لتوليد الكهرباء ودفع المياه لخزان عالى فإنه يمكن توصيل المياه لحنفيات فى رؤوس الشوارع مع إمكان توصيل المياه والنور لبعض الموسرين من أهل القرية وقوة الآلة تختلف باختلاف أهمية القرية ومقدرة سكانها

٣٣ — ضمان مبانى جميلة فى كل قرية : إذا كانت مبانى القرية شديدة الانحطاط فانه يتغلب على ذلك بان نلجأ إلى أفراد أو شركة فى إحاطة القرية بسوار جميل من المبانى الحديثة وتشمل (ا) منزلا حكوميا للعمدة أى جعل منزل العمدة منزلا رسميا وليس سكنا خاصا به (ب) دار للمجلس القروى (ج) دار الجمعية التعــــاونية بالقرية (د) دار أو دور للمدارس الالزامية (ه) خمسة منازل أو مضاعفاتها لمدرسى المدرسة الالزامية (و) مكتب بريد (ز) النوادى (ح) السوق وهذه المبانى تضمن الحكومة أى المجلس القروى والهيئات الأخرى تأجيرها أو شراؤها على أقساط على عشرين سنة مثلا

٣٤ — رعاية المصالح والمنشئات العامة : التى تنشأها الحكومة المركزية ومجالس المديريات والاشراف عليها واصلاحها إذا أهملت لبعدها عنها ومثال ذلك (ا) حماية الأهالى من الخوف من الفيضان باقامة جسر سريع (ب) اصلاح كوبرى أصابه خلل (ح) اصلاح مسجد تعطلت فيه الشعائر الدينية بسبب إهماله على أن يتولى المجلس تحصيل ماصرفه من الجهة المختصة .

٣٥ — نظام القرية : قام بعض المثاليين بفكرة انشاء القرى بالطوب الأحمر بدلا من القرى الحالية ولو عملنا ميزانية لتنفيذ هذه الفكرة لوجدنا أنها تتكلف آلاف الملايين من الجنيهات ولكن يمكن أن نصل إلى رغبتهم من أقصر طريق كالآتى

معلوم أن مصدر قذارة القرية الحالية يرجع لوجود البهائم بمنزل الفلاح إذتضطره للأمور الآتية (١) وجود أتربة لتجفيف بول وروث هذه البهائم (٢) بقاء السماد حتى تتهيأ الفرصة لنقله (٣) وجود الجلة (٤) وجود تبن ودريس وغيره لأكل البهائم أى يكون المنزل مزدحما بالقذارة الآتية:
(١) أتربة (١) كوم سماد (٣) الجلة (٤) رائحة قذرة من وجود البهائم (٥) تبن ودريس لأكل المواشى الخ

عكن القضاء على هذه القذارة لوخصص مكان للزرائب قبلى القرية تؤجر للفلاحين أو يباع لهم على أقساط طويلة بأن يؤجر الفلاح أو كل عائلة زريبة تكفى مواشيه تحاط هذه الزرائب بحراسة كافية ويوضع بجوارها الأشياء الآتية
(ا) مكان لوضع الأتربة (ب) محطة تحسين انتاج الماشية والدواجن أى بها طلائق فحول لتحسين النسل (حـ) فراز وخضاض لمستخرجات الألبان
وتقوم شركة مبانى بهذا العمل وتؤجره

الخلاصة: كل هذه الأعمال وأشباهها تهم سكان كل قرية ولا يمكن للحكومة المركزية إنجازها بل تركتها للاختصاص المجالس القروية لأنها تتلاءم مع المادة ٦٩ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ومع ذلك نجد أن المجالس القروية لم تعمل شيئا يذكر وليس أدل على ذلك من الأمور الآتية :

أولا : لم يزد عددالمجالس القروية الموجودة فى كثير من البنادر والقرى الهامة عن ٧٠ فى سنة ١٩٣٨ وبعد أن ألغيت ضريبة الخفراء سعت الحكومة لهذه المناسبة بالدعاية والترغيب لانشاء المجالس القروية ومع كل ذلك لم يزدعددها حتى الآن عن ٨٤ مجلس مع أن عدد القرى يبلغ أكثر من خمسة الآف قرية

ثانيا : لوزرنا أى قرية انشأ بها مجلس قروى بل بالرجوع للقرية التى انشأ فيها أول مجلس قروى نجد أنه لم يعمل فيها شيئا يذكر ونجزم فى الحال بعد دراسة ميزانية هذا المجلس أن مفاسد المجالس القروى بالنظم الحالية أكثر من فوائده

ثالثا : بعد الدعاية الخاصة بتعميم المجالس القروية من سنة ١٩٤٢ الى سنة ١٩٤٤ وصدور قانون المجالس القروية السابق الاشارة اليه وجدنا أن الحالة ظلت تقريبا على ما كانت عليه من قديم

إذن المركزية واللامركزية ليست هى العلة . لو نجح مجلس قروى فى قرية لأمكنه تحقيق الخمسة والثلاثين بنداً من بنود الاصلاح السابق شرحها بل يمكنه القيام بأضعاف هذه الاصلاحات لأن المادة ٦٩ من القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ القت عبء هذه الاصلاحات وأشباهها على عاتق المجالس القروية وبذلك لايمكن أن نقرر أن المركزية كانت السبب فى تأخر المجالس القروية ولكن كان السبب سوء التطبيق والفهم السطحى للأمور إذ كيف يحدد الشارع الاختصاص ومدى تحديد الاختصاص القاء عبء القيام بهذه الأعمال على الجهة المختصة أى المجلس القروى ـ ثم يكبله المشرع بقيود وعراقيل تمنعه من القيام باداء اختصاصاته فهل كان فى نية المشرعين وهم يضعون القوانين للصالح العام أن يعطوا باليمين مايأخذونه بالشمال أو انهم يتركون لجهة معينة اختصاصات فيبعدوا المسئولية عن الحكومة المركزية ويجعلوا اللوم كله على المجالس القروية التى لم تعمم ولم تهيأ لها الأسباب للقيام بالاصلاحات المطلوب منها أداؤها

أعتقد أن المشرع لايقصد شيئا من ذلك والخلاف لايعدو سوء التطبيق والتنفيذ وسأوضح ذلك فيما يلى :

عيوب المجالس القروية الحالية

(أولا) الادارة . يمكن تركيز عيوب المجالس القروية فى الأمور الآتية:

(أ) أعضاء المجلس القروى لايتجاوز عددهم تسعة منهم أربعه معينون وهم (مأمور المركز) ،ممثل إدارة البلديات ، أحد أطباء الصحة ، وعمدة أو عمد

البلاد التى يتألف منها المجلس، ومعظم هؤلاء الأعضاء المعينين مثقلين بمئات الأعمال التى تشغلهم وبعضهم لايعرفون شيئاً عن القرية الموكول اليهم ادارتها

٢ — سكرتير المجلس القروى وهو القوة المحركة للمجلس ليس له ثقافة معينه تسمح له بمزاولة عمله وغالبا مايكون من قرية غير القرية التى يمثلها المجلس

٣ — قلة عدد اعضاء المجلس القروى وطريقة تشكيله السابق شرحها جعلته ذا صفة حكومية ممقوتة

٤ — توقف كل الأعمال تقريبا على موافقة وزارة الصحة وهذه كثيراً ماتحيلها على لجنة (راجع المواد ٧٤ ، ٢٧)

ولاشك أن وزارة الصحة واعضاء اللجنة المشار اليها مثقلون بأعمال كثيرة ولايمكنهم بحال معرفة تفاصيل الإصلاحات اللازمة لأربعة آلاف قرية وكان الأولى عدم إزعاج وزارة الصحة بهذه الأعمال للتفرغ لاصلاح ومراقبة المستشفيات والمرضين والقضاء على كل شكوى من الجمهور عما يختص بهم

ثانيا الايرادات . وهى عصب الاصلاحات نجد أن مصادرها لاتدر حصيلة كافية ولاتتلاءم مع طبيعة الحال فى القرى (راجع المادة ٧٥) أى مصادر الايراد لاتخضع لقواعد سليمة وحصيلتها تافهة

ثالثا المصاريف . كاهل المجلس القروى مثقل بمصاريف تلتهم كل ايراداته للأمور الآتية :

١ — وجود جيش من الموظفين يمكن تلخيص عملهم بأنهم يجبون مرتباتهم من أهل القرية دون القيام بالأعمال التى تهم مجموع القرويين ومن أمثلة هؤلاء الموظفين أذكر الآتى :

السكرتير ، رئيس الحسابات ، صراف ، معاون سلخانة ، مقدم الطرق ، ملاحظ الانارة ، المحصلين ، مخزنجى ، عمال الانارة ، عمال الكنس ، عمال الرش ، . وهؤلاء أصبحوا بعد سنة ١٩٤٠ يخضعون لكادر الحكومة المعروف

٢ ــ تطبيق اللوائح المالية : جميع المصاريف الخـــاصة بالعطاءات والمواصفات والمشتريات الخ الخاصة بالاعمال الجديدة تخضع للروتين الحكومى أى التعليمات واللوائح المالية وكأن المجلس القروى ظروفه مثل ظروف وزارة من وزارات الدولة .

٣ ــ الروتين الحكومى : منها تطبيق قواعد القانون المالى واللوائح المالية والكادر العام للموظفين .... الخ ولما كانت عيوب هذا النظام تسترها ضخامة إيرادات الدولة وكثرة توزيع الاختصاصات على مدى شاسع فإن هذه العيوب تقضى القضاء المبرم على مالية المجلس القروى وليس هناك مجال لشرح ذلك بل سأخصص لها بابا مستقلا لشدة أهميتها .

أسس الاصلاح المطلوب

سأتكلم عن شيئين هما :

الأول : إصلاح نظام المجالس القروية الحالى .

الثانى : كيفية إظهار الفكرة عمليا .

(١) اصلاح عيوب المجالس القروية الحالية

أولا ـ الإيرادات أى تمويل الإصلاحات :

١ ــ إن أهم شىء فى القرية هو الأراضى الزراعية وليست المبانى ويحسن أن يكون إيراد المجلس هو ضريبة إضافية على الأطيان الخاصة بزمام القرية لضمان العدالة وعدم تكاليف الجباية ولما كانت ضريبة الأراضى الزراعية منذ سنة ١٩٣٩ سعرها ١٦٪ من قيمة الإيجار السنوى وكانت قبل ذلك ٢٨,٦٤٪ من إيجار سنة ١٨٩٥ ، ١٨٩٦ وكانت رسوم مجالس المديريات ضريبة إضافية على ضريبة الأطيان قيمتها ١٠٪-١١٪ لذلك أمامنا إحدى

طريقتين : — (ا) أن تتنازل الحكومة عن ٢٥٪ من ضريبة الأطيان فى فى كل قرية توردها للمجلس القروى وليس فى ذلك خطورة لأن حصيلة ضريبة الأطيان سنة ١٩٣٩ كانت ٥٣٥٠٠٠٠ ج أى أقل من ١٤٪ من إيرادات الدولة وهبطت تلك الحصيلة بعد الحرب إلى أقل من ٥٪ فى كثير من السنوات .

(ب) الطريق الثانى أن ترفع أسعار ضريبة الأطيان بأن تسمح للمجلس القروى بتحصيل رسوم إضافية بواقع ٢٥٪ من ضريبة الأطيان الحالية وبنفس النظام الذى تجبى به ضريبة الأطيان وبذلك ستصبح جملة الضريبة على الأطيان سعرها ٢٢٪ من قيمة الإيجار على أن ترفع الحكومة فى نفس الوقت أسعار الضرائب الأخرى بما يحقق العدالة بين فروع الدخل المختلفة ولاضرر من ذلك فالضريبة فى فرنسا تبلغ حوالى ٢٤٪ ويحسن أن يخصص قيمة الزيادة فى الضرائب الأخرى غير الأرض الزراعية لإنهاض القرى أى سرعة تعميم المراكز الاجتماعية والوحدات الصحية والوحدات الزراعية ومراكز التصنيع الريفى ومحو الأمية ونشر التعليم الإلزامى . . . الخ . . . الخ فى ظرف عشر سنوات على الأكثر .

٢ — ضريبة على الأرباح الزراعية : لإزالة الغضاضة عند رفع ضريبة الأطيان يمكن الالتجاء إلى فرض ضريبة على مستغل الأرض لأن استئجار الأراضى الزراعية يشغل قسما هاما فى اقتصاديات القطر ومعنى ذلك فرض ضريبة على ملاك الأراضى وهى ضريبة الأطيان وفرض ضريبة أخرى على الربح الزراعى عموماً ومستغل الأرض خصوصاً سواء كان مالكها أو مستأجرها لأن الربح الزراعى لم يخضع بعد لضريبة ، وتحصيل تلك الضريبة سهل وحصيلتها وفيرة وهذه الطريقة تطبقها فعلا بلدية الاسكندرية فتوجد ضريبة على المبانى بمعدل ٨½ ٪ أى $\frac{1}{12}$ من الإيجار السنوى تأخذها الحكومة وتأخذ البلدية

رسم إضافى ٢٪ على إيجارات المبانى يدفعها المستأجر أى ما يعادل ٢٥٪ من من الضريبة الأصلية .

٣ — لما كان الفلاح حسب طبيعه الزراعة لديه أكثر من نصف السنة بدون عمل يذكر لكون الزراعة تحتاج لمواسم عمل معينة ولما كان الفلاح شديد الفقر ولما كانت خدمات المجلس القروى يجب أن تكثر أثناء مواسم راحة الفلاحين وتقل أثناء انشغالهم بأعمالهم فى الحقول أى تكثر العناية بالرش والكنس فى مواسم راحة الفلاحين وتقل أثناء وجودهم بالحقل لذلك أرى أنه لزيادة إيرادات المجالس القروية أو لتخفيف عبء المصاريف أن يقبل من الفقراء تقديم عمل أى يشتغل الفلاح ثلاثة أيام إلى أسبوع فى السنة وجعل الساعة مقابل (قرش) ١ إذا الفلاح بمفرده وقرشان إذا كان يشتغل وتساعده ماشيته وإعداد بطاقات وطوابع لسداد بعض الضرائب بهذه الوسيلة على أن يستخدم الفلاحون بهذه الوسيلة فى ردم البرك وتمهيد الطرق والكنس والرش وزراعة المتنزهات وزرع الأشجار . . . الخ . . . الخ . وقد جاهر بهذا الرأى الدكتور العربى بك .

٤ — تجبى ضريبة على سكان مبانى القرية ويكون مقياس تلك الضريبة على الدخل الكلى للأفراد القاطنين بالمنزل .

٥ — العمل على زيادة إيرادات المجالس القروية من الأمور الآتية :

(ا) تأجير قاعة الاجتماعات العامة فى المآتم ويستغل البوفيه فى مقابل النور والنظافة . . . . الخ كما سبق .

(ب) استغلال سوق القرية بتحصيل الرسوم منه .

(حـ) تحويل الفضلات والقاذورات إلى مكامير أسمدة وبيع الأسمدة الناتجة ولاسيما فضلات المراحيض .

(د) بيع الأشجار التامة النمو كل سنة وزرع غيرها .

(هـ) بيع أراضى البرك والمستنقعات بعد ردمها .

(و) رسوم السلخانة .

٦ — تحصيل كل الرسوم الحالية التى أشار بها القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ (راجع المواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٧٥) بعد تحضيدها بالموارد السابق الاشارة اليها .

ثانيا ـ الادارة : (١) يطبع كتاب سنوى بكل الاصلاحات الممكن عملها فى القرية توضح به تفاصيل كل اصلاح وكيفية مسك الدفاتر والحسابات وكيفية تحضير الميزانية وتوضح به التكاليف اللازمة لكل إصلاح بعد أن تكون الهيئة العليا حددت الأسعار بعطاءات ومناقصات عامة وتعدل الأسعار باستمرار كلما تغيرت الأثمان ويوزع ذلك الكتاب على كل مجلس قروى فى القطر .

٢ـ تعمل دراسة لسكرتيرى المجالس القروية ولو بطريق المراسلة أو فتح مدرسة على نظام مدرسة الصيارف الحالية أو تعطى برامج فى بعض المدارس أثناء الأجازات السنوية للمدارس .

٣ — يكون حضور الأعضاء المعينين من قبل الحكومة مثل مأمور المركز ، وطبيب الصحة . . . . الخ ولو أنه اجبارى إلا أن رأيهم يكون استشاريا فقط أى ليست لهم أصوات فى الاقتراع وعليهم أن يقدموا تقارير إلى الجهات المختصة عن كل جلسة وبذلك تصبح الادارة شعبية وليست حكومية .

٤ — يتم انتخاب اعضاء المجلس القروى على درجتين الأولى انتخاب اعضاء جمعية عمومية لايقل عددهم عن ١٠٠ شخص ثم انتخاب مجلس ادارة للمجلس القروى وبذلك نحقق عدة فوائد منها :

(ا) يكون للمجلس ١٠٠ شخص على الأقل يقدمون خدماتهم مجانا وفى ذلك اقتصاد عظيم للمصاريف وضمان لحسن العمل

(ب) التأكد من أن نشر الميزانية العمومية والحساب الختامى للمجلس القروى أصبح حقيقة فعلية وليس مجرد شكليات لا يحس بها أحد (ح) ضمان تعاون جميع أهالى القرية فى الأشراف على شئون قريتهم بدلا من كثرة الحزازات التى قضت على كيان معظم القرى .

(ثالثا) المصاريف : ـ

١ — أشرنا بضرورة طبع كتاب به الاصلاحات الواجب عملها وتكاليفها حسب نتيجة العطاءات والمناقصات فاذا أمكن للمجلس عمل اصلاح مماثل بتكاليف أقل ينفذه فوراً على مسؤليته أى يحاسب مجلس الأدارة عن كل تقصير فى ادارة أموال المجلس

٢ — يكون للمجلس الحرية فى ضغط المصاريف حسب مايرى كضغط مهايا الموظفين والعمال ويكون محاسب عن كل تقصير

٣ — يجب الايزيد المنصرف على الموظفين والعمال عن ثلث ايراد المجلس

٤ — يجب الايقل المنصرف على الاصلاحات الجديدة عن ثلث ايراد المجلس

٥ — فى الدساكر والشفالك والنجوع والعزب أى القرى البسيطة تجمع الادارة فى هيئة واحدة لايقل عدد سكانها عن ٣٠٠٠ شخص وزمام ارضها عن ١٥٠٠ فدان

٦ — يكون أقل ضريبة ٥٠ قرش على ممول المجلس القروى إذ هذه لاتوازى عمل أكثر من خمسة أيام للشخص بمفرده وهى قيمة ضئيلة يسددها ولو بالعمل حسب ما سبق شرحه .

(رابعا) عمل لائحة مالية مستقلة للمجالس القروية : ـ لما كانت مالية المجلس القروى لاتزيد باى حال عن خمسة الآف جنيه ولها طبيعة خاصة تختلف عن بقية أعمال الحكومة فيجب عمل قوانين ولوائح مالية خاصة بالرقابه على اعمالها وحساباتها.

(٢) ابراز الفكرة للحياة العملية

١ ـــ اصدار قانون بتعميم المجالس القروية بعد تخليصها من العيوب الموجودة بها وذلك لايحتاج لمجهود حيث ان الجهد سيوزع على كل قرية من قرى القطر

٢ ـــ يكون لشئون المجالس القروية ومجالسها مرجع واحد ترجع اليه مع تطبيق مبدأ اللا مركزية فيما يختص بأعمالها وعمل مجالس فنى فى كل مديرية لدراسة أحوال القرى التابعة له ورسم السياسة العليا وملاحظة تنفيذها (يراجع قانون تحسين الصحة القروية

٣ ـــ الاهتمام بالدعاية والارشاد وسأخصص لها بابا مستقلا لأهميتها

٤ ـــ التخلص من عيوب الروتين الحكومى وسأخصص لها بابا مستقلا لأهميتها

٥ ـــ عمل مدرسة كمدارس الصيارف لسكرتيرى المجالس القروية يؤدون بها دراسة عملية مثمرة تمكنهم من اداء أعمالهم وتكون تلك الدراسة معممة ولو بطريق المراسلة وعمل محاضرات فى المدارس أثناء العطلات

٦ ـــ عمل كتب سنوية ومجلات تعالج الاصلاحات الواجب عملها فى اصلاح القرى لاستفادة كل قرية من تجارب القرى الأخرى

(الفصل الثانى)

إدارة القرية

المشرفين على الأعمال العامة بالقرية هم : ـ (١) العمده (٢) مشايخ البلد (٣) شيخ الخفراء (٤) شيخ المسجد (٥) ناظر ومدرسى المدارس الالزامية (٦) الصراف (٧) موظف البوستة والتليفون والتلغراف (٨) عامل التليفون الحكومى

(٩) الخفراء (١٠) حلاق الصحة (١١) القبانى (١٢) المساح (١٣) الداية أو المولدة وسأتكلم على من يحتاج التعليق عليه منهم

(١) العمدة ومشايخ البلد

يرجع نظام العمد والمشايخ الحالى إلى سنة ١٨٩٥ وظل العمل به أكثر من خمسين سنة وكان يقضى بأن يعين العمدة من بين الحائزين على عشرة أفدنة وتكون وظيفته مدى الحياة وبدون أجر

وقد فرض هذا النظام على العمدة واجبات عدة تصلح النظام العام فى القرية ومنحته اختصاصات واسعة فى مختلف الشئون

اختصاصات العمدة: (أولا) الوزارات (١) يجب على العمدة أن يحيط الأهالى علما بما تصدره الحكومة من القوانين واللوائح ومراقبة تنفيذها ولاسيما الخاص بالترع والجسور والطرق الزراعية وحماية جسور النيل ومقاومة الجراد وزراعة الدخان والتمباك

(ثانيا) الأمن : (٢) العمدة مسئول عن الأمن فى دائرة اختصاصه أى سلامة الأهالى وصيانة الأموال وواجباته فى هذا الشأن متعددة (٣) مراقبة نظام الخفراء (٤) تنفيذ التعليمات التى تصدرها الحكومة له (٥) التبليغ عن الحوادث (٦) المحافظة على خطوط السكك الحديدية وأسلاك التليفون وقوائم التلغراف (٧) الانتقال فوراً فى حالة حدوث حريق ومعه الخفراء والأهالى ومكافحة النار (٨) المرور على الأهالى وخاصة فى الأوقات التى يكثر فيها النزاع بينهم (٩) اذا علم بوجود خصومة أو نزاع بين الأهالى فعليه أن يبادر بفض النزاع وتهدئة المتخاصمين (١٠) فض كل مشاجرة تنشأ عن المنازعة فى حدود الأملاك (١١) مراقبة ذوى السيرة السيئة فى بلده (١٢) مراقبة كل من :
(ا) الغرباء عن البلد (ب) الغجر (حـ) العربان (د) عمال المقاولات

(١٢) ضبط الهاربين من السجون (١٣) ضبط الهاربين من وجه القضاء (١٤) ضبط الهاربين من التجنيد الاجبارى .

ثالثا اختصاصاته المتعلقة بالصحة العامة : (١٥) التبليغ عن الأمراض المعدية (١٦) التبليغ عن الزيادة فى معدل الوفيات (١٧) تقديم كل المساعدات لمأمورى وزارة الصحة اثناء تأدية وظائفهم (١٨) المحافظة على نقاوة المياه فى الترع (١٩) منع انتشار البرك (٢٠) مراقبة دفن الموتى فى المقابر الرسمية (٢١) مراقبة قيد المواليد (٢٢) مراقبة قيد الوفيات (٢٣) مراقبة التطعيم وقيدها فى الدفاتر المخصصة

رابعا اختصاصات متعلقة بجسور النيل : (٢٤) المحافظة على جسور النيل (٢٥) المحافظة على الطرق العامة

خامسا إختصاصاته فى القرعة العسكرية : (٢٦) تكليف العمدة بتحرير قوائم انفار القرعة (٢٧) التبليغ عن الاجانب الذين يوجدون فى بلادهم فى سن الاقتراع (٢٨) حضور عملية الاقتراع للتأكد من شخصية المقترعين

سادسا ـ اختصاصاته فى الانتخابات: (٢٩) تحرير جداول الانتخاب ومراجعتها وتصحيحها (٣٠) إعطاء تذاكر الانتخاب للناخبين المقيدة أسماؤهم بالجداول .

سابعا ـ اختصاصات مالية : (٣١) تقديم المساعدة اللازمة لعمال المساحة

ثامنا ـ اختصاصات قضائية : (٣٢) كان للعمد سلطة الحكم فى بعض المخالفات والفصل فى القضايا المدنية البسيطة ولكن الغى إختصاصهم من سنة ١٩١٢ بإنشاء محاكم الأخطاط ولما الغيت هذه سنة ١٩٣٠ صدر فى نفس الوقت مرسوم بإلغاء اختصاصات العمد فى هذا الشأن (٣٣) مساعدة المحضرين فى تنفيذ الأحكام (٣٤) يدخل فى اختصاصاتهم بصفتهم من مأمورى الضبطية القضائية أمور منها (ا) جمع الاستدلالات (ب) عمل التحريات (حـ) التحقق من حالة أوعكسها . . . . الخ . . . . الخ . . . . الخ . . . . وأعمال أخرى لايمكن حصرها .

نظرة فى أعمال العمدة . تقرر نظام العمد والمشايخ فى مصر بديكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ وأدخل عليه تعديلات بدكريتو ٤ سبتمبر سنة ١٩٠٠ ، ١٣ أغسطس سنة ١٩١٣ ، ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٢ ، القانون ١٤١ لسنة ١٩٤٧ والحقيقة التى يمكن أن نذكرها أن نظام العمد والمشايخ الحالى منذ فرض سنة ١٨٩٥ ظل العمل به أكثر من خمسين سنة رغم عيوبه الكثيرة وعدم اتفاقه مع روح الخصومات الناشئة فى غالبية القرى وبعد أن سردنا جانبا من اختصاصات العمدة يمكن أن نجزم بأن القوانين واللوائح فرضت على العمدة واجبات عدة لإصلاح النظام العام فى القرية ولكن هذه الأعمال لكثرتها لايمكن أن يؤديها الا النادر جداً من العمد المثقفين الذين يرضون عن طيب خاطر ارهاق انفسهم وبذل أموالهم وأنفسهم وأعصابهم بدون مقابل للخدمة العامة وهؤلاء جنود مجهولون حقا يستحقون كل تمجيد فى وسط كله ملوث وهم قليلون يعدون على الأصابع وأما الغالبية الساحقة فلا ينفذون شيئا من واجباتهم ويستغلوا مراكزهم لاشباع اهوائهم الفاسدة .

عيوب النظام الحالى . يمكن تركيز عيوب نظام العمد فى الآتى :ـ

١ — إن منصب العمودية كان ولا يزال منصبا أبديا مدة الحياة .

٢ — وجود تنافس فى معظم القرى على هذ المنصب مما يجعل كل قرية ميدان منازعات وخصومات

٣ — إن العمدة ليس عليه رقابة ادارية ذات قيمة

٤ — أن العمدة لا يأخذ أجرا ولا ينال تشجيعا أو ثناء

٥ — أن اعمال العمدة وواجباته كثيرة وخطيرة ولا يستطيع انجازها جميعا الا العمد ذوو الثقافة والشخصية الفذة الناضجة ـ والحقيقة أن معظمهم يعجزون عن فهم مراكزهم الفهم الصحيح ومن ثم لايقومون إلا بالقليل التافه من تلك الواجبات

النتيجة : كل ذلك أدى إلى إهمال القرى واتخاذ منصب العمودية الذى هو أساس كل الأعمال الحكومية فى القرية ليكون مظهراً للوجاهة وبسط النفوذ على الأهالى مما أدى للتنافس والتناحر بين العائلات على هذا المنصب والالتجاء إلى الاساليب الملتوية الغير مشروعة للحصول على هذا المنصب هذا من جانب المنافسين للعمدة وأما من جانب العمدة فأنه يحيط نفسه بمشايخ وخفراء يسخرهم فى التسلط على أهالى القرية والقضاء على كل شكوى وتلوين الحوادث والشكاوى باللون الذى يرغبه حضرة العمدة والأدهى من كل ذلك أن مأمور المركز قد يعلم بنفسه الكثير عن ظلم العمد لأهل قريته ولا يجد السبيل لاثبات ذلك أو وقف الظلم

مشاريع الأصلاح : عمت الشكوى من فساد نظام العمد ووضعت عدة وزارات مشاريع للاصلاح نذكر منها أن سنة ١٩٢٨ قدم وزير الداخلية قانون العمد للبرلمان وفى سنة ١٩٣٧ قدم القانون المذكور إلى البرلمان وفى سنة ١٩٣٩ بعث القانون من مرقده من جديد ثم بعث مرة أخرى سنة ١٩٤٤ وأخيراً صدر قانون العمد الجديد وهو القانون رقم ١٤١ سنة ١٩٤٧

القانون الجديد : بنى القانون ١٤١ سنة ١٩٤٧ على نفس الأسس القديمة أى اختيار العمدة من بين المرشحين للعمودية من أهالى القرية مع إدخال تعديلات طفيفة جداً ومع بقاء العمدة فى منصبه مدى الحياة وقد ورد بالمذكرة الايضاحية المرفقة بمشروع قانون العمد « أن نظام العمد والمشايخ فى مصر نظام تقليدى قديم .... » وكانت التعديلات طفيفة وكلها خاصة بالمستقبل ونذكرها فيما يلى (١) جعل انتخاب العمد الجدد فقط فى دائرة أوسع أى ينتخبهم من يدفع ضريبة اكثر من ٣ جنيهات (المادة ٧) (٢) جعل شرط العمدة دفع ضريبة عقارية ١٠ جنيهات بدلا من ضرورة امتلاك عشرة أفدنة

الآراء المهمة فى اصلاح نظام العمد : سأكتفى بذكر أهم الآراء فيما يلى :

(اولا) يرى الاستاذ مهنا بك استاذ القانون الادارى بكليتى الحقوق والبوليس أن أحسن نظام للعمد هو تعيين موظفين بمرتبات ويشترط فيهم توفر مؤهلات عالية خاصة بعد اعدادهم اعداداً خاصا وتوافر شروط خاصة فيهم لأن العمدة هو النواة الأولى للسلطة التنفيذية فى القرية بل هو ممثل الحكومة المركزية بكل فروعها فاذا كان نظام اختيار العمد فاسداً فسد العمل كله ودلل على صحة آرائه باسهاب والقضاء على كل الاعتراضات يرى انشاء مجالس فى جميع القرى تشرف على المصالح المحلية تحت رياسة الموظف المختص أى العمدة الموظف

(ثانيا) قرر الاستاذ الدكتور العربى بك الذى كان استاذ العلوم المالية والقانون الادارى ثم موظفا فى منصب هام بوزارة الداخلية فى محاضرة القاها : ان التجارب أثبتت أن التنافس على منصب العمودية يؤدى لجرائم كثيرة مما يعطل أعمال القرى ويرى أنه فى الوقت الذى تقرر فيه الاقتراع العام لإختيار اعضاء البرلمان من سنة ١٩٢٣ ننكر على فلاحى القرية وأهلها ابداء رأيهم فى المدة الذى سيتولى شؤنهم الخاصة وهذا شىء مثير للدهشة ولذلك يرى أن خيرمن هذا أن ينشأ بكل قرية مجلس قروى فيختار اعضاؤه بالانتخاب ويختار العمدة من بين هؤلاء ويتجدد انتخابهم فى فترات .

(ثالثا) تقدم آخرون ممن يعتقدون أنهم من اكثر الناس انغماسا فى شئون الريف بالقول بأن معظم الحوادث والاضطرابات فى العهود الماضية اساسها الانقسامات والحزازات الموجودة فى كل قرية على منصب العمودية ولذلك يرون اتباع الآتى :ـ

١ ـــ يؤلف بكل قرية مجلس بطريق الانتخاب لمباشرة شئونها

٢ ـــ يختار العمدة بطريق الانتخاب المباشر كل ٥ سنوات

٣ ـــ تضع الحكومة لائحة توزعها على العمد والأعضاء وتلزمهم بالسير على مقتضاها

الخلاصة : من كل ماسبق يتضح أن القانون ١٤١ سنة ١٩٤٧ لم يفعل شيئا يذكر ولاشك أن وقوف المشرعين أمام مفاسد نظام أجمع الكل على الشكوى منه أمر يثير الدهشة ولاسيما انه شيء خطير وأرى أن وزارة الداخلية لها ان تشترط أن يكون المشرف على نظام الأمن ذا نصاب مالى محترم وأن تضمن له ثبات مركزه ولكن ليس لها أن تفرض آراءها على بقية الوزارات فمنصب العمدة ليس خاصا بوزارة الدخلية والاشراف على نظام الأمن بل أنه ممثل لكافة فروع الحكومة وجميع الوزارات كما سبق أن اوضحنا عند سرد أعماله

ولاشك أن الاغراض قد تتعارض فبينما رجل البوليس يطلب طاعة الأهالى لأوامره بصفته المحافظ على النظام والأمن نرى رجل التعاون ورجل الاجتماع يتبسط مع الجمهور لمعرفة رغباته والتعاون معه فى الاصلاحات وهما امران متضادان لذلك أرى انه من الضرورى أن ينتخب مجلس قروى وهو مجلس يساعد العمدة فى الأعمال المتعددة والاختصاصات التى لاحصر لها الملقاة على عاتق العمدة ولا يمكنه انجازها لكثرتها وبذلك تحقق عدة منافع منها :

١ — ضمان تنفيذ كل اختصاصات العمدة لأنه يعجز عن مباشرتها جميعا لكثرتها وتنوعها .

٢ — القضاء على المنازعات والخصومات بين العائلات حول منصب العموديه حيث يشترك الجميع فى ادارة شئون القرية « وأمرهم شورى بينهم » ويقسم المجلس السابق إلى عدة لجان يناط بها الاعمال المتعددة

فقط تفصل الأعمال التى لها مساس بالأموال والأمن وتناط هذه بالعمدة بصفته شخص غنى والحكومة تضمن مركزه ويكون انتخاب اعضاء مجلس القرية كل خمس سنوات مثل البرلمان ومجالس المدريات ويرشح العمدة نفسه للرياسة واذا لم ينجح يجعل له رياسة الشرف أى تضمن الحكومة منصبه مدة عشر سنوات فقط وبعدها تفكر الحكومة فى تعيين من يحوز رضى الناخبين وأعتقد ان ضمان عشر سنوات للعمدة أسوة ببعض أعضاء مجلس الشيوخ فيه

ضمان كاف له وحمايته بصفته رئيس البوليس بالقرية المشرف على الأمن والنظام ولكن حمايته أكثر من ذلك أمر فيه خطورة تشجعه على الطغيان .

٣ — تطبع وزارة الداخلية كتابين أحـــدهما يشرح الأعمال والتعليمات الواجب على العمد السير بمقتضاها ويعاقب على مخالفتها مثله كمثل أى موظف وكذلك واجبات لجان مجلس القرية وكيفية القيام بها وثانيهما كتاب نظرى ومجلات لتوضيح أعمال العمد ولجان مجلس القرية وكيفية النهوض بالقرية والاشراف على الاصلاحات بها .

٤ — يطبق نظام المجموعات القروية أى يعين موظف ممتاز لكل مجموعة من القرى مثلا كل ٥٠ ألف نسمة يرشد العمد فى دائرة اختصاصه ويكتب تقارير عنهم ويراقب تنفيذ القوانين فى القرى ويتوسع فى زيادة عدد هؤلاء بان يجعل الاختصاص مجموعات من ٣٠ ألف ثم ٢٠ ألف ثم عشرة الآف حتى نصل إلى عدد كاف يجعل الاشراف على أعمال العمد والمجلس فى كل قرية منوط بموظفين يأخذون مرتبات

٥ — فى هذا النظام يوكل إلى العمدة الأعمال المالية وصيانة الأمن وهى : (١) الحكم فى المنازعات بطريق الصلح أو الاحالة على البوليس (٢) التبليغ عن الجنايات (٣) مراقبة المشبوهين (٤) أخذ الحيطة من الغجر والعربان وعمال المقاولات والأشخاص الغرباء عن القرية (٥) عمل المعاينات وحفظ الآثار فى الجرائم وتبليغ الجهات المختصة عنها (٦) القبض على الهاربين من وجه العدالة أو الجيش أو السجون (٧) مراقبة الأسواق وأماكن ازدحام الناس (٨) جرد تركات القصر (٩) جمع الأموال والضرائب

٦ — أما بقية الأعمال وما أكثرها فيتركها لأعضاء مجلس القرية وأذكر جانب منها : (١) الانتخابات أى أعداد قوائم الناخبين وتسليم تذاكر الانتخاب (٢) تطبيق قانون الالزام على الأطفال الخاضعين له (٣) التبليغ عن الوفيات (٤) التبليغ عن المواليد (٥) الاشراف على عملية تطعيم الأطفال (٦) اعلان

الأهالى وابلاغهم كل ما تصدره الحكومة من القوانين واللوائح ومراقبة تنفيذها ولاسيما اللوائح الخاصة بالترع والجسور والطرق الزراعية ومقاومة الجراد وزراعة التماك (٧) المحافظة على خطوط السكك الحديدية وأسلاك التليفون والتلغراف (٨) أعداد العدة لأطفاء الحرائق عند نشوبها (٩) الصلح والتوفيق بين العائلات وهى لجنة مصالحات دائمة (١٠) تشجيع الاهالى على كسب معايشهم بطرق شريفة (١١) التبليغ عن الأمراض المعدية (١٢) التبليغ عن المعدل فى زيادة المواليد والوفيات (١٣) تقديم كل مساعدة لمأمورى وزارة الصحة أثناء تأدية وظائفهم (١٤) مراقبة دفن الموتى فى المقابر الرسمية (١٥) مراقبة قيد المواليد والوفيات (١٦) المحافظة على جسور النيل اثناء الفيضان وموسم الجفاف (١٧) تحرير قوائم انفار القرعة (١٨) التبليغ عن الاجانب الذين يوجدون فى بلادهم فى سن الاقتراع (١٩) حضور عملية الاقتراع للتأكد من شخصية المقترعين (٢٠) تقديم المساعدات اللازمة لعمال المساحة (٢١) مساعدة المحضرين فى تنفيذ الأحكام (٢٢) عمل التحريات — التحقيق من اثبات حالة أو عكسها (٢٣) عمل هيئة تحكيم لمساعدة العمدة فى الفصل فى المنازعات المعروضة عليه (٢٤) مساعدة معاونى الزراعة فى تنقية الدودة وعمل الاحصاءات الزراعية وتحرير المخالفـات الخاصة بالزراعة (٢٥) التبليغ عن الجنايات المستتر منها والمعلن (٢٦) مساعدة مهندس الرى واعلان الأهالى بمواعيد فتح الكبارى ومخالفة من يخالفون التعليمات (٢٧) وبالاختصار مساعدة الحكومة بجميع وزاراتها المختلفة فى جميع أعمالها التى تمس القرية (٢٨) عمل الاحصاء كل عشر سنوات وتعديل بعض الاحصاءات سنويا إلى غير ذلك من الأعمال التى لاحصر لها .

شيخ الخفر والخفراء

صدر قانون الخدمة العسكرية الاجبارية ونفذ ابتداء من سنة ١٩٤٨ ومعنى

ذلك أن القرية ستزود كل سنة بعدد ضخم أتمت وزارة الحربية اعدادهم ولما كان نشر الروح الرياضية من أهم ماتعنى به الدول الحديثة لذلك يجب أن يكون جميع الخفراء من الذين أتموا سنى الخدمة العسكرية ويقوم الخفراء بعد انتخابهم وإعدادهم اعداداً خاصا للاشراف على (١) حفظ الأمن (٢) نشر الالعاب الرياضية فى القرية (٣) انارة القرية ليلا (٤) المحافظة على الأمن ليلا ومرافق القرية العامة ليلاً ونهاراً ويستبدل لبسهم الحالى الذى يثير الضحك بلباس آخر يحفظ لهم كرامتهم وهيبتهم .

شيخ الخفراء . ينتخب من أقسام المباحث خاصة ورجال البوليس الممتازين أشخاص يطلق عليهم لقب شيخ الخفراء وانشاء مدرسة لمشايخ الخفر على نظام مدرسة البلوكامينات الحالية وتزود كل قرية بشخص مدرب تدريبا تاما على أعمال البوليس ويتضاعف هذا العدد فى القرى الكبيرة من اثنين إلى ثلاثة

الصراف . ستكون سكرتارية القرية تحت اشرافه وبذلك يجب أن يحوز برنامج مدرسة الصيارف بما يلاءم حالة القرية بعد تحسينها ويصبح الصراف سكرتير القرية

ممثل الموازين والمكاييل . لايسمح لشخص برخصة قبانى فى قرية إلا بعد أداء امتحان فى معرفة النوع التجارى للحبوب والأقطان ودرجة نقاوتها ويقوم بنك التسليف وإدارة الموازين والمكاييل . . . الخ بتعليمهم ذلك وعقد امتحانات لهم وهذا العمل ضرورى لتشجيع البيع التعاونى وهو الاساس فى نجاح نظام التعاون كما سأشرحه فيما بعد فى باب مستقل

شيخ المسجد وناظر ومدرسو المدرسة الالزامية : يستحسن أن يقوموا بقراهم على أن تهيأ لهم مساكن مريحة ورخيصة للنهوض بالقرية وسأخصص بابا مستقلا للمسجد .

حلاق الصحة والداية : تدريب هؤلاء تدريبا يطمأن إليه يجعلهم تمرجية للقرية قادرين على عمل الحقن ومس العيون وعمل الاسعافات السريعة

الفصل الثالث

متنوعات

المنازل : فى أوائل القرن التاسع عشر كانت القرى تقام على أراضى الحكومة ولما فك الزمام تنازلت الحكومة لواضعى اليد عن المبانى والمساحة الشاغلة لها رغبة منها فى استقرار السكان ولذلك كانت مبانى الفلاحين عبارة عن عشش من اللبن أو اكواخ بسيطة من الطوف وهو طينة ممزوجة بالتبن وتسقف بالبوص ولا يدخلها الشمس أو الهواء ثم تدرجت مبانى القرية حتى وصلت إلى ماهى عليه الآن ولما كان جو مصر غير ممطر كان المنتظر أن تكون القرية فى غاية الجمال ولكن العلة ترجع للتاريخ السابق شرحه ويستحسن أن يتطوع بعض المهندسين ويجهدوا قرائحهم فى عمل أرخص مبانى لفلاحى القرية بعضها لمنزل من حجرتين وبعضها ثلاث وبعضها أربع يراعى فيها كفاية النور والهواء وتكون غاية فى الرخص كأن تكون الأرضية مبلطة بالطوب الأحمر بدل البلاط والسقف من البوص والغاب والجريد وبعض قطع الخشب المحلية بدلا من الأسمنت والخشب ... الخ وتعمم الاثاث البسيط المصنوع من الجريد والقش وتدهن ولو واجهة المنزل بالجير ويوجد بمنازل الموسرين مرحاض بسيط ولو المرحاض ذو الجردل الذى اذاعت عنه وزارة الصحة وجعل الزريبة قدر الامكان بعيدة عن أماكن النوم والجلوس وإحاطة المنزل بحديقة أو زراعة شجرة عنب على الأقل بكل منزل وفى كل حقل ويجعل بالمنزل مكان للجلوس وآخر للنوم وثالث لحفظ الحاجيات .

التنظيم : يصح أن يخصص مكان قريب من القرية الحالية ليكون هو القرية المستقبلة يقسم إلى شوارع متعامدة وكل مربع به أربع منازل أو اكثر وبين كل أربع مربعات ميدان فيه منتزه عمومي ويراعى فى التنظيم الأمور الآتى : ـ
جعل الزرايب ، المدافن، المجزر أى السلخانة ،جرن درس الحبوب ،الافران قبلى البلد حتى لا تتسخ

المجارى والمراحيض العامة : بعمل لكل حى مراحيض عامة بعضها للرجال وبعضها للسيدات تخصص للفقراء وتعميم نشرات كيفية استغلال فضلات الكسح الناتجة إلى «كامير لعمل السماد

رصف الشوارع وتجميلها : توجد طريقة سهلة لرصف الشوارع وهى ملأ الحفر بحجارة لتسويتها ثم تعلوها طبقة من الحجارة الصغيرة ويوضع على السطح رمل وحجارة هشة أو قطع طوب احمر وتضغط بعد ذلك بثقل تجره الماشية مثلا وهذه الطريقة هى التى كان يتبعها الرومان قديما فى رصف شوارعهم قبل الميلاد مع بعض التعديل

ويمكن لكل مجموعة من المجالس القروية شراء وابور زلط لرصف الشوارع ولاسيما الموصلة بين القرية والقرى المجاورة

تجميل الشوارع : بزراعة اشجار على جوانبها وكذلك بعض حشائش الزينة وعمل دعاية لاحاطة المنازل بحدائق وزراعة اشجار عنب فى منازل الفقراء

الملابس : (ا) يتعلم جميع الأهالى نسج الأقمشة اللازمة لاستهلاك أسرتهم بواسطة أنوال خشبية (ب) يعمل لبس عام للعمل مثل قميص وبنطلون وبرنيطة ضد الشمس (ح) عمل حذاء شعبى رخيص عبارة عن صندل لمكافحة الحفاء

المياه : تعمل طلبية ماصة كابسة تدار بموتور بسيط او باليد لملء خزان عال ويوصل منها حنفيات لرؤس الشوارع مع توصيلها لمنازل الموسرين مقابل أجر

تنقية مياه الشرب : اخترع احد وكلاء وزارة الصحة مرشحا عرض نموزجا منه بالمعرض النوعى. ويتألف الجهاز من أحواض ترسيب توضع فيه مياه النيل ومعها مواد كيماوية معقمة (ب) تحرك هذة وتخلط بالماء وتترك مدة ساعة (ح) تمرر بعد ذلك بمرشح من الرمل وآخر من الكربون ويمكن استخدامه لترشيح الماء

تجميل القرية. اذا كانت مبانى القرية قذرة لدرجة لاتحتمل ينشأ بها سوار من المبانى الجميلة تخصص للأعمال العامة علاوة على المتنزهات والسوق . . الخ وفى ذلك ضمان لأن يصبح شكل القرية جذابا

الانارة : لوعمل مصنع للكلوبات فإن أثمان الكلوبات ينخفض إلى درجة عظيمة بحيث يمكن تعميمها اذ لو احتاجت كل قرية إلى عشرة كلوبات فكأن القطر يستهلك مايزيد عن ٤٠٠٠٠ كلوب فتصبح قيمته بسيطة ويمكن للقرية أن تشترى آلة للأنارة بالكهرباء وملأ خزان المياه كما فى البنادر

الكبارى والطرق. يجب العناية بمواصلات القرية مع الجهات الخارجية لأن المواصلات هى رسول المدنية

المطاعم الشعبية . أكل مرة أو مرتين فى الاسبوع للغذاء الفقراء والمساكين وهى أكلة من (١) شوربة العدس أو النابت أو المدمس (٢) قطعة لحم على ان يستورد اللحم من الخارج بعد معافاته من الرسوم الجمركية لأن أثمان اللحوم فى الخارج أقل منها بكثير فى مصر (٣) فريك أو أرز بالسمن الصناعى

الملاجىء: ملجأ لتعليم أولاد الفقراء حرفا شعبية وتكون مركز لجعل القرى تتمرن على اعمال الصناعة والحرف اليدوية خصوصا النسيج بالانوال وعمل المخللات.

الذوق : الدعاية للنظافة وتهذيب الفلاحين فالطبيعة فى مصر باسمة والفلاح لفقره وجهله مغمور فى القذارة وبعد تعميم المغاسل والحمامات الشعبية وصناعة الخلل يجب أن يتغير حال الفلاح

الموسيقى والأغانى : بكل قرية جهاز راديو وميكرفون لاسماع جميع أهل القرية ولاشك أن طبع أربعة آلاف اسطوانة لكل قرية اسطوانة كفيلة بجعل ثمن الاسطوانة زهيداً جداً

مجله اسبوعية أو شهرية : يخصص لكل مجموعة من السكان مجلة أسبوعية أو شهرية خاصة بالأخبار المحلية التى تهمهم وتطبع بالوسائل البسيطة

الافران والزرائب : عمل افران شعبية لفقراء القرية فى الجهة القبلية وكذلك الزرائب

أفلام سينمائية وصور فانوس سحرى : يمكن أن يعمل سنويا ٥٤ فيلم بعدد اسابيع السنة وضمان عرض فيلم سينمائى فى كل قرية يوما كل اسبوع وتكون هذه للثقافة الصحية والزراعية والتسلية وكذلك عمل ٥٤ مجموعة صور تعرض بالفانوس السحرى ولاشك أن كثرة العدد تضغط التكاليف الى أقل حد ممكن

الخدمة الطبية : ينظم المجلس القروى زيارة أحد الاطباء ويستحسن أن يكون طبيبا حكوميا مرة فى كل اسبوع ويعالج المرضى بأجور زهيدة يتفق عليها مع الطبيب ويحصلها من المرضى .

الباب الثالث

الأعمال الخيرية بالقرية

لاشك أن علة القطر المصرى هى انحلال الأخلاق وتفككها وقد قال الله تعالى « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم . » وقال أحد العقلاء « إنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هموا ذهبت أخلاقهم ذهبوا »

ويكفى فساد الأخلاق للقضاء على كل إصلاح مهما كان سليما ومهما كان سهلا ويكفى قوة الأخلاق لإيجاد الاصلاحات وحدها ولو عارضتها القوى الجبارة ويشترط لكل اصلاح أن يبذر فى بيئة صالحة كى تضمن له البقاء ولذلك خصصت هذا الباب لوصف ميدان الخدمات الاجتماعية فى القرية وسأعالجه كالآتى :

الفصل الأول

مسجد القرية

كانت المساجد أيام النبى صلى الله عليه وسلم أماكن يعقد فيها مجلس شورى المسلمين ، (٢) مجلس الحرب . (٣) تدبير أموال الزكاة (٤) مواساة الجرحى والشهداء كالمستشفيات الآن (٥) مواساة الفقراء واعاثة المساكين والملهوفين بتوزيع الأكل عليهم والعطف عليهم . . . . الخ الخ وبالاختصار كانت تقوم بالأعمال التى تقوم بها الوزارات الآن .

وعلى مر السنين أصبح يوجد الآن فى مصر فى كل قرية مسجد أو مساجد وحسب تقويم سنة ١٩٣٩ واحصاء أخذ سنة ١٩٣٥ كانت وزارة الأوقاف

تدير ١١٧٨ مسجد، ١٥٥ زاوية والباقى من المساجد أوقفت عليه الأوقاف ويقوم أهل البر بالاشراف والانفاق عليها .

ونظراً لوجود مسجد على الأقل فى كل قرية يمكن للأهالى استخدامه فى الأمور الآتية :

١ — القاء المواعظ والارشادات والمحاضرات.

٢ — عمل مكتبة بكل مسجد تزداد أهميتها بمرور السنين .

٣ — مكان للاجتماعات العامة الخاصة باعمال الخـــير والخدمات الاجتماعية الحديثة .

٤ — مكتب للاستعلامات يلجأ إليه كل غريب .

٥ — مكان تعقد فيه الجمعيات الخيرية جلسات مجلس ادارتها وجمعياتها العامة وسأخصص فصلا للجمعيات الخيرية .

٦ — جمع وصرف أموال الزكاة وجمعيات الاحسان بالقرية .

٧ — يلحق بالمسجد ملجأ لتعليم صناعة النسيج بالأنوال وعمل حذاء شعبي رخيص وأثاث شعبي ومقاطف واسبتة وعمل المخللات .

٨ — يلحق بالمسجد مطعم شعبي للمعدمين من أهل القرية .

٩ — يخصص مكان لتحفيظ بعض الصبية القرآن الكريم .

١٠ — يجتمع الأهالى ليلة فى الأسبوع لاختيار موضوع خطبة يوم الجمعة

١١ — مساعدة الغرباء وكل من يرشد أو يدعى ولعمل خيرى إلى غير ذلك من الأعمال فالأمر لايتكلف شيئا لأن عقد الاجتماعات كلها سيكون فى المساء وبعد صلاة العشاء فقط سيتكلف الانارة وعمل وسائد بسيطة من فراء الغنم أو القطن المحشو بالتبن وقش الأرز وكلها زهيدة القيمة بل لن تستخدم هذه الأشياء إلا فى موسم الشتاء فقط دون الثلاثة المواسم الأخرى من السنة .

الفصل الثانى

تنظيم الاحسان

تاريخ الأعمال الخيرية فى مصر : مصر شعب شرقى طبع على حب الخير ومن آثار ذلك (١) انتشار المساجد فى كل مكان (٢) الأوقاف الخيرية (٣) وجود سبل للمياه و التكايا (٤) فتح بيوت الاغنياء للفقراء يأكلون ويجلسون (٥) ذبح الذبائح (٦) كسوة الفقراء (٧) صرف الصدقات ونحر الذبائح فى مآتم الاغنياء (٨) التصديق أيام الجمع فى القبور (٩) توزيع الصدقات فى المواسم الدينية أى عيد الأضحى وعيد الفطر و مولد النبى وليلة عاشوراء وليلة ٢٧ رجب ونصف شعبان وطوال شهر رمضان (١٠) وصرف زكاة الفطر (١١) توزيع اللحوم فى عيد الأضحى (١٢) النذور والصدقات . . . الخ الخ وكل هذه تأصلت فى دم الشعب وتشكلت بشكل الأوقات التى نشأت فيها .

هل نسينا أنفسنا : نعم نسينا عاداتنا القديمة السابق شرحها وجمدت تلك العادات فانقلبت المآتم والأفراح إلى ميدان للتفاخر وليس بذلا للمال لوجه الله وأصبحت النذور والصدقات على الأضرحة خرافات مضللة .

هل نسينا الدين : نعم نسينا أركان الدين الأصلية ونسينا أن الزكاة ركن من أركان الدين نعم نسينا (ا) زكاة الفطر (ب) الزكاة الشرعية (حـ) أن ذبح ضحايا عيد الأضحى سنة مؤكدة وقيل أنها واجبة .

تنظيم الاحسان : ترتكز الفكرة على شيئين هما (أولا) أن المعدمين قل عددهم أو كثرهم عورة كل مجتمع كثر أوقل ويكون المجتمع وقحا إذا كشف هــــذه العورة نعم إن هؤلاء المعدمين أمانة تركها الله فى عنق المجتمع وفرض علينا حفظها بجعل الزكاة إجبارية والمعدمون بعضهم أطفال حرموا من الوالدين ولامال لهم وبعضهم شيوخ وعجائز لاعائل لهم وبعضهم مرضى

أقعدهم المرض عن كسب قوتهم وقوت أطفالهم (ثانيا) لوترك هؤلاء المعدمون بدون راع يرعاهم فأهل الخير سينفقون صدقاتهم الواجبة على الفقراء الظاهرين فتجعلهم فى حالة تخمة تشجع فاسدى الأخلاق على احتراف التسول وما يتبعه من كثرة اللصوص وبؤر الأجرام وأما بقية الفقراء والمساكين يظلوا محرومين لاتصلهم صدقات فيحقدون على المجتمع لقسوته .

لهذين السببين يجب تنظيم الاحسان ولهذا جعل الله الزكاة ركنا من أركان الدين الخمسة وكلف الوالى أى هيئة أمينة تجمع الصدقات فتكره مرضى القلوب الذين يحجمون عن مساعدة المعدمين والفقراء والمساكين على دفع ما عليهم من حقوقهم صاغرين .

الخلاصة : إن الله تعالى أمر بضرورة اشتراك الاغنياء فى مساعدة الفقراء والمساكين والمعدمين فإذا لم يذعنوا كان للوالى أن يكرههم

أئمة المساجد لا يقومون بأى عمل : يشكوا الجميع من حالة البؤس والفقر التى تتفشى فى القرى المصرية وكنا ننتظر أن يدفع أئمة المساجد الناس لتأسيس الجمعيات الخيرية ولا سيما أن عملهم الذى يتقاضون عنه أجورهم هى الصلاة فى الاوقات الخمسة وهى فريضة فرضها الله على الجميع لو علموا ذلك وعلموا أن احترام الناس لهم منشأه أنهم لسان الدعوة لكل إصلاح والجهاد فى سبيل الخير باللسان وهو أضعف الإيمان وكذا الجهود والمال بل الروح لعلموا أنهم لا يعملون شيئا فأعمال الاصلاح كثيرة وقائمة وأهلها يشكون ضعف أخلاق الناس بحيث أصبحت البيئة سيئة لدرجة لا تسمح لأى إصلاح أن ينضج نعم إن الجهاد فى سبيل الخير فى القرن العشرين أصبح أبسط مئات المرات عنه فى العصور القديمة فالعلوم انتشرت والحكومة تدفع بالناس لطريق الخير المعنوى والمادى فعلى أئمة المساجد أفهام الناس جميعا أن صلاح أخلاقهم ومساعدة المصلحين سيعود عليهم فى الدنيا بالمكاسب والغنى وفى الآخرة بالثواب والرضا هذا هو أول واجباتهم

فى مساعدة الحكومة وكل القائمين بأعمال خيرية بل عليهم أن يقودوا الناس ويؤلفوا الجمعيات الخيرية ويعلموا الناس كيفية تأسيسها وإدارتها وتمويلها وسأخصص للجمعيات الخيرية فصلا مستقلا وبخصوص الزكاة ولا سيما فى القرى فأقرر الآتى :

تنظيم الاحسان فى القرية : تقوم به فى كل قرية هيئة رسمية ينتخبها الاهالى سنويا والموظف الحكومى المشرف عليها هو إمام المسجد أو أئمة المساجد بالقرية فترسل لهم وأمثالهم الحكومة التعليمات الخاصة بتنظيم وإدارة ومراقبة الموضوع وبعد انتخاب تلك الهيئة سنويا تقوم بعملها بالصورة الآتية :

(أولا) تقوم الجمعية أى الهيئة المشار اليها بجمع اسماء المعدمين ويشترط فى المعدم أن يكون عاجزاً عجزاً تاما عن كسب قوت يومه وأما الفقراء والمساكين فخارج عن اختصاصها والفقير من يكسب خمسة ويحتاج إلى عشرة والمسكين هو من يكسب سبعة ويحتاج إلى عشرة أى أن هذة الهيئة لا تنظرلهم بتاتا لأنها تخرج من اختصاصها .

بعد معرفة كل المعدمين تقدر المال اللازم لهم وذلك بأن تفصل منه العدد الممكن ترحيله للملاجىء والمستشفيات والباقى يلزم أهل القرية ، بإعالتهم أى:
(١) تغذيتهم غذاء معقولا كالعدس والنابت والمدمس بعمل مطعم شعبى لهم.
(٢) كسوتهم بأقل النفقات أى جلب رزم الغزل ونسجه بأنوال يدوية لحساب الجمعية وبهذه الوسيلة تحدد المصروفات اللازمة لهم سنوياً .

(ثانياً) توزع الأموال المطلوبة على أهالى القرية كل حسب قدرته، ويصدر قانون بجمع تلك الأموال إجبارياً مثل لجنة تقدير ضريبة المجالس القروية القائمة الآن ولجان تحديد رسوم ضريبة الخفر التى كانت قائمة لحين الغاؤها وهى التى كانت مقررة بالأمر العالى الصادر فى ١٠ — ١١ — ١٨٨٤ المعدل بالأمر الصادر فى ١٧ - ٢ - ١٨٩٦ والقانون رقم ٦١ فى ١٩-٤-١٩٣١

إلى أن الغيث فى القرى بالقانون رقم ٧٠ فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ .

ويحسن أن تسمى هذه الرسوم باسم رسوم الزكاة لتكون محبوبة والامر لايتطلب سوى أمرين :

(١) إصدار قانون يسمح بجمع الأموال اللازمة لإعانة المعدمين .

(٢) إعدادالتعليمات اللازمة لتنظيم تلك الحركة أى كيفية إجراءالانتخابات — الإدارة — وتقدير الإيرادات والمصروفات — توزيع المصاريف وكيفية المحاسبة والرقابة وهى مسألة فى غاية البساطة وبعد ذلك تطبع وتوزع .

(٣) ستتطلب عناية أشد من وزارة الشئون الاجتماعية بزيادة الموظفين أكثر مما هى عليه الآن فى قسم الخدمة الاجتماعية — ويجب تعديل الدراسة بالجامع الأزهر وفروعه بحيث تدرس نظام الجمعيات الخيرية وكيفية إدارتها وتأسيسها وتنظيمها ومراقبتها ومسك حساباتها .

الفصل الثالث

الجمعيات الخيرية

لقد تطور تاريخ الجمعيات الخيرية تطورات هامة خطيرة وعندما أنشئت فى مصر وزارة الشئون الإجتماعية جعل فيها قسم هام هو « قسم الخـــدمة الإجتماعية » زود بمجموعة من المفتشين لفحص حسابات المنشآت الخيرية وتقرير المساعدة اللازمة لتسير أعمالها وأصبح للخدمة الاجتماعية معهد عال إذ أسست مدرسة الخدمة الاجتماعية بمصر سنة١٩٣٦ — سنة ١٩٣٩ ولازال معهداً عالياً يؤدى رسالة هامة للأمة .

النظام الحديث لتمويل المشروعات الخيرية : يمكن تمويل المشروعات الخيرية بوسائل متعددة أذكر منها على سبيل المثال : (١) اشتراكات أعضاء الجمعية (٢) إعانات الأعضاء والخيريين (٣) عمل يانصيب وهذا الباب وحـده

يدر مبالغ لا يتصورها العقل فى عصرنا الحديث عصر الماديات حتى أضطر المشرعون لحماية الجمهور بقوانين يجعل اليانصيب تحت إشراف الحكومة (٤) إيراد الحفلات كحفلات الرياضة المختلفة والتمثيل والسينما فى المدن..الخ (٥)اقامة المهرجانات الخيرية(٦) توزيع طوابع من فئة ١ ، ٢ ، ٥، ١٠قروش (٧) عمل شارات توزع بأثمان (٨) بيع كارنيهات ورسوم دخـــول (٩) توزيع منتجات بأثمان غالية وحقيقتها هبات مستترة مثل توزيع الزهور ومنتجات الملاجىء (١٠) عمل أكلات شعبية للاغنياء بأثمان عالية كأكلة من شوربة العدس مقابل ٥قروش إلى ١٠٠ قرش (١١) الإعانات الحكومية من المجالس المحلية ووزارة الشئون الإجتماعية (١٢) تخصيص الأوقاف . الخ الخ

تنظيم تلك الجمعيات : عمل دعاية واسعة من وزارة الشئون ووزارة الأوقاف وأئمة المساجد وغيرهم من الهيئات لتعليم الناس كيفية تنظيم تلك الجمعيات الخيرية وطبع كتاب بل كتب لتوضيح ذلك أى تبين (١) عمل القانون الأساسى لجمعية خيرية موضح به أغراض الجمعية والمواد اللازمة فى كيفية ادارتها ومراقبتها .

(٢) اللائحة الداخلية : وبيان تفاصيل العمل وواجبات كل عضو فى مجلس الادارة والسكرتارية وطرق عمل الميزانية والحسابات ... الخ الخ

(٣) الحسابات والتنظيم والرقابة : كيفية مسك الحسابات ومراقبة أموال وحفظ أوراق الجمعية وإعداد ميزانيتها وعمل حسابها الختامى ... الخ .

أهمية الجمعيات الخيرية الآن : على هذه الأسس السليمة تأسست جمعيات خيرية ما كان يحلم بها الأقدمين فكثير من المستشفيات والملاجىء تديرها فى أوربا جمعيات خيرية وكان التعليم والجامعات قديما تشرف عليها هيئات البر

وقد تأسست فى مصر وهى فى فجر نهضتها الحديثه جمعيات خيرية تفخر بها ومن أمثلتها جمعية المواساة ، وجمعية الإسعاف ، جمعية الهلال الأحمر ، الجمعية

الخيريه الإسلامية ، مبرة محمد على ، جمعية الشبان المسلمين ، جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية ، جمعية تحسين الصحة ، جمعية يوم المستشفيات ، والجمعية الزراعية الملكية ... الخ الخ .

ميدان الجمعيات الخيرية فى القرية المصرية : بعد أن تتكون جمعية تنظيم الزكاة والإحسان فى كل قرية تجعل تلك الجمعية العمود الفقرى لعدة لجان خيرية أخرى فى القرى البسيطة وأما فى بقية القرى فيحسن إنشاء جمعيات خيرية مستقلة عن الجمعية السابقة وفيما يلى أمثلة للجان أو الجمعيات الخيرية التى يجب أن تعمم فى كل قرية مصرية .

(١) جمعية المصالحات : القيام بتوفيق العائلات والقضاء على المنازعات بين الأفراد وتقوية أواصر السلام والمحبة بين الناس مع التكاتف على دره المظالم ونشر التآلف والتوادد بين الناس .

(٢) جمعية الإحسان : قلنا أن لجنة الزكاة هيئة رسمية وعملها قاصر على إغاثة المعدمين ولذلك يجب أن تشد أزرها هيئات غير رسمية لمساعدة الفقراء والمساكين حسب قدرة الأهالى بتوسيع المطعم الشعبى والإكثار من كسوة الفقراء فى الأعياد والمواسم .

(٣) جمعية رعاية الصحة : (ا) توصل المرضى الفقراء للمستشفيات تحت رعايتها (ب) عمل أجزاخانة أى مخزن أدوية به أدوية شعبية مفيدة (ح) الاتفاق مع صيدلية لصرف الأدويه بأثمان مخفضة لفقراء القرية خصوصا (د) الإتفاق مع طبيب على الحضور مرة فى الأسبوع (ه) عمل الإسعافات السريعة وقت الحاجة (و) عمل دعاية وإرشادات صحية (ى) إستدعاء مندوبى وزارة الصحة لعرض أفلام سينمائية ونشرات صحية فى القرية ... الخ

(٤) تشجيع الالعاب الرياضية : وخصوصاً السباحة والرماية وكرة القدم

وكرة السلة . . . الخ وعمل حفلات رياضية ونشر الأناشيد الوطنية أثناء تلك الحفلات.

(٥) جمعية المرأة الحديثة : جمعية من السيدات (١) نشر الثقافة الدينية بين السيدات (٢) رعاية الحوامل (٣) مساعدة الحوامل أثناء الوضع (٤) طرق تربية الأطفال (٥) التدبير المنزلى ولا سيما نظام المنازل والطبخ البسيط والغسيل والمكوى (٦) عمل المخللات وفوائد استخدام غراز اللبن ونشر بعض الحرف التى تساعدهن على كسب معايشهن (٧) إصلاح حال الزواج والطلاق وتعدد الزوجات .

وأريد أن أنبه هنا إلى الدور الخطير الذى بذلته إيرلندا فى توجيه السيدات لإصلاح دولتها .

(٦) جمعية نشر الدعوة التعاونية : تفهم الأهالى معنى التعاون وأغراضه وكيفية إدارته — تعضيد تمويل جمعيات التعاون التى سأخصص لها باباً مستقلا وعمل مهرجان سنوى للتعاون فى يوم مشهود ، عمل صندوق إدخار للفقراء ليمكنهم من شراء سهم فى جمعية التعاون بعمل بطاقات وطوابع .

(٧) جمعية الوعظ والإرشاد الدينى : إفهام الناس أصول الدين الخمسة ومعرفة حياة الرسول مع التمسك بلب الدين دون القشور وإقناع الناس أن الأخلاق هى أساس كل اصلاح .

(٨) جمعية الدعاية للأعمال الخيرية ومحاربة العادات القديمة : مهمتها الإعلان والدعاية ومساعدة كل عمل خيرى والتهريج الكافى للقضاء على العادات السيئة فى القرى المصرية وما أكثر تلك العادات .

٩ — جمعية المساعدة على فتح سبل الرزق . عمل ملجأ لتعليم الأهالى صناعة النسيج بالأنوال فلا يخلو منزل أو حقل منها وعمل حذاء شعبى لمكافحة الحفاء وعمل أثاث من الجريد والقش وعمل المقاطف وعمل المخللات واقناع

الأهالى بان الزراعة ليست كل مصدر الرزق فتسعة أعشار الرزق فى التجارة والصناعة والمهن الأخرى

١٠ — جمعية الزراعة . العمل على نشر المحاضرات الزراعية ونشر تعاليم نشرات وزارة الزراعة ولاسيما مجلة زميل الفلاح ونشرات ومجالات وزارة الزراعة وكيفية زراعة المحاصيل والفواكه وعمل الأسمدة والآلات الزراعية . الخ واستدعاء وزارة الزراعة لعرض أفلام والقاء محاضرات زراعية . الخ الخ

١١ — جمعية الرى : إعلان الأهالى بمواعيد الرى ، وايصال شكوى الأهالى فى حالة الخوف على الزراعة من تأخر الرى والدعاية وتنظيم إستخدام آلات الرى ، وتنظيم السواقى واشباهها وحل مشاكل حقوق الارتفاق

١٢ — جمعية أعمال المساحة . أفهام الأهالى تعليمات مصلحة المساحة والشهر العقارى ومساعدة موظفيها وعمل احصاءات زراعية سنوية

١٣ — جمعية الاتصال بالجهات الرسمية . نشر القوانين التى تهم الأهالى بتتبع الوقائع الرسمية والحث على شراء القوانين وأفهام الأهـــالى اجراءات الاتصال بالبوليس والنيابة والقضاء والإدارة والمساحة والزراعة والتعاون والرى ومجالس المديريات والاوقاف وبنك التسليف . . . . الخ الخ

١٤ — جمعية التعليم : العمل على مكافحة الأمية بعمل قسم ليلى لهم وضرورة مراقبة الأولاد الخاضعين للتعليم الالزامى للتأكد من أن الالزام نافذ ومثمر ومكتب لتحفيظ القرآن ـ مساعدة الفقراء والاذكياء لاتمام دراستهم والدعوة لنشر التعليم بطريق المراسلة ومساعدة المتعلمين وتفضيلهم عند أشتغالهم فى الحياة العملية .

١٥ — جمعية أطفاء الحرائق ونشل الغرقى : (١) دعوة الأهالى وتنظيمهم لاطفاء الحريق عند حدوثه (٢) نشل الغرقى اذا حدث غرق (٣) درء المظالم وتوحيد الجهود ضد الظلمة (٤) تعميم الاناشيد الحماسية (٥) المحافظة على نظم

حفلات الالعاب الرياضية (٦) الدعوى لدى المتاجر والمساجد والهيئات باقتناء اعلام ورفع الأعلام فى كل المناسبات

١٦ — المكتبة والمجلة : ادارة مكتبة القرية والعمل على تزويد محتوياتها وعمل مجلة للقرية تطبع طبعا أوليا على فترات

١٧ — جمعية للمحاضرات والابحاث العلمية : العمل على نشر الثقافة بين الفلاحين فى كافة النواحى التى تهمهم كمجموعة بشرية واعـــداد الخطب التى ستلقى يوم الجمعة فى المسجد

١٨ — جمعية تربية الحيوان والدواجن : تنوير الأهالى لمعرفة الصفـات الممتازة فى المواشى والدواجن وكيفية علاجها — خطورة بعض الأمراض التى تصيبها والأحتفاظ بذكور ممتازة لتحسين نسل المواشى والدواجن — إذا ماتت جاموسة وكان لحمها صالحا للأكل توزع لحومها بأثمانها لأهالى القرية لتخفيف حدة المصاب والدعوة لاصدار قانون التأمين على الماشية الأجبارية والدعوة على تمليك كل فلاح ماشية ووضع الأسس السليمة لضمان هذه الأموال لأصحابها

١٩ — جمعيه رفع مستوى المعيشة : (١) بحث مسألة الايجار والأجر الزراعى فى القرية وجعلها عادلة (٢) تنظيم التسليف سواء بواسـطة بنك التسليف أو جمعية تعاون القرية (٣) عمل الاسمدة بواسطة مكامير وفق الاسس العلمية الصحيحة (٤) ضمان حسن التقاوى والاسمدة ومشاتل الفاكهة والخضر (٥) تعديل عقلية سكان القرى لأنها عقلية زراعية جامدة بتشجيع التجارة والصناعة والحرف (٦) الحث على الهجرة اذا كانت ستؤدى لرخاء أحسن

٢٠ — جمعية الفنون الجميله وتربية الذوق السليم : (١) نشر المواويل والأغانى الشعبية (٢) الدعوة للنظافة وحسن النظام (٣) أحياء حفلات تمثيلية وحفلات غنائية وحفلات القاء اناشيد وموسيقى وعرض مناظر بالفانوس السحرى وعرض أفلام ثقافية ومسلية على فترات والدعوة للنظافة فى كل مكان « النظافة من الأيمان »

٢١ — جمعية تمثيل القرية : جمعية لتمثيل رغبات القرية بالاتصال باعضاء مجالس المديريات ومجلس النواب ومجلس الشيوخ وأعضاء المجلس القروى وجمعية التعاون لايجاد المنشآت التى تهم القرية مثل مكتب بريدوتليفون عمومى وانشاء طرق وكبارى وفتح مدارس وملاجىء ومستشفيات تخدمهم وتخدم القرى المجاورة .

٢٢ — هيئه لتوحيد سياسة الخدمات الخيرية : لابد من ايجاد هيئه لتنسيق جهود القائمين بالخدمات الخيرية فى القرية وتشرف على تمويلها ولما كان التمويل هو القوة المحركة فسأعالجه فيمايلى :

تمويل الجمعيات الخيرية فى كل قرية : أشير فيما يلى لبعض الوسائل الذى تكفى لتسيير دولاب العمل فى الجمعيات الخيرية فى القرية

١ — نسبة مئوية من أجر المأذون الشرعى فى حفلات الزواج ونسبة مضاعفة فى حالة الطلاق

٢ — غرامات تحكم بها لجان المصالحات

٣ — جمع زكاة الفطر لتوزيعها فى عيد الفطر بالعدل

٤ — تنظيم توزيع لحوم عيد الأضحى فى عيد الأضحى

٥ — عمل يانصيب خمس مرات فى السنة (ا) عيد الفطر (ب) عيد الأضحى (ح) مولد النبى صلى الله عليه وسلم (د) أول رمضان (ه) عيد رأس السنة الهجرية

ويشترى بعشر المبالغ المحصلة شىء يهم الفلاحين أى خروف او عجل أو جاموسة حسب حالة اتساع القرية .

٦ — النذور التى تصرف فى الأضرحة وجلود عيد الأضحى

(٧) بدل الرحمة الذى يصرف فى المقابر أى يقوم الاتحاد بالذهاب للمقابر كل يوم جمعة ولاسيمافى المواسم والاعياد وجمع الصدقات التى سيتبرع بها الاهالى

٨ — إعانات المجلس القروى ووزارة الشئون وجمعية التعاون سنويا

٩ — دفع تبرعات من كل عائلة فى شهر رمضان حسب بطاقات التموين (المعمول بها مدة الحرب)

١٠ — اشتراكات الاعضاء الشهرية

١١ — جمع الصدقات فى المواسم الدينية أى عيد الفطر وعيد الاضحى ومولد النبي وشهر رمضان وليلة المعراج وليلة نصف شعبان والموالد والمآتم والأفراح

١٢ — جمع تبرعات الفلاحين فى مواسم جمع الحاصلات الزراعية القمح والذرة والفاكهة كأيام كثرة ميلاد المواشى وجمع النحل

١٣ — تخصيص صندوق فى المسجد كل يوم جمعة يشرف عليه الاتحاد

١٤ — دعوة الموسرين من أهل القرية لتناول الطعام مرة فى كل شهر مقابل ٥ قروش ، ١٠ قروش ، ١٥ قرشا وتكون الأكلة مكونة من شوربة عدس وحثهم على شراء بعض منتجات الملجأ بأثمان تساعدهم على أعمال البر

١٥ — عمل حفلات للترويح عن النفس ولتكون مصدر للايرادات مثل حفلات رياضية وتمثيل وعرض أفلام سينمائية للثقافة والتسلية وتحصيل الايراد للجمعيات الخيرية

بيوت الشعب : اكدنا ضرورة القضاء على عزلة الفلاحين بعمل قاعة اجتماعات ينشأها المجلس القروى وعلى أسوأ الفروض تستخدم قاعة المسجد أو المنتزه العمومية لذلك الغرض والمهم أن يستخدم مكان الاجتماعات العامة كوسيلة لشغل وقت الفلاح فيما يفيده بطريقة محببة للنفوس ومثمرة فيتألف فى كل قرية لجان لذلك ويتولى الاشراف على تلك اللجان ومساعدتها هيئة عليا بالقاهرة والبنادر الهامة لضمان المساعدة وحسن الاشراف والتوجيه وتكون تلك الهيئة موضع عطف الأمة كلها فيعمل لها مهرجان سنوى عظيم يلائم أهميتها وتعطى لها اعانات ضخمة ويعمل لها دعاية واسعة اليانصيب وينزل

لها كل القادرين من العظماء يوما فى السنة لجمـــع التبرعات وبذلك يمكنها أن تؤدى رسالتها على الوجه الصحيح وبيوت الشعب فى تركيا مثلا ينير لنا الطريق .

الفصل الرابع

النوادى بالقرية

النوادى ماهى الافرع من الجمعيات الخيرية فاذا وجد للنادى مكان مستقبل وتأثث تأثيثا مناسبا فانه يصبح جمعية خيرية بكل معنى الـكلمة ويمكن أن تقرر ان القرية فى حاجة إلى ناديين

[الاول] نادى الشبان المتعلمين : وكون هؤلاء متعلمين يساعدنا كثيرا على ضرورة احاطتهم بسياج يضمن لهم الحفظ وفى نفس الوقت توجيههم لخدمة أمتهم لذلك يجب أن يخصص لهم نادى ومساعدتهم فى تأثيثه ويتولوا هم ادارته والصرف والاشراف عليه بالنظام المتبع فى جمعيات الـكشافة والرواد والجوالة وجعله موضعا للتعارف بين الشبان المتعلمين فى القرية وكذلك المدن والقرى الأخرى على أن يخدم الشبان أنفسهم بانفسهم كنظام الجوالة وبذلك تحقق الامور الآتية :

(ا) ايجاد فرص للشبان المتعلمين لعمل رحلات تزاور وتعارف بين المدن والبنادر والقرى لما فيها من أهمية عظيمة

(ب) تسليم الشبان المتعلمين مشاعل النور للجيل الجديد

(حـ) إحاطة المتعلمين بسياج يضمن لهم حسن النضوج فى بيئة اكثر صلاحا

[الثانى] نادى شبان القرية : يعمل نادى بسيط مؤثث تأثيثا غاية فى البساطة أى من المصاطب وكراسى الجريد والقش يقومون هم بادارته ويتولى الأشراف وحسن التوجيه مدرسو المدرسة الالزامية وموظفوا القرية الرسميون لرعاية الشبان وتوجيههم الوجهات الصالحة .

الباب الرابع

التعاون

يفتك الفقر بالفلاح المصرى ويقعده عن أن يتزحزح خطوة واحدة فى سبيل الرقى لذلك سأخصص لعلاج مشكلة الفقر بابين من هذا الكتاب أحدهما الذى نحن الآن بصدده أعالجه فى الفصول الآتية :

الفصل الأول

التعاون

تجسيم فوائد التعاون للقرية : لو تخيلنا قرية زمامها مثلا ١٥٠٠ فدان وتصورنا أن هذا الزمام جميعه ملكا لشخص واحد بدلا من كونه ملك سكانها البالغ عددهم أربعة آلاف شخص فإن ذلك الشخص الوهمى سيزرع تلك المساحة وفق أحدث الطرق ويشترى أحسن الآلات الزراعية وأحسن التقاوى والاسمدة ويبنى لعمال عزبته أحدث المبانى وينشأ المعامل لتحويل منتجات عزبته لصناعات زراعية ويجلب أحسن المواشى ويهتم بتربيتها وتربية الدواجن ويبيع منتجات أرضه بأحسن الأثمان لقدرته على معاملة التجار والموردين فيبيعها بأعلى سعر ممكن ويشترى كل لوازم أرضه بأرخص الأثمان ويقترض بشروط سخية وبالاختصار يمكنه الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير التى لاتقع تحت حصر والتى يسهب الاقتصاديين فى الكلام عنها وكذا التجار وكل من خبر الحياة العملية وأكتفى بالاشارة إليها فيما سبق .

لكن هذه القرية نفسها حينما يزرعها سكانها البالغ عددهم بضعة الآف شخص فلا يرجى لهم أى تقدم كما هو الحال الآن لشدة فقرهم وشدة احتياجهم لأبسط المبالغ فيستغل التجار والموردون والمرابون حاجاتهم فيستفيدوا من جهلهم وتفككهم وفقرهم لامتصاص البقية الباقية من دمائهم وتقف هذه الأشياء حاجزاً منيعاً دون الاستفادة من العلوم الحديثة فى الزراعة واستخدام الآلات الزراعية وإنشاء الصناعات الزراعية .

الخلاصة : للفوائد العظيمة التى يجنيها هـذا الشخص الوهمى من غناه وللمساوىء العديدة التى يكوى بها الآخرون لفقرهم يقوم التعاون بأداء رسالته وتقوم فكرة التعاون على تضامن جميع سكان القرية لتوحيد جهودهم واعتبارهم كأنهم شخص معنوى واحد مجسم فى جمعيتهم التعاونية فيزرعون أرضهم وفق أحدث الأسس العلمية ويبيعون محاصيلهم دفعة واحدة كأنهم دائرة زراعية كبيرة ويشترون الآلات والماكينات اللازمة للزراعة والاستفادة من الصناعات الزراعية الحديثة وينشئون الصوامع والثلاجات لحفظ منتجاتهم النباتية والحيوانية. تلك صورة لخدمات جمعية التعاون للقرية أشرحها باختصار وسأوضحها بصورة أوضح فى هذا الفصل مع كيفية تطبيقها وضمان النجاح لها .

ماضينا : (١) كان الفلاحون قديما يتعاونون فى طحن حبوبهم بأنشاء طاحونة لكل مجموعة منهم (٢) كان ولايزال الفقراء يتعاونون لإنشاء الساقية لرى أراضيهم المشتركة فيخصص تابوت لكل قطعة أرض تختلف مساحتها حسب قدرة الآلة على رى تلك القطعة ولا زال هذا النظام قائما إلى اليوم (٣) كان الفقراء ولا زالوا يتعاونون فى عمل قاعة لكل مجموعة منهم لاقامة مآتمهم ولا زالت بيوت الضيوف قائمة وأماكن أقامة المآتم لأفراد كل اسرة — تلك آثار آبائنا وأجدادنا ولا زلنا نشاهدها دون وعى ولم نعرف كيف نواصل السير إلى نهاية الطريق .

الحركة التعاونية فى العالم : لكبح جماح الرأسمالية المتطرفة بدأت حركة التعاون فى العالم فى خلال القرن التاسع عشر ويلقب روبرت أوين Robert Owen بأبى التعاون حيث بدأ حركته المشهورة سنة ١٨٤٤ ولسلامة مبادىء التعاون المعروفة انتشرت حركته فى العالم وتشكلت فى كل دولة من الدول الراقية بالشكل المتناسب مع ظروفها وعلى العموم فقد انتشر هذا النظام ولعب دوراً هاما فى حياة الأمم الراقية الآن ومن أمثلتها الدانمرك ، ايرلندا إيطاليا ، سويسرا ، يوجوسلافيا ، فرنسا ، المـــانيا ، انجلترة ، ايرلندا ، والولايات المتحدة وكندا والنمسا وجنت منه تلك الشعوب مزايا عدة لازالت تنعم بخيراتها .

الدراسات التعاونية : أصبح للتعاون نظم خاصة وأبحاث عظيمة وحركات دولية وأصبح علما متشعب الفروع ويدرس هذا العلم فى مصر فى الجامعات فى كلية الزراعة وكلية التجارة وخصصت له فصول مستقلة فى علم الاقتصاد الذى يدرس بكلية الحقوق وقد أسست للتعاون معاهد عليا فقط مثل كلية التعاون بمانشستر .

التعاون فى مصر : فى أوائل هذا القرن علق بعض المصلحين وعلى رأسهم عمر بك لطفى والجمعية الزراعية الملكية أهمية كبرى على التعاون لاعتقادهم بحق أنه يتلاءم مع عقلية الفلاحين المصريين وأنه أسهل السبل لترقية معاشهم وادخال الوسائل العلمية الحديثة فى الزراعة والصناعات الزراعية وتربية المواشى والدواجن فى القرى وبدأت حركتهم سنة ١٩٠٩ وحالت الحرب الكبرى دون مواصلة العمل ثم صدر قانون التعاون رقم ٢٧ سنة ١٩٢٣ وتأسس قسم التعاون بوزارة الزراعة بمقتضى قرار وزارى فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٣ وأعيد تنظيمه بصدور قانون التعاون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ ثم تعدل بالقانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٤ الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٤٤ والقرارين

الوزارين الصادرين فى ١٥/٧/٤٤ ، ٢٠/١٢ سنة ١٩٤٤ وضمت بعد مدة مصلحة التعاون إلى وزارة المالية وهى الآن تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية .

مركز التعاون فى مصر الآن : فى سنة ١٩٣٨ بلغ عدد التفاتيش ٨ وبها ١٠ مراجعين ، ٢٦ منظما وكان عدد الجمعيات ٧٠٣ منها ٣ جمعيات مركزية ، ٣ جمعيات لتسويق الخضر والفاكهة ، ٢٦ جمعية تعاون منزلى وجمعيتين للتعاون الصناعى ، ٦٦٩ جمعية زراعية متعددة الأعمال وبسبب فساد نظام التموين بالقرى أمكن زيادة عدد جمعيات التعاون فأصبح فى أول سنة ١٩٤٩ يوجد ٢٠٠٦ جمعية منها ١٦٤٨ للتوريد والانتاج الزراعى ، ٢ لتوريد البترول والأدوية ، ٣ جمعيات صناعية ، ٥ لتوريد وتصريف الخضر والفاكهة ، ٣٣٢ جمعية منزلية .

جمعيات التعاون هى سبيل النجاة للفلاحين فى مصر : جمهور الفلاحين فى مصر جهلاء وفقراء وهم لا يعلمون شيئا عن الاساليب الحديثة فى البيع والشراء والاقراض والاقتراض ووسائل الزراعة والصناعات الزراعية وكل هذه الأشياء كفيلة بزيادة دخلهم زيادة محترمة وتسهيل أعمالهم الشاقة ولا سبيل لتوصيل تلك المعلومات سوى تضامن أهالى كل قرية فى شكل جمعية تعاونية تقوم بتنظيم شئونهم والاستفادة من جهودهم وتلقى الارشادات فى توجيه الفلاحين الوجهة الصالحة ولكن حال دون الاستفادة من خدمات التعاون شدة الجهل والتمسك بالقديم وتدهور الأخلاق ويمكن إيجاز ذلك فى الآتى .

١ — جهل الفلاحين بمزايا التعاون وعدم فهمهم لأغراضه وكيفية إدارة الجمعية التعاونية ورقابتها .

٢ — عدم الاهتمام بالدعاية للتعاون وعدم نشاط مصلحة التعاون والفلاح فى التبسط فى نشر الدعوة وتهيئة الظروف الملائمة لتقوية جمعيات التعاون

وافهام الناس كيفية انشائها ونظم إدارتها ومسك حساباتها ومراقبتها .

٣ — عدم تدخل الحكومة تدخلا عمليا فى انشاء جمعيات التعاون مع وثوقها من جهل الفلاحين وتفككهم فى حين أنها تتدخل لاقامة وتمويل نوادى كليات الجامعة وهيئات خريجيها وكان تدخلها فى انشاء جمعيات التعاون وتمويلها أولى بالرعاية وأقرب للفهم والعقل وليس أدل على ذلك من أن جهود مصلحة التعاون فى عشرين سنة ٢٣ — ٤٣ سنة كان ثلثما اسداه فساد نظام توزيع مواد التموين فى القرى إذ رفع عدد جمعيات التعاون من ٧٢٣ سنة ١٩٣٨ إلى ٢٠٠٦ سنة ١٩٤٩ وأسوق هذا المثل ليكون قاطعا فى أن مزايا التعاون ليست معروفة للفلاحين لأن مزية وفوائد حصول الفلاح على نصيبه من مواد التموين لا يوازى شيئا للفوائد والمزايا العديدة التى ينالها الفلاح من انضمامه لجمعية تعاونية ناجحة وسأرجىء الكلام عن علاج عدم انتشار التعاون فيما بعد.

فوائد التعاون فى مصر الزراعية بوجه عام : نصت المادة الأولى فى القانون ٢٣ لسنة ١٩٢٧ والمعدل بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٤٤ على أغراض التعاون ويستفاد منها أن المشرع المصرى تحاشى تقسيم التعاون وبمعنى آخر وجود جمعيات إنتاج تعاونية كالمنتشرة فى فرنسا وجمعيات تعاون زراعية كالمنتشرة فى الدانيمرك وجمعيات أقراض تعاونية كالمنتشرة فى ألمانيا وجمعيات تعاون للاستهلاك كالمنتشرة فى انجلترا وجمعيات بناء تعاونية كالمنتشرة فى الولايات المتحدة وانجلترا وجمعيات للتوريد كالمنتشرة فى ايطاليا وجمعيات ضد اخطار الزراعة أى التأمين على المواشى والمحاصيل . . . الخ

شرح المادة الأولى من القانون ٢٣ لسنة ١٩٢٧ المعدل بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٤٤

أغراض التعاون موضحة بالمادة الأولى من قانون التعاون ونصها : « تعد جمعيات تعاونية مصرية . الجمعيات التى تنشأ طبقا لأحكام هذا القانون وتكون غايتها تحسين حالة اعضائها من الوجهة المادية فى مسائل الانتاج والشراء والبيع

والاقراض والاقتراض والتأمين واستغلال الأراضى وأعمال الرى والصرف وبناء المساكن بالقليل من النفقات أوما شاكل ذلك بواسطة اشتراك جهودهم متبعة فى ذلك المبادىء التعاونية ويجوز للجمعية التعاونية أن تقوم بعمل واحد أو أكثر من الأعمال المتقدمة ، وفيما يلى شرح ذلك :

(أولا) الانتاج مثل (١) انتاج السماد بعمل مكامير (٢) انتاج أدوات زراعية كالفأس والشرشره والمناطف ... الخ (٣) عمل أنوال لنسيج الأقمشة وكذلك السجاد والأكلمة (٤) عمل الشربات من الفاكهة (٥) عمل المربى والجلى (٦) استخراج الروائح من الزهور (٧) عمل المشروبات الغازية (٨) عمل العسل وعصير القصب (٩) تجفيف البلح العجوة (١٠) طحن الحبوب (١١) حلج القطن ، عصر الزيوت ، ضرب الأرز (١٢) حل الحرير ونسجه (١٣) عمل الاثاث البسيط من الجريد والقش (١٤) عمل المقاطف والمقشات والاسبتة والكراسى وخوص الطرابيش (١٥) عمل المخللات (١٦) عمل الصلصة (١٧) تجفيف اللحوم وحفظ البيض (١٨) عمل الفسيخ والسردين (١٩) تربية المواشى (٢٠) تربية الدواجن (٢١) تهيأة الجلود للدبغ (٢٢) عمل القشدة والزبدة والسمن من اللبن (٢٣) انشاء برج حمام (٢٤) عمل منحل حديث (٢٥) انشاء معمل لتفريخ البيض

(ثانيا) الشراء والاستيراد . (١) مثل شراء الاسمدة الكيماوية والبلدية (٢) شراء العلف (٣) شراء التقاوى والبذور (٤) شراء الآلات الزراعية الحديثة مثل آلات الرى وآلات حرث ، آلات دراس ، آلات ضم المحاصيل وآلات تفريط الذرة ، عربات ديكوفيل لنقل السماد والأتربة ... الخ.

(ثالثا) البيع مثل بيع محصول القطن ، القمح ، البصل ، البلح ، الأرز ، بيع الألبان والجبن والزبدة والسمن ، بيع الفاكهة داخل القطر وخارجه ، بيع الخضر داخل القطر وخارجه ، بيع منتجات الصناعات الزراعية المختلفة

أى الدقيق ، الأرز ، والبلح ، الصلصة ، والعسل والشربات والمربى والمخللات ، بيع الدواجن والأرانب ، بيع المواشى واللحوم وجميع خيرات الريف .

(رابعا) الأقراض والاقتراض : تقوم الجمعية كبنك للقرية أى يودع الموسرون مازاد عن حاجاتهم من النقود ويأخذ المحتـــاجين ما يلزم لادارة زراعتهم

(خامسا) التأمين : مثل التأمين ضد نفوق الماشية (٢) تأمين ضد حريق المحاصيل (٣) تأمين ضد غرق المزروعات (٤) تأمين ضد العجز والمرض والشيخوخة .

(سادسا) استغلال الاراضى : مثل تأجير العزب والأرض وتوزيعها على المستأجرين (٢) تجفيف البرك وزراعتها لحساب الجمعية (٣) عمل مزرعة نموذجية لتعليم الأهالى أساليب الزراعة الحديثة (٤) تربية المواشى والدواجن وعمل طلائق لتحسين النسل .

(سابعا) أعمال الرى والصرف : (١) شراء آلة للرى وتأجـــيرها للأهالى (٢) عمل كبارى بسيطة (٣) عمل بعض المصـــارف فى بعض الأحواض بزمام القرية (٤) عمل طرق زراعية فى زمام القرية (٥) عمل قارب أو مركب لتسهيل نقل الأهالى بالقرية

(ثامنا) بناء المساكن : أحاطة القرية بسوار جميل من المبانى وتأجيرها وأمثلة ذلك منزل رسمى للعمدة ، منزل للمجلس القروى ، دار للاجتماعات ، دار التعاون ، مدرسة ، سوق وساحة العاب رياضية ، منازل للمدرسين ، منازل لموظفى الحكومة ، مخازن وصوامع للحبوب والمحاصيل ، شون للبنوك ، ثلاجات ، نوادى .

(تاسعا) تعاون للاستهلاك : مثل محل بقالة تعاونى (٢) مطعم تعاونى (٣) محل جزارة تعاونى (٤) محـــل ما نيفاتورة تعاونى ، محل خردوات

(٥) سيارة أوتوبيس للنقل (٦) مخزن أدويه تعاونى Ce-operative Dispenseries وقد نجح هذا الأخير فى أوروبا ولا سيما يوجوسلافيا حيث يصرف الدواء بدون ربح تقريبا .

وبالاختصار خدمة جميع أهالى القرية فى جميع النواحى والربح الناتج من أعمال الجمعية سيوزع على الأعضاء كل بنسبة معاملاته مع الجمعية ولتحسين الحالة الاجتماعية يقتطع جزء من الأرباح يخصص لذلك ومثال ذلك تشترى الجمعية السماد اللازم لجميع أهالى القرية الاعضاء فيها وتبيعه وتحقق ربح فى الشوال ٤٠ قرشا مثلا عن كل شوال فتوزع الأرباح فى آخر السنة لكل عضو بمقدار عدد الشوالات التى اشتراها وإذا اقتطعت الجمعية جزء من الربح فانها تستخدمه لتحسين حالة الأعضاء أى أهالى القرية كأن تتكلف بمصاريف ادارة راديو وميكروفون . وهكذا فى بقية الأعمال

الخدمات التى يمكن أن تحققها جمعية تعاونية فى كل قرية مصرية :

(أولا) حقل نموذجى : لا يمكن للفلاح البسيط تعلم وسائل الزراعة الحديثة وحده ولكن يمكن فلاحى القرية مجتمعين فى شكل جمعية تعاونية أن يستأجروا قطعة أرض تعمل « مزرعة نموذجية تزرع وفق أحدث الطرق العلمية الممكن تعميمها بين الفلاحين واتماما للفائدة يجب على وزارة الزراعة أو مجلس المديرية العمل على إنشاء وتعميم الغرف الزراعية وأن ترسل كل قرية عدد منها لتعليم وسائل الزراعة الحديثه وقد نجح هذا النظام فى بلاد المجر وحاول أحد وزراء الزراعة وكان عميدا لكلية الزراعة فى تطبيق هذا النظام فى مصر لأهميته طبعا

(ثانيا) محطة تربية مواشى ودواجن : لايعلم الفلاح الوسائل الحديثة فى تربية المواشى والدواجن مثل الجاموس والبقر والخيول والجمال والأرانب والغنم والدجاج ... الخ ولكن يمكن للفلاحين مجتمعين أن يتعلموا تلك الوسائل بانشاء محطة تربية مواشى ودواجن .

واعتقد أن ايراد الحقل النموذجى ، محطة تربية المواشى والدواجن سيفوق المصاريف أو على الأقل ستربى الذوق السليم لدى الفلاحين .

(ثالثا) انشاء برج حمام وزغاليل : لا يمكن لفلاح بسيط عمله لكثرة نفقاته ولكن جمعية التعاون تمكنه من ذلك ببناء برج بل عدة أبراج للأهالى .

(رابعا) منحل حديث : لا يمكن للفلاح معرفة الوسائل الحديثة والمنافع الجليلة فى تربية النحل والشمع ولكن يمكن لجمعية التعاون انشاء منحل حديث لتعليم الأهالى ذلك بعد إرسال نفر منهم للتعلم بمناحل وزارة الزراعه أو أقرب معهد زراعى .

(خامسا) تربية دودة القز : يمكن للجمعية التعاونية حث الأهالى على زراعة شجر التوت على جوانب الترع وجسور النيل والشوارع الهامة كوسيلة للزينة وتربية دود القز وبيع أخشابها مع تعليمهم كيفية حل الحرير ونسجه وهى مسألة بسيطة محببة لدى أطفال وشبان القرية وكثيرة الأرباح

(سادسا) مشاتل الفاكهة والخضروات وجلب أحسن التقاوى : يمكن لجمعية التعاون انشاء مشتل للفاكهة والخضر يكفى لوازم القرية كوسيلة لتحسين الزراعة الخضر والفاكهة وكذلك جلب أحسن التقاوى والبذور لتحسين زراعة المحاصيل .

(سابعا) معمل ألبان بسيط : ولو أن فراز اللبن وخضاض القشدة أثمانها زهيدة جدا إلا أن الفلاح البسيط الذى لا يملك سوى جاموسة لا يستفيد من هذه الوسيلة المربحة لاستخراج القشدة والزبد والسمن ويمكن للجمعية شراء فراز وخضاض وعدد مناسب بحيث يتمتع كل فلاح بفوائد العلم الحديث ويمكن للقرية أن ترسل بعض الأفراد لتعلم صناعة الالبان لا سيما النوع الشائع من الجبن فى معمل الالبان بكليتا الزراعة ومعاهد الزراعة كوسيلة لتعليم صناعة الالبان فى مصر .

ثامنا : الآلات حديثة فى الزراعة : لا يمكن للفلاح البسيط بل الفلاح المتوسط شراء آلات زراعية حديثة للاستفادة منها ولكن أهالى القرية مجتمعين فى جمعيتهم التعاونية يمكنهم شراء مجموعة الآلات اللازمة لهم مثال ذلك شراء سيارة حرث تستخدم فى نفس الوقت للرى وتستخدم لجر عدة نوارج لدرس الحبوب ويمكنها تزويد القرية بما يلائمها من الآلات مثل (ا) آلة أو آلات للرى تؤجر للاعضاء (ب) سيارات حرث (حـ) آلات ضم تؤجر للأهالى (د) آلات درس الحبوب تؤجر للأهالى (هـ) آلات تفريط الذرة (د) ماكينات للتذرية تؤجر للأهالى وما أكثر هذه الآلات وما أكثر فوائدها وتوفيرها للجهود

وأعتقد أنه بعد إنشاء بنك التسليف الزراعى التعاونى وبنك التسليف الصناعى يمكن للقرية أن تشتريها بسهولة وجعل الفلاح العادى ينعم بفوائدها مقابل دفع قيمة تأجيرها لساعات محدودة بحيث تسدد جميع التكاليف وأقساط الاستهلاك وتدر ربحا بسيطا

تاسعا : لجان التدخين ومقاومة آفات الزراعة : فى الجهات التى تنتشر فيها زراعة حدائق الفاكهة والخضروات يحسن أن تنشىء الجمعية التعاونية لجنة تدخين الأشجار ومقاومة آفات الزراعة وقد كفلت وزارة الزراعة لهذه اللجان أرباحا طائلة وخدمات فنية عظيمة

عاشراً الاسمدة : لاشك أن الأسمدة من أهم مايعنى به الفلاح ولذلك يجب أن تستأثر جمعية التعاون بشراء جميع الأسمدة ولا يسمح لأى فرد أو هيئة أخرى بيعها بالقرية وتقوم الجمعية بشراء أحسن الأسمدة وتعمل دعاية لترشد الفلاحين إلى مزايا كل صنف بعد الاسترشاد بتعاليم وزارة الزرعة والجمعية الزراعية الملكية وبنك التسليف وشركات انتاج الاسمدة وبيعها (٢) تقوم جمعية

التعاون بجمع الفضلات النباتية لتعمل منها مكامير الاسمدة وتبيعها للأهالى
(٣) تشترى الجمعية اكوام السماد البلدى والكفرى وتبيعه بعد التأكد من صلاحيته

حادى عشر شراء حاجات الفلاحين : خصوصا التقاوى وأدوات الزراعة مثل الفأس والشرشرة والمقاطف والأجولة ويمكن للجمعية التعاونية شراء لوازم أهل القرية دفعة واحدة أو انتاج مايلزم للقرية بأقل التكاليف

ثانى عشر بيع الحاصلات الزراعية : وذلك أهم عمل لصالح الجمعية التعاونية كشخص معنوى ولصالح الاعضاء أى أهالى القرية وذلك لأن الفلاح يجهل طرق بيع المحصولات الزراعية كالقمح والقطن ويصبح ألعوبة فى يد التجار وقد انقذت الحكومة الموقف بانشاء بنك التسليف الزراعى سنة ١٩٣١ وأصبح مهمة جمعية التعاون فى بيع محصول كل القرية غاية فى البساطة ويتلخص ذلك فى أن تشترى هى جميع محاصيل الاعضاء من أقطان وحبوب وتعطى هى ٧٠ ٪ - ٨٠ ٪ من الثمن بمجرد تسليم البضائع نقداً والباقى يحدد سعره حسب رغبة الأهالى وسيتطلب الامر تنظيم الأمور الآتية :

(أولا) انشاء مخازن صوامع لوقاية الحبوب من السوس والعطب

ثانيا عمل شون حتى يمكنها تمويل حركة الشراء والبيع والاستعانة بالبنوك

(ثالثا) ارسال شخص أمين ويستحسن أن يكون قبانى القرية ليتعلم كيفية الكيل والوزن ودراسة أصناف الحبوب ودرجة نقاوتها وكذلك الاقطان ورتبها حسب العرف التجارى ويستحسن أن يشترط فى كل قبانى عمومى تعلم هذه الأشياء أو تسحب رخصهم

ثالث عشر بيع ثمار الفاكهة والخضر والالبان والدواجن . لايمكن الفلاح البسيط الاتفاق مع تجار الفاكهة والخضر ومحلات الالبان وموردى المستشفيات والمدارس على جميع مايحتاجون إليه ولكن الجمعية التعاونية يمكنها

أن تورد لهم جميع خيرات الريف والجمعية تتمكن كذلك من انشاء الثلاجات اللازمة لحفظ هذه الأشياء من الفساد أو لحين تصريفها . .

رابع عشر تجهيز المحاصيل . الاتفاق مع آلات طحن الحبوب ، آلات ضرب الأرز وآلات عصر القصب وعمل العسل ومحالج الاقطان ومعاصر الزيوت على تجهيز حاصلات أهالى القرية بشروط ملائمة

خامس عشر بنك تعاونى . لا يمكن للفرد أن ينال ثقة الأهالى حتى يودعوا فى أمانته مدخراتهم ولكن يمكن لجميع أهالى القرية ممثلين فى جمعيتهم التعاونية أن يودعوا فيها مازاد عن حاجتهم من أموال وتقوم هذه باقراضها للمحتاجين من الأهالى بضمانات ولاسيما أن الحكومة عند ماكان التعاون فى مهده قدمت للتعاون سلفة مالية لا تقل عن مبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه تقترض منها الجمعيات التعاونية بفائدة ٤ ٪ على أن تقرضها لاعضائها بفائدة لا تزيد عن ٧ ٪ ويمكن للجمعيات تحت اشراف بنك التسليف التعاونى أن تتعلم كيفية القيام بهذه الأعمال

سادس عشر عمل مخزن أدوية تعاونى . تعمل الجمعية للأهالى مخزنا تعاونيا للمستحضرات الطبية الجاهزة التى لاخطر من استخدامها مع تزويد المخزن بكتب شعبية بسيطة فى الطب وكيفية استخدام تلك الأدوية وذلك لنشر الثقافة الطبية بين فلاحى القرية .

سابع عشر مصنع أنوال يدوى . لما كان كل فلاح يحتاج للبس ويعتبر ملبس الفلاح وعائلته جزء مهم من مصروفات الأسرة لذلك يجب أن يكون للجمعية التعاونية مصنع نسيج يدوى يتعلم فيه أهالى القرية صنـــاعة نسيج القماش بالأنوال وتعلم السيدات كذلك كسبيل لاستثمار أوقات الفراغ وهذا الامر منتشر فى قرى يوجوسلافيا إذ عممت أنوال نسج الأقمشة والسجاد والكليم بكل منزل ومصر أولى بذلك ولقد نجح هذا النظام فى كثير من القرى المصرية

ثامن عشر معمل مخللات . لما كان المخلل الغذاء المهم للفلاحين لشدة فقرهم ولشدة رخص الخضروات والملح فى مصر تجب موالاة تلك الصناعة عناية فائقة بحيث تتمشى مع الذوق فتهذب تلك الصناعة وتعبأ تعبئة نظيفة

تاسع عشر الصناعات الزراعية . عمل مصنع بسيط للصناعات الزراعية للاستفادة من منتجات القرى ولاسيما (١) المخلل (٢) شراب الفاكهة المختلفة (٣) المربى والجيلى (٤) المشروبات الغازية (٥) النوع الشائع من الجبن والزبدة والسمن (٦) استخراج الروائح العطرية (٧) استخراج الخل والسبرتو (٨) تجفيف البلح والعجوة (٩) عمل المقاطف وخوص الطرابيش (١٠) تجفيف اللحوم وعمل البسطرمة والسجق (١١) تعبئة وبيع العسل (١٢) حل شرانق الحرير (١٣) الصلصة (١٤) تفريخ البيض

عشرون التأمين . وأبسط صورة له أنه لو ماتت جاموسة وكان لحمها صالحا للاكل توزع على أهالى القرية لمشاركة المصاب فى كارثته وتوزيع خسارة حرق المحاصيل وغرق الزراعات على جميع الأعضاء أى أهالى القرية وذلك أحسن سبيل للقضاء على هذه الجرائم المنتشرة فى القرى

واحد وعشرون مكافحة الحفاء : لضمان الكساء أشرنا بتعميم صناعة النسيج اتماما للفائدة يعمل محل بالقرية لعمل حذاء شعبى اى صندل رخيص جداً تديره جمعية التعاون بعد عمل تصميم لارخص حذاء شعبى يمكن به مكافحة الحفاء

اثنان وعشرون قضاء حاجات الأهالى : كثير من القرى محرومة من ضروريات الحياة وأذكر على سبيل المثال الآتى :

(١) ماكينة طحين (٢) محل بقاله (٣) محل خردوات (٤) محل جزارة (٥) فرن (٦) مطعم (٧) سيارة لتسهيل المواصلات مع خارج القرية

وسبب ذلك تشبع الأهالى بالعقلية الزراعية تجعلهم يحجمون عن مزاولة تلك الأعمال

ولكن الجمعية التعاونية يجب أن تضمن للاهالى وجود كل هذه الاشياء بانشاء محل ذى فروع أو انشاء محلات لهذه الانواع

ثالث وعشرون ضمان وسائل النقل . معظم القرى مواصلاتها رديئة جداً ولما كانت المواصلات هى الشريان المهم الذى يوصل المدنية والحياة إلى القرية فيجب أن تقوم الجمعية بإيجاد وسائل النقل كشراء سيارة أو أوتوبيس . الخ الخ

رابع وعشرون متنزه جميل . وهو مكان للاجتماعات لا يتكلف تأثيثه أو بناؤه شيء ويلهو فيه الجميع ويتسامرون ولاسيما إذا زود براديو وميكرفون وفوتوغراف حيث لا تتكلف كل هذه الأشياء أكثر من ١٢ جنيه سنويا

خامس وعشرون دار للتعاون ـ مكتبه ـ تليفون . . . الخ تنشأ جمعية التعاون دار مزودة بالآتى . (١) مكتبه (٢) تليفون (٣) العاب للتسلية (٤) راديو .

وتزود المكتبة بنشرات وزارة الزراعة ، مجلات التعاون ، كتب زراعية ، كتب الصناعات الزراعية ، كتب فى تربية الحيوانات والدواجن . . ، الخ الخ

وكل ما يهم الفلاح فى الزراعة والأعمال التى تزيد من كسبه أى زراعة المحاصيل ، الحدائق ، البساتين وعمل المشاتل وصناعة الأسمدة ، مبادىء الطب البيطرى ، النحل ، الألبان ، الحرير والتليفون له أهمية شديدة .

(سادس وعشرون) معمل تفريخ : تفريخ البيض وتربية الطيور المنزلية .

(سابع وعشرون) معمل تهيئة الجلود . ـ اعداد جلود الحيوانات اعدادا بسيطا وكذلك جمع متخلفات القرية كالعظام والريش وقطع الزجاج والحديد والورق . . . الخ للاستفادة منها صناعيا .

أعمال حققها التعاون فعلا فى بعض القرى المصرية . يمكن لجمعية التعاون خدمة أهالى القرية فى كل النواحى وسأورد هنا بعض أعمال حققتها جمعيات تعاونية فى قرى مصرية للاسترشاد بها عن رغبات الأهالى : —

(١) عمل صهريج لسقيا الأهالى والحيوانات (٢) عمل مكتبة (٣) انشاء نادى (٤) عمل منتزه (٥) شراء راديو وميكروفون (٦) انشاء ملعب للرياضة (٧) الاتفاق مع صيدلية بالمدينة على أن تعطى للأعضاء الأدوية بالأجل على أن يقسط ثمنها على شهرين (٩) عمل مكان للاسعافات (١٠) عمل صيدلية منزلية لعمل الاسعافات السريعة (١٢) السعى لانشاء مدرسة ابتدائية (١٣) السعى لانشاء مدرسة أولية (١٤) السعى لانشاء تليفون عمومى (١٥) السعى لأقامة جسر بالناحية (١٦) السعى لتأسيس مجلس قروى (١٧) السعى لانشاء مستشفى قروى (١٨) السعى لتطهير ترع (١٩) استخدام أتومبيل الجمعية لعمل شارع متسع (٢٠) تمهيد شارع وزرع أشجار على جوانبه وسمى شارع التعاون (٢١) غرس الأشجار على جوانب الشوارع (٢٢) تصليح الشوارع الموصلة للقرية (٢٣) الاشتراك فى سيارة لتوصيل أبناء الأعضاء إلى المدارس ولتوصيل الأعضاء للمدينة القريبة (٢٤) حث الأهالى على إنارة شوارع القرية (٢٥) حث الأهالى على كنس الشوارع و نظافتها (٢٦) إقامة معمل للمخللات من الخضروات (٢٧) إقامة معمل لتجفيف البلح والعجوة (٢٨) إقامة معمل للصناعات الزراعية (٢٩) إقامه معمل لعمل المربى (٣٠) أقامة معمل للألبان (٣١) انشاء منحل حديث (٣٢) معمل لحل الحرير وتربية دود القز (٣٣) جلب أنوال لنسيج القماش (٣٤) جلب أنوال لعمل السجاد والكليم (٣٥) أنوال لنسج الصوف (٣٦) لجان لتبخير الأشجار (٣٧) فتح محل بقالة (٣٨) فتح محل لبيع المنسوجات. (٣٩) فتح محل جزارة (٤٠) فتح محل لبيع الخضر والفاكهة (٤١) تأسيس فرن لعمل الخبز (٤٢) شراء سماد كفرى وبيعه (٤٣) عمل مكمورة لاستخراج السماد (٤٤) عمل سلفية لشراء مواشى للأعضاء (٤٥) أخذ سلف لشراء آلات زراعية تؤجرها للأعضاء.

(ا) آلة دراس (ب) محراث بخارى (حـ) سيارة حرث (د) آلة تذرية (هـ) آلة لتفريط الذرة (٤٦) تخصيص هيئة لاصلاح المسجد (٤٧) انشاء

مكتب لتحفيظ القرآن (٤٨) انشاء قسم ليلى لمكافحة الأمية (٤٩) هيئة لشراء لمبات وحصر للمسجد (٥٠) عمل جسر خوفا من الفيضان (٥١) لجنة لتنقية دودة القطن (٥٢) لجنة لردم البرك (٥٣) متطوعون لاصلاح الطرق (٥٤) راديو وميكروفون (٥٥) شراء مايلزم الاعضاء من الأسمدة ، التقاوى ، الأكياس والخيش والمواشى وآلات زراعية (٥٦) عمل كوبرى بسيط بالقرية (٥٧) عمل مركب ومعديات لنقل أهالى القرية (٥٨) احياء المواسم الدينية (٥٩) توزيع صدقات وإحسانات من طعام وكسوة للفقراء فى المواسم والاعياد (٦٠) كفالة اليتامى وتربيتهم (٦١) تكفين موتى الفقراء (٦٢) شراء دكك وكراسى تكون وقفا لاهالى القرية للجلوس عليها خصوصا يوم انعقاد الجمعية العمومية . (٦٣) تخصيص هيئة تسمى هيئة المصالحات (٦٤) إذا ماتت جاموسة وزعت لحومها على جميع الاهالى .

الخلاصـــة : — إذا نجح نظام التعاون فانه كاف للنهوض بالقرية المصرية لانه سيؤدى لزيادة دخل الفلاح ولو ركزنا جهدنا لتعميمه واحاطته بالضمانات الكافية حتى يثبت ويترعرع وتغذيته على يد مؤسسات مالية ضخمة لاعانته والاشراف على حركات تمويله لادخلنا طرق الزراعة الحديثة والصناعات الزراعية وأساليب تربية الماشية والدواجن للقرية من أسهل سبيل .

تعميم وتمويل جمعيات التعاون

تمهيـــد : ١ — يرتكز التعاون على مبدأ هام وهو أن العضو مهما بلغ عدد الاسهم التى يملكها فأن صوته يعادل صوت أى عضو آخر (راجع المادة ٧٢) ، لكل عضو صوت واحد مهما كان عدد الأسهم التى يملكها ، ولذلك لايخشى بتاتا من اشتراك أغنياء القرية بمبالغ كبيرة ولا سيما أن جمعية التعاون ستخدم أراضى القرية كلها .

(٢) صدر قانون العزب رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ وضح فيه المشرع رغبته بضرورة اعتناء الملاك بمزارعهم.

تدعيم الجمعيات الحالية وتأسيس جمعية فى كل قرية : للوصول إلى ذلك أرى أن تصدر الدولة قانون بجباية ٥٠ قرشا أى قيمة سهم عن كل فدان وكسوره ذلك لمرة واحدة ويسلم الصراف دافع المبلغ إيصالا باسم جمعية التعاون بالقرية وتودع تلك المبالغ بأحدى البنوك. ويأخذ الصراف إيصالا بالايداع لابراء ذمته ويقوم تفتيش التعاون فوراً بعد استلام المبالغ بتدعيم جمعية التعاون بالقرية إذا كانت موجودة أو بانشاء جمعية فى القرية إذا لم يكن لها جمعية وسينشأ عن ذلك مشكلة كسور الفدان وهى مسألة سهلة بأن تقوم الجمعية بحث الأهالى بسداد بقية ثمن السهم على فترات طويلة أو تأدية أعمال تقوم بأجر نقدى وتحذرهم أنهم إذا لم يعملوا ذلك فستضيع حقوقهم وبذلك نضمن رأس مال محترم لكل جمعية تعاونية يكون هو نواة الأعمال التى ستضطلع بها الجمعية.

تمويل الجمعية : — للجمعية بعد تأسيسها أن تلجأ لطريقة مشابهة لزيادة رأس مال كل فترة معقولة بأن يحرر الأعضاء إيصالات عن الجمعية بقيمة اكتتابهم فى أسهم جديدة تحصل بهذه الطريقة.

والرأى الأحسن أن تركز الجمعية جهدها لبيع محاصيل الأعضاء بطريق التعاون وكلما احتاجت لأموال أى لزيادة رأس المال تأخذ تعهدات كتابية أثناء السنة بطلب شراء أسهم وتوقيع إيصالات بقيمتها تحصل عند بيع المحاصيل الزراعية لأن ذلك الوقت هو أنسب وقت يمكن للجمعية أن تأخذ ماتطلبه بكل سهولة — أما بقية التمويل فيراجع الفصل الثانى من هذا الباب.

ضمان نجاح الجمعية : — لما كان الربح هو مقياس نجاح الجمعية بجوار الأعمال الهامة التى تؤديها ولما كان السماد أهم عنصر للزراعة لذلك أرى إصدار قانون يحرم بيع الأسمدة الكيماوية فى أى قرية إلا عن طريق جمعية التعاون

مع تحريم نقل السماد الكيماوى من قرية إلى قرية حتى تحتكر جمعية التعاون توزيع السماد وبيعه فى زمام القرية المنشأ بها الجمعية .

وكل جمعية تقرر سنويا إيراداتها ومصروفاتها وتحدد الربح الذى يجب أن تحصل عليه من بيع السماد وتقدم لتفتيش التعاون طلبا بتحديد أسعار السماد على هذا الأساس مرفقا به الحسابات ومشروع الميزانية السابق الكلام عنه وبعد موافقة التفتيش على ذلك ينشر ذلك السعر بدعاية قوية فى القرية ولتوضيح ذلك نفرض قرية متوسطة زمامها ١٥٠٠ فدان فاننا نضمن لجمعية التعاون المنشأة بها رأس مال ٧٥٠ جنيها على الأقل وتستهلك هذه القرية ١٥٠٠ شوال تقريبا فى السنة فلو فرضنا أن الجمعية سترىح ١٠ ٪ وهو أقل حد فى الشوال الواحد البالغ سعره ٢٥٠ قرش فان الجمعية تحقق أرباح من السماد فقط قيمتها $\frac{١٥٠٠}{٤}$ = ٣٧٥ جنيها على الأقل وقد فتحنا الباب على مصراعيه لزيادة رأس المال وزيادة الأرباح بطريقة سهلة وميسورة وأرى أن ذلك ليس ضريبة فان اقتطاع جزء من المال يسلم لصاحبه كوسيلة لزيادة انتاجه ليس ضريبة والأمر أيضا ليس فيه احتكار لانه زيادة مصروف قليلا لزيادة الدخل الصافى ليس فيه احتكار والمسألة بهذا المعنى ليست ضرائب وليست احتكارا وإنما هى حسن تنظيم للصالح العام الذى يجب أن يتم تحت اشراف الحكومة (سنة ١٩٣٩ بلغت ضريبة الاطيان المزروعة ٥٨٣٢٠٠٠ فدان وكانت مصر تستهلك ٥٠٠٠٠٠ نصف مليون طن سماد كيماوى تقريبا .

- الدراسة التعاونية والدعاية للتعاون : يجب أن يدرس للراغبين ولمن ترشحهم جمعية التعاون تحت اشراف تفتيش التعاون طرق ادارة الجمعيات ومسك الحسابات والدفاتر ومعرفة القانون ٢٣ سنة ١٩٢٧ المعدل بالقانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٤ بطرق سهلة وذلك فى المدارس والمعاهد ليلا أو اثناء عطلة

الصيف وأما الدعاية للتعاون ونشر المعلومات الخاصة بالتعاون فيجب الاهتمام بها اشد اهتمام بكل وسائل النشر والدعاية وسأخصص للدعاية فصلا مستقلا لشدة أهميته

الفصل الثانى

زيادة دخل الفلاح بالقرية

انخفاض مستوى معيشة الفلاح : أهم سبب هو عدم التناسب بين عدد السكان ومساحة الأرض فعدد السكان حوالى ٢٠ مليون نسمة والأرض المزروعة أقل من ستة ملايين من الأفدنة فتوسط مايملكه الفرد حوالى ٣/١٠ فدان فى حين أن هذا المتوسط يبلغ لدى الفلاح الامريكى حوالى تسعة أفدنة وفى الاستطاعه أن يشتغل نصف عدد الفلاحين البالغ ١٥ مليون بل ربعهم فى فلاحة الارض فيحصل الواحد منهم على ضعف أو أربعة أمثال دخله الحالى ولاسيما أنه قد ثبت أن زيادة الفلاحين عن حاجة الأرض قد تؤدى إلى هبوط الانتاج ويمكن تحسين مستوى الفلاح باتباع الآتى .

(أولا) العمل على اختيار الزراعة الكثيفة أى انواع الزراعة التى تدر أرباحا وفيرة لكنها تحتاج لأيدى عاملة كثيرة ومثال ذلك الخضر والفاكهة وتترك هذا الموضوع لتدرسه لجنة مشتركة بين وزارة التجارة ووزارة الزراعة

(ثانيا) توفير عمل مثمر لثلاثة أرباع أو نصف سكان مصر الحاليين بتشغيلهم فى الصناعة والتجارة والحرف الملائمة

(ثالثا) أدخال التجارب والعلوم الزراعية الحديثه يضاعف ربح الفلاح

(رابعا) يعتمد الفلاح فى البلاد الزراعية الراقية على الصناعات الزراعية

اكثر من اعتماده على محصول الأرض مثال ذلك تربية الأرانب والماعز وعمل العسل والزبد والجبن والفاكهة والخضر المحفوطة والصلصة ... الخ

(خامسا) الفلاح المصرى لايشتغل اكثر من نصف أيام السنة لان طبيعة العمل الزراعى لها مواسم عمل ومواسم راحة فيجب ايجاد اعمال يشتغل فيها الفلاح أوقات الفراغ الكثيرة فيتعلم النسيج بالانوال لعمل الأقمشة والسجاد والأكلة وصناعة الأقفاص والمقشات والمناطف وخوص الطرابيش.

عقلية المصريين عقلية زراعية يجب تحويلها . لاشك أن عقلية الفلاحين خصوصا والمصريين عموما متشبعة بالزراعة لاعتقادهم انها هى أهم مصادر الرزق لذلك نرى كل اموالهم تقريبا مستثمرة فى الزراعة وبعضها فى المبانى والنادر جداً مستثمر فى الصناعة والتجارة وبعد تركيز جهد الحكومة فى تشجيع التجارة والصناعة وعمل الدعايات العظيمة لها وظهور فرصة ذهبية للصناعة والتجارة بسبب الحرب الأخيرة لم يتجاوز عدد العمال سنة ١٩٤٥ عن ١٩٣٦ ٣٦١ عاملا بينما عدد السكان ١٩٦١٤٠٠٠ والمصريون ليسوا على حق فى هذا الفهم لان أرباح الأموال المستثمرة فى الصناعة والتجارة تبلغ أضعافا كثيرة لأموال مماثلة لها مستثمره فى الزراعة وكان ذلك سببا فى بقاء الناحية الصناعة والتجارية منعدمة تماما فى القرية وأما المدن فاستهوت بعض الأجانب لاستثمار اموال أجنبية فيها فعاشو اسياداً برفاهيتهم وليس لهم ميزة سوى خبرتهم العملية للتجارة والصناعة وتركوا أهل القطر وأصحابه يعيشون فى ركودهم وتفككهم والسبب الأصيل لذلك هو تلك العقلية الزراعية ثم عدم الأهتمام بالناحية العملية والتدريب فى الدراسات العلمية .

ظروف التعاون فى مصر وظروفه فى أوروبا . بعد أن قطعت أوروبا شوطا بعيداً فى التجارة والصناعة وبعد أن ظهرت الثورة الصناعية نشأ التعاون كوسيلة لكبح جماح الرأسماليين المتطرفين وبذلك وجد بيئة ملائمة ضمنت له النجاح ولما

كانت الحالة فى القرية المصرية تخالف ذلك تماما لأنها خالية من كل معنى للتجارة والصناعة بوسائلها الحديثة فالتعاون على ما اعتقد لا يمكنه القيام بكل الخدمات الاقتصادية الملازمة لاهالى القرية وهى التى سبق أن ذكرت جانبا منها فى الفصل الأول من هذا الباب تحت عنوان التعاون ولذلك يجب أن نعطى هذه المسألة أهمية فائقة

شركات التوصية بالأسهم خير زميل لجمعية التعاون : للقيام بكل ماتحتاجه القرية من خدمات تجارية وصناعية يحسن أن يستعين التعاون بأقرب نظام رأسمالى اليه وذلك بأن يشترك فيه كل من يحب من أهل القرية وتعود فائدته على كل من يشترك بأموال وتوزع الارباح أيضا كل بمقدار الحصة التى يشترك فيها فى رأس المال وذلك النظام الذى يحقق كل هذه الفوائد هو شركات التوصية بالأسهم ، وسبب اختيارى لهذا النوع يرجع الى أن اى مشروع بالقرية لايحتاج اكثر من ٥٠٠٠ جنيه فيمكن لشخص أو عدة أشخاص القيام بتأسيس المشروع تحت مسئوليتهم ويدفعوا فيه من المال قدر طاقتهم والباقى من الأموال يوزع أسهم على الأهالى ويمكن جعل قيمة السهم ١٠ قروش إلى ٥٠ قرشا أو اكثر من ذلك أو أقل حسب طبيعة العمل

ترجمة الفكرة عمليا : وكيفية ذلك أن تطبع مصلحة المساحة هذه الأسهم وتبيعها لتفاتيش التعاون وعلى كل من يريد انشاء شركة أن يطرح المال المطلوب للإكتتاب ويشترى كمية من تلك الأسهم من تفتيش التعاون ولايبقى عليه سوى كتابة اسم الشركة المطلوب انشائها على هذه الاسهم المشتراة

فوائد هذا النظام : أعتقد أن تعميم التعاون وكذا تعميم شركات التوصية بالاسهم جنبا إلى جنب مع تعليم الأهالى كيفيـة ادارة الجمعيات التعاونيـة وطرق مسك حساباتها ونظمها كفيـــل بأن يبعث روحا اقتصادية بالقرية تمكنها من القيام بكل الأعمال السابق الكلام عنها فى فصل التعاون وكذا

بقية حاجات القرية مثل انشاء قمائن لعمل الطوب وانشاء مبانى لتأجيرها للحكومة والهيئات الأخرى وشراء الآلات الضخمة اللازمة للقرية وتأجيرها للفلاحين . . . الخ الخ وأهم ميزة له هو جعله وسيلة فعالة لتعليم المصريين ضرورة الاشتراك فى الشركات المساهمة الكبرى التى لا حياة للدولة بدونها الآن

المدارس النموذجية والملاجىء لنشر الحرف البسيطة : ينشأ بكل قرية مدرسة نموذجية ويتبعها ملجأ لتعليم الشبان واهالى القرية الصناعات الزراعية والحرف الملائمة وفى كل قرية يجب أن يتعلم الأهالى (١) صناعة النسيج بالأنوال (٢) صناعة المخللات (٣) صناعة الالبان ويضاف إلى ذلك بعض الحرف والصناعات التى تختلف باختلاف القرى واعتقد أن الملاجىء لو حسنت ادارتها تكون مصدراً للايراد بدلا من أن تصبح بابا للمصروفات

مشكلة الفقر بالقرية : لأهمية مشكلة الفقر سأخصص لها بابا مستقلا هو الباب السادس

الباب الخامس

المجموعات القروية

ينقسم القطر المصرى إلى ١٤ مديرية كل منها مقسم إلى مراكز وفى كل مركز ٥٠ — ٦٠ قرية وهذا التوزيع الأدارى تتبعه معظم الوزارات التى لها علاقة بالقرية ولما كانت رعاية ٦٠ قرية أمراً يصعب فى بعض الأمور لذلك يمكن الالتجاء إلى نظام المجموعات أى جعل رعاية الحكومة لناحية من نواحى الحياة قاصرة على مجموعة قليلة من القرى فتنشأ نقطة بوليس يدخل فى اختصاصها عشر قرى وكلما أزدادت العناية كلما قل عدد القرى حتى لا تتوزع الجهود . تلك هى فكرة المجموعات القروية أوضحها باختصار .

المجموعات القروية نظام يدرس فى عصبة الأمم : هذا الرأى من تصميم القسم الصحى بعصبة الأمم وطبق فى بلاد كثيرة ونجح نجاحا باهرا فى يوجوسلافيا. وقد زار يوجوسلافيا سنة ١٩٢٧ المرحوم الدكتور عبد الواحد الوكيل أستاذ علم الصحة ومفتش صحة القاهرة ثم وزير الصحة بعد ذلك لدراسة الموضوع. والمجموعة القروية نظام يقصد به أصلاح حالة مجموعة من الفلاحين فى قرية واحدة أو عدة قرى يتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠٠ — ١٠٠٠٠ نسمة ونعمل على (١) رفع مستوى التعليم (٢) رفع مستوى الدخل (٣) رفع مستوى الصحة فى وقت واحد وموظفو الوحدة فى المجموعة القروية هم (١) موظف زراعى لارشاد الأهالى (٢) طبيب بيطرى (٣) موظف تعاونى (٤) موظف للتعليم (٥) معلمة أشغال منزلية ويدوية (٦) طبيب (٧) زائرة صحية (٨) معاون صحة

(٩) مدرسة لتعليم الصناعات الزراعية والأشغال اليدوية والمنزلية ويستفاد كذلك بالسينما والاذاعة اللاسلكية وهذا النظام موحد للجهود والمشروعات وعدم بعثرة الجهود الحكومية باختلاف تبعية كل موظف لوزارة فهذا تابع للشئون والثانى للزراعة والثالث للصحة وهكذا وسأعالج الموضوع فى الفصول الآتية .

الفصل الأول

مجالس المديريات

سبق أن قررنا أن مجالس المديريات نشأت بالقانون النظامى الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣ عقب تقرير وضعه اللورد دوفرين سفير انجلترا فى الاستانة لتنظيم الحكومة وإصلاح شئونها وعدل بعد ذلك سنة ١٩٠٩ وفى سنة ١٩١٣ أعترف لها بالشخصية المعنوية وأخيراً بعد الدستور صدر القانون ٢٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بها ويتضح من القانون الأخير أن كل مديرية يكون لها مجلس يرعى مصالحها وله سلطة فرض رسوم إضافية على ضريبة الأطيان من ٨٪ — ١١٪ وملزم بتخفيض ٦٦ ٪ من إيراداته للتعليم ، ٢٠ ٪ للصرف على الشئون الصحية والذى أريد أن أوضحه هنا أن تهتم مجالس المديريات ببعض النواحى فتقوم هى بعملها أو تسعى جهدها لدى الحكومة المركزية لتحقيقها وهى الآتى:

(أولا) الطرق . بسبب تعصب الحكومة للسكك الحديدية قديما أهملت المواصلات مع أنها مسألة حياة أو موت للقرى وواجب مجلس المديرية دراســـة مسألة الطرق داخل كل مديرية لضمان المواصلات بين القرى والمدن المختلفة .

(ثانيا) الغرف الزراعية . لشدة أهمية الزراعة للقرى نرى تعميم نظام الغرف الزراعيه وقد أنشأت بعض الممالك ما أسموه « جامعة الفلاحين » فى

عواصم المديريات والبنادر فترسل إليها بعثات من الفلاحين يسكنون ويتعلمون على حساب الدولة بضعة أسابيع ويكونون هم أفضل دعاية للاصلاح القروى فى بلادهم فى أمور الزراعة والصناعات الزراعية والتعاون وإدارة المجالس القروية وإدارة الجمعيات الخيرية الخ ولاشك أن عطلة الصيف وأجازات المدارس تهيء فرصة لامكان تعميم ذلك النظام بدون كلفة .

(ثالثا) نشر الصناعات الزراعية والمهن البسيطة . لاشك أن هذه تختلف من منطقة إلى منطقة داخل القطر ويجب أن يكون لمجلس المديرية الرأى فى توجيهها .

(رابعا) الملاجىء . ضمان العدد الملائم وحسن توزيعه والرقابة عليها من حيث الإدارة والتوجيه والارشاد والتمويل .

(خامسا) الرى . الترع والكبارى والمصارف داخل المديرية أمور يجب أعطاؤها كثيراً من العنايه .

(سادسا) الاهتمام بالمعارض . وبالاختصار كل مايهم القرى التابعه للمديرية

الفصل الثانى

المراكز الاجتماعية

ألفت « الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية » . وكان من أهم أغراضها علاج الأمراض الاجتماعية وخصوصا مشكلة الفلاحين ثم انشأ معهد عال للدراسة الاجتماعية هو « مدرسة الخدمة الاجتماعية » وكذلك ظهرت وزارة الشئون الاجتماعيه ومن ضمن أعمالها الكثيرة أنشاء المراكز الاجتماعية وفيما يلى صورة لها مبسطة :

نشأت المراكز الاجتماعية سنة ١٩٤١ وأول ماطبقت فى القطر كان فى

قريتى المنايل وشطانوف وهى تابعة لمصلحة الفلاح التابعة لوزارة الشئون
وبلغ عدد ما أنشىء منها سنة ١٩٤١ ٥، ١٩٤٢ ٦، ١٩٤٣ ١١، ١٩٤٤ ١١،
١٩٤٥ ١١، ١٩٤٦ ٥١، ١٩٤٧ ٥١، ١٩٤٨ ٨١،

وورد بخطاب العرش فى ١٨ / ١١ / ١٩٤٨ . أن الوزارة ستنشىء ثلاثين مركزا فيصير عددها ١١١ وستعمل الحكومة على التوسع فى ذلك إلى تعم فوائد هـذا النظام جميع القطر وقد استقر رأى المجلس الأعلى لشئون العمال والفلاحين المشمول برياسة رئيس مجلس الوزراء على جعل المركز الاجتماعى مخصص لخدمة ١٠٠٠٠ عشرة الآف نسمة أى يبلغ عدد المراكز عندما يتم تعميمها ١٢٠٠ — ١٥٠٠ فلو سارت الامور بالسرعة التى تسير عليها الحكومة الآن فإن الأمر سيتطلب أكثر من ٥٠ سنة لذلك نطلب المزيد من هـــذه المراكز وعدم التوانى فى تعميمها لأهميتها القصوى .

القرى متلهفة للاصلاح . حتى يكون الاصلاح مثمراً لابد أن يكون هناك حافز من الأمة لتعضيد القائمين بالأصلاح ولذلك رسمت وزارة الشئون سياستها على أن كل قرية أو مجموعة قرى تطلب انشاء مركز أجتماعى بها أن يتبرع الأهالى بمبلغ ١٥٠٠ جنيه وبفدانين من الأرض وتقوم الوزارة بعد ذلك بدارسة الطلب لأن تكاليف المركز تبلغ حوالى خمسة أضعاف المبلغ المتبرع به وقد أظهرت الأمة نوايا طيبة إذ كان المقرر سنة ١٩٤١ أنشاء مراكز وتقدم ٦٢ طلبا ، سنة ١٩٤٢ ٦ فتقدم ٧٥ طلبا ، سنة ١٩٤٧ ٤٠ فتقدم ٢٢٦ طلبا ، سنة ١٩٤٨ ٣٠ فتقدم لها ٢٩٠ طلبا مما يثبت أن الفلاحين يتلهفون لاصلاح شئونهم .

خدمات المركز الاجتماعى . يخدم المركز الاجتماعى عشرة الآف نسمة فى قرية واحدة أو عدة قرى صغيرة ويقوم بالخدمات الآتية :

(أولا) الناحية الصحية . وذلك عن طريق انشاء عيادة خارجية مجانية (مستوصف) ومركز لرعاية الحوامل والأمهات والأطفال تشرف عليه زائرة صحية مقيمة بالقرية فى كل وقت ونظرا لقلة الأطباء فيشرف على العيادة الخارجية طبيب متنقل كما تقوم الزائرة الصحية بتعليم بنات القرية الأشغال اليدوية والمنزلية فوق عملها .

وكذلك العناية بتوفير مياه الشرب والحمامات والمغاسل وذلك بدق طلمبات ارتوازية وعمل دعاية لاكثار المراحيض القروية بالاختصار والعناية الصحية فى جميع النواحى والزائرة الصحية تقوم مجانا بالحقن وإرشاد الحوامل ومساعدة النساء اثناء الوضع وتعميم الارشادات الصحية والاجزاجانة تصرف الأدوية مجانا والطبيب يحضر مرة أو أكثر كل أسبوع

(ثانيا) الناحية الاقتصادية والزراعية . ويتولاها مرشد من خريجى المدارس الزراعية بعد حصوله على دراسة كافية فى الخدمات الاجتماعية الريفية على أن يقيم بالقرية فى كل وقت وتخدم الفلاحين عن طرق تحسين أساليب الزراعة وتربية الحيوان والدواجن وادخال الصناعات الزراعية والمنزلية ونشر التعاون ومثال ذلك (١) عمل مزرعة نموذجية (٢) انشاء محطة لتحسين نسل الحيوانات (٣) انشاء منحل حديث (٤) العناية بتربية دود القز

(ثالثا) الثقافة والاجتماع . تؤدى المراكز الاجتماعيـــة مهمتها الثقافية والاجتماعية باشراف المرشد الاجتماعى والزراعى عن طريق تأليف اللجان مثل (١) لجنة البر والاحسان (٢) لجنة الصحة والنظافه (٣) لجنة الثقافه وعمل ناد ريفى ومكتبة . . . الخ

الفصل الثالث

المجموعات الصحية

فى سنة ١٩٤٢ أصدر وزير الصحة المرحوم الدكتور عبد الواحد الوكيل بك قانون تحسين الصحة القروية وهو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٢ ويقضى بانشاء الوحدات الصحية مع تكليف مجالس المديريات بفحص حالة القرى وذكر معاليه فى مجلس النواب أنه كان له شرف تقديم مشروع المراكز الاجتماعية ورغم أن مؤتمر الصحة القروية الذى عقد بجنيف سنة ١٩٣١ قرر أن العدد الذى تشرف عليه الوحدة فى الجهات المتأخرة ثقافيا واقتصاديا يكون ٥٠٠٠ — ١٠٠٠٠ انعقدت النية فى أن تشرف الوحدة على ١٥ الف من السكان وقسمت المملكة فعلا إلى ٨٢٠ منطقة ويوجد الآن سنة ١٩٤٨ ١٦٥ وحدة عاملة تمت انشاؤها فى حوالى خمس سنوات وكان عددها سنة ١٩٤٥ ٨٥ وفى سنة ١٩٤٦ ١٠٣ وسنة ١٩٤٧ ١٣١ وبلغ ماصرفته الدولة على تلك الوحدات حتى سنة ١٩٤٨ حوالى خمسة ملايين من الجنيهات وورد فى خطاب العرش فى ١٩٤٧/١١/١٨ أن عددها أصبح ١٧٩ مجموعة فضلا عن ٢٠ يجرى العمل فى بنائها كما تقدم الوزارة بانشاء ٢٠ مجموعة فى السنة التالية أى أن تعميم الوحدات سيتم بعد ثلاثين سنة ولذلك رأى المجلس الأعلى لشئون العمال والفلاحين أن يخصص مجموعة صحية واحدة لكل ٣٠٠٠٠ نسمة أى مجموعه لكل ثلاث مراكز اجتماعية فيحيل المركز الاجتماعى إلى المجموعة الصحية الحالات التى يتعذر عليه علاجها .

خدمات الوحدات الصحية . تقوم الوحدة بالخدمات الآتية باختصار .

---

(١) قسم لرعاية الامومة والطفولة (٢) قسم للعلاج الطبى والجراحى (٣) عيادة خارجية (٤) مغاسل وحمامات للرجال والنساء (٥) معزل

للامراض المعدية (٦) عملية لتنقية مياه الشرب للمجموعة نفسها و لأهل القرية (٧) بهو للنشاط الاجتماعي بالقرية التي بها المجموعة (٨) مساكن الموظفين وهم (ا) الطبيب (ب) الزائرة الصحية (ح) المولدة (د) الممرضات .

ويقوم الطبيب وقسم رعاية الطفل بالعناية بعملية الولادة ومعالجة الأطفال ومساعدة الحوامل اثناء الوضع وخلال الحمل ثم رعاية الطفل بعد ميلاده وبكل وحدة قسم خاص يضم ٨ أسرة للولادة وتقوم الحكيمة ومساعداتها تحت اشراف الطبيب بتوليد الحوامل وتعميم الدعاية الصحية بين نساء القرية وتقوم الوحدة كذلك بعلاج الأمراض المتوطنة كالانكلستوما والبلهارسيا والملاريا ومعالجة الرمد أى معالجة العيون بالغسل والمس وهناك قسم للعمليات الجراحية وبالوحدة معمل خاص لفحص عينات الأمراض المتوطنة هذا بخلاف ماكينة للمياه تمكن من انشاء مغاسل وحمامات للرجال والنساء والسماح للأهالى بالحصول على مياه نقية للشرب وبالوحدة قاعة يمكن فيها عرض أفلام سينمائية والقاء محاضرات وهى بهو النشاط الاجتماعى السابق الاشارة اليه .

الفصل الرابع

الوحدات الزراعية

صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالاصلاح الزراعى القروى وهو يقضى بانشاء مجموعات زراعية فى جميع أنحاء القطر متوسط كل مجموعة ٣٠٠٠ فدان وتفضل انشاؤها بالقرب من المجموعة الصحية أو بجوارها ما أمكن وقد ورد بخطاب العرش فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ أنه لتنفيذ برنامج المجموعات الزراعية قد أخذت الوزارة فى استكمال مجموعات الوجه البحرى وأنشأت ٢٥ مجموعة أخرى علاوة على الـ ٢٥ مجموعة القائم إعدادها فى العام

الماضي وبدأت الوزارة بانشاء ٢٠ مجموعة بالوجه القبلي وستتبعها مجموعات اخرى إلى أن يعم هذا البرنامج جميع المراكز وتحوى كل مجموعة منها على ما يأتي :

(أولا) وحدة زراعية وتشمل :

(ا) حقل نموذجي . تزرع فيه الحاصلات الزراعية التي تجود في منطقة المجموعة وتتبع في زراعتها أحدث الاساليب التي أسفرت عنها تجارب الوزارة وفي المواعيد المناسبة

(ب) مشتل صغير : تغرس فيه أشجار الفاكهة وأنواع الخضر المناسبة لمنطقة المجموعة لتزويد بساتين الزراع بشتلات الفاكهة والخضر الممتازة

(ح) الصناعات الزراعية : بعمل مؤسسة صغيرة لنشر الصناعات الريفية التي تتناسب مع ما ينتج في منطقة المجموعة من حاصلات وأشجار ومخلفات . الخ

ويرأس هذه الوحدة مهندس زراعي يعاونه عدد من معاوني الزراعة

(ثانيا) وحدة بيطرية وتشمل :

(ا) حظيرة يحتفظ فيها بالطلائق الممتازة من مختلف أنواع الحيوان الزراعي.

(ب) حظيرة يربى فيها أجود أنواع الدواجن المختلفة

(ح) مستشفى بيطرى كامل المعدات

يرأس هذه الوحدة طبيب بيطرى يساعده عدد من المعاونين

(ثالثا) مجلس زراعي قروى للزراعة والرى والتعاون :

وهو مجلس يضم الموظفين الحكوميين المتصلين بشئون الزراعة والرى بالمنطقة وعددا من كبار الزراع ورؤساء الجمعيات التعاونية ومهمته توجيه الشئون الزراعية في المنطقة الوجهة التي تعود بأكبر فائدة على جمهور زراعها

أغراض المجموعة الزراعية : تنحصر في الأمور الآتية :

١ — المرور على الزراعات لتفقد حالتها والبحث عما يصيبها من آفات والتبليغ عما يظهر أولا بأول لاتخاذ اللازم لمقاومتها قبل استفحال أضرارها

٢ — إرشاد الزراع لأهمية نقاوة الحشائش الغريبة من الحاصلات المختلفة

٣ — شرح القوانين الزراعية المختلفة والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً لها حتى لا يقع أحد من الزرع فى مخالفة هذه القوانين

٤ — الدعاية بين مختلف طبقات الزراع للاكثار من تربية الماشية والعجول والأغنام للانتفاع بلحومها ومخلفاتها

٥ — طريقة عمل السماد البلدى الجيد وحفظه

٦ — عدم استعمال الأسمدة الكفرية والجبلية للتسميد إلا بعد تحليل عينات منها للتأكد من خلوها من الأملاح الضارة

٧ — طريقة عمل السماد البلدى الصناعى من المتخلفات النباتية

٨ — القيام بالدعاية الخاصة للتسميد بكسب بذرة القطن

٩ — القيام بعمليات الخدمة الزراعية

١٠ — مزايا التبكير بالزراعة

١١ — نصح الزراع بانتقاء التقاوى الجيدة والأخذ بما جاء فى قانون التقاوى المنتقاه

١٢ — حث الزراع على تخزين حاصلاتهم الزراعية بالطرق الفنية الصحيحة ونظافة المخازن قبل وضع المحاصيل الجديدة بها

١٣ — حث الزراع على الاكثار من غرس أشجار بساتين الفاكهة وزراعة الخضروات وتربية النحل

١٤ — عمل الدعاية اللازمة للطلائق الحكومية وأهمية وجود فحول الطلائق التى أعارتها الوزارة لبعض كبار الزراع لتحسين النسل

١٥ — إرشاد الزراع إلى أفضل الطرق الزراعية وخدمة المحاصيل المختلفة وأحسن الطرق لحصاد المحاصيل

١٦ — العناية بماشية العمل وإعطائها العليقة الكاملة.

١٧ — حث الزراع على التبليغ عن المواشي المريضة بمجرد ظهور أى مرض ليمكن علاجها فوراً

١٨ — الدعاية اللازمة بين مختلف طبقات الزراع للمعارض الزاراعية

١٩ — شرح الدورات الزراعية التى تتناسب مع حالة الأرض

٢٠ — حث الزراع على تطهير الترع والمصارف وازالة الحشائش منها حتى لاتكون مأوى لكثير من الآفات

٢١ — الدعاية لزيارة حقول الإرشاد للوقوف على حالتها والعمليات التى تجرى بها

(الفصل الخامس)

الاتحادات

سبق أن ذكرنا أن الخدمات المباشرة للقرية ولاسيما القرية البسيطة التى لم يسعدها الحظ بوجود مركز اجتماعى أو وحدة صحية أو وحدة زراعية سيكون دعامات الاصلاح فيها مرتكزة على الثلاث هيئات الآتية : —

(أولا) المجلس القروى (ثانيا) مسجد القرية ويتبعه عدة جمعيات (ولجان) للأعمال الخيرية والإجتماعية (ثالثا) الجمعية التعاونية ولما كان هناك اصلاحات كثيرة يعود نفعها المشترك على قريتين أو ثلاثة متجاورة فالأمر سيتطلب عمل إتحاد بين هاتين القريتين أو الثلاثة ومن أمثلة تلك الإصلاحات أذكر الآتى :

(١) عمل الطرق (٢) وسائل النقل بالسيارات والأتوبيس وعربات النقل والمراكب (٣) حفلات القرية الرياضية (٤) استئجار أفلام سينمائية لعرضها وحفلات التمثيل ومناظر الفانوس السحرى (٥) ملاجىء الاطفال والشيوخ والعجائز والمقعدات (٦) معامل الصناعات الزراعية ... الخ لذلك نرى انه كلما دعت الحالة ينشأ اتحادات كالآتى :

أولا اتحادات مركزية لجمعيات التعاون . وهو بحث طريف من أبحاث

التعاون (ثانيا) اتحاد لجمعيات خيرية (ثالثا) اتحاد مجلسين أو اكثر من المجالس القروية . وهذه مسائل سهلة ترتبها مجالس ادارة هذه الهيئات بالاشتراك مع بعضها كلما استدعى الأمر شيئا من ذلك .

الفصل السادس

الشركات المساهمة

بعد اصدار التشريعات اللازمة لتعميم المجالس القروية وجمعيات تنظيم الاحسان والجمعيات التعاونية فى كل قرية سيكون لدينا ٤٠٠٠ جمعية تعاونية ، ٤٠٠٠ مجلس قروى ، ٤٠٠٠ جمعية لتنظيم الاحسان وهذا العدد الضخم يضمن للشركات المساهمة التى تتطوع لخدمتها أرباحا محققة لكثرة التوزيع الذى هو مقياس الربح ولما كان معظم المصريين لايشتركون فى الشركات المساهمة فيجب على الحكومة أن تدعوا الماليين لتأليف شركات مساهمة لانجاز الخدمات اللازمة للهيئات السابقة وتضمن لها الحكومة الارباح مقابل الأشراف عليها وحسن التوجيه أو تساهم الحكومة بمقدار ٥١ ٪ من أسهم تلك الشركات ويتحقق بذلك تعاون الحكومة مع الأمة وتقوم تلك الشركات بالأعمال الآتية على سبيل المثال فقط

١ — شركة للبانى لبناء المدارس الالزامية فى القرى التى أهمل التعليم فيها لسبب عدم وجود مبانى لائقة

٢ — شركة كبرى للمبانى أو عدة شركات برأس مال عشرين مليون جنيه مثلا لانشاء المبانى العامة بكل قرية لايمكن لأهلها القيام بها مثل (١) مجلس قروى (٢) دار لجمعية التعاون (٣) منزل رسمى العمدة (٤) مدرسة أو مدارس الزامية (٥) مجموعة أو مجموعات لمدرسى المدارس بالقرية وكذلك لكل موظفى

الحكومة بها (٦) مستوصف (٧) ملجأ (٨) قاعة اجتماعات عامة (٩) ثلاجات الخضر والمحاصيل والزبدة (١٠) صوامع للغلال (١١) شون للحاصلات (١٢) سوق عام يكون فى نفس الوقت ساحة للالعاب الرياضية

(٣) شركة تأمين : مع جعل التأمين على الماشية إجباريا

٤ — شركة لعمل افلام سينمائية للثقافة الصحية والزراعية.. الخ وأفلام قصيره لثقافة الفلاحين والترفيه عنهم.

٥ — شركة لعمل اسطوانات بها أناشيد وأغان ريفية ومحاضرات زراعية وصحية ومحاضرات فى الصناعات الزراعية والتدبير المنزلى مطبوعة على اسطوانات

٦ — عمل زجاجات للفانوس السحرى ومصنع لعمل نفس الأجهزة

٧ — شركة لعمل الكلوبات واجزائها الخاصة بانارة القرى

٨ — شركة بل شركات لتعميم آلات طحن الحبوب والرى . . . الخ

٩ — شركة لعمل فناطيس الرش وجمع القاذورات وكذلك صناعة العربات اللازمة لذلك

١٠ — شركات فى الصناعات الزراعية بعد إعداد خاماتها اعداداً أوليا فى جمعيات التعاون

أهمية هذه الشركات : السبب فى الاشارة الى ضرورة تأليف هذه الشركات أن الشركات المساهمه فى التنظيم الحديث للدول تلعب دوراً هاماً بل هى من أهم السبل للرقى بالبلاد رقيا حقيقيا مجرداً من الالفاظ الجوفاء وهو أمر ضرورى لأن إقتراض الحكومة لانجاز هذه الاعمال والمشاريع امر منتقد أشد الانتقاد اذ سيحمل الأجيال القادمة باعباء نفرضها عليها فرضا وبالاختصار فلأهمية الشركات المساهمة عموما وعلاج مشكلة الفقر خصوصا منأخصص لها الباب التالى

الباب السادس

مشكلة الفقر

أعقد مشاكل مصر : مشكلة الفقر أعقد مشاكل مصر ويجب تكاتف الجهود لحلها وتوجيه المفكرين إلى مواصلة التفكير حتى يتمكنوا من حلها فلا شك أنها مسألة حياة أو موت للأمة .

قد يكون مركز الفلاح المصرى أحط مركز فى العالم من حيث الفقر :
يعتبر الشرق الأوسط من أفقر الشعوب بالنسبة لغنى أمريكا وأوربا واستراليا وفيما يلى مركز مصر لهذه الأمم الشقيقة .

الدولة	السنة	متوسط الدخل السنوى للزارع	متوسط الدخل السنوى للصانع	متوسط الدخل السنوى للتاجر	متوسط الدخل السنوى لصاحب الحرف
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
تركيا	٣٥-٣٦	٣٥	٧٧,٨	١٦٢,٩	٨٨
فلسطين	٣٦	٢٧ عرب ٦٠ يهودى	٨٣ عرب ١٢٧ يهودى	٩٥ عرب ١٣٤ يهودى	٦٨½ عرب ١٠٧ يهودى
سوريا	٣٦	١٩	٥٢	١٣١	٦٧,٥
مصر	٣٤-٣٥	٢٠	٤٠	٤٠	٢٣,٥

وسبب ذلك تضاعف عدد الفلاحين كل سنة مع بقاء مساحة الأرض ثابتة تقريبا اذ لاتبلغ زيادتها عشر زيادة عدد السكان وقد سبق أن قررنا فى

صفحة ٨٤ أن متوسط ما يملكه الفرد ٣/٢ فدان فى حين أن هذا المتوسط يلغ حوالى تسعة أفدنة فى أمريكا.واستراليا على مساحتها الشاسعة لا تزرع سوى شريط من الأرض يحف بالسكك الحديدية وحتىفىالسودان تفتقرالأرضإلى الأيدى العاملة لزراعتها . وحسب مقال نشر فى جريدة الايكونومست Economistسنة ١٩٣٦ يبلغ دخل الفرد فى مصر ١٢ جنيها وذلك مقابل ١٠٠ جنيها فى انجلترا .

نعم قررت أن الفرد فى مصر يمتلك فى المتوسط ٣/٢ فدان وهذه لاتسد رمقه والحقيقة أشد مرارة بكثير للأمور الآتية :

(أولا) سوء توزيع الملكية وسأورد فيما يلى جدولين احصائيين عن سنة ١٩٣٣ و سنة ١٩٤٠ .

(ا) حالة الملكية العقارية فى القطر المصرى سنة ١٩٣٣

بيان	المساحة المملوكة بالفدان		عدد الملاك
	متوسطمايملكهالفرد	جملة مايملكون	
فدان فأقل	٣٩و—	٦١٩٨٥١	١٥٨٤٥٢٧
١ — ٥ أفدنه	٢,٠٨	١١٤٩٢٩٣	٥٣٣٠٣٤
٥ — ١٠ فدان	٥,٣٦	٥٧٠٠١٦	٨٤٣٣٢
١٠ — ٢٠ فدان	١٣,٤٥	٥٢٧٨١٦	٣٩٢١٣
٢٠ — ٣٠فدان	٢٤,٠٩	٢٧٩٤٢٤	١١٥٩٨
٣٠ — ٥٠ فدان	٣٨,٣٢	٣٤٦٠٢٥	٩٠١٣
أكثرمن ٥٠ »	١٥٧,٩٣	١٨٠٦٣٧٣	١١٤٣٨
الخلاصة	٢,٣	٥١٩٨٧٩٨	٢٢٩٣٢٠٤

يتضح من ذلك أن الملكية الصغيرة فى مصر تزيد عن ٨٠ ٪ من عدد الملاك ويوجد نحو ١٩٤٠٠٠٠ شخص لا تزيد ملكية الواحد منهم عن خمسة أفدنة وأن ثلاثة أرباع هؤلاء الاشخاص لا يزيد ما يملكه كل منهم عن فدان واحد

(ب) حالة الملكية فى سنة ١٩٤٠ .

بلغ عدد ملاك الأراضى المنزرعة ٢٤٤٣٧٠٠ مالك ومساحة الأرض المملوكة لهم ٥٨٣٢٠٠٠ فدان وصغار الملاك منهم ١٧١٠٠٠٠ (حوالى ٧٠٪ منهم) يملكون ٨١٤٠٠٠ فدان وكان التوزيع كالآتى :

عدد الملاك	النسبة المئوية	مساحة ما يملكونه	ضريبة الأطيان المدفوعة لكل منهم
١٧١٠٠٠٠	أى ٧٠ ٪ منهم	٨١٤٠٠٠	أقل من جنيه سنوى
٥٧٨٩٠٠	أى ٢٣,٧ ٪ منهم	١٢٣٠٠٠٠	١ ــ ٥ جنيهات سنوى
٨٥٩٠٠	أى ٣,٥ ٪ منهم	٥٩٩٠٠٠	٥ــ ١٠ جنيهات سنوى
٢٣٧٩٠٠	٪ ٩٧,٢١	٢٦٤٣٠٠٠	
٣٧٤٠٠	٪ ١ ١/٢	٥٤١٠٠٠	جنيه جنيه ١٠ــ٢٠ سنويا
١١٧٠٠	٪ ٤/١٠	٣١٦٠٠٠	٢٠ــ٣٠ «
٨٧٠٠	٪ ٣/١٠	٣٧٠٠٠٠	٣٠ــ٥٠ «
٦٤٠٠	٪ ٢/١٠	٤٧٢٠٠٠	٥٠ــ١٠٠ «
٢٩٠٠	٪ ١/١٠	٤٣١٠٠٠	١٠٠ــ٢٠٠ «
١٨٠٠	٪ ٧/١٠٠	١٠٥٩٠٠٠	جنيه أكثر من ٢٠٠ سنويا
٢٤٤٣٧٠٠	٪ ١٠٠	٥٨٣٢٠٠٠	

(ثانيا) جهل الفلاحين المطبق وعزلتهم لشعورهم بذل الحياة لأن ضيق المساحة وكثرة العدد يلجىء الفلاح إلى أن يشتغل أجيرا أو عاملا ولكثرة المرض يصبحون أقل حالا من الارقاء فى العصور السابقة .

تتمتع الجاموسة بخيرات أكثر مما يتمتع به الفلاح المصرى : — عنوان يثير الدهشة ولكنها حقيقة مؤكدة فالجاموسة تحتاج للأكل إلى محصول ١٢ — ١٦ قيراطا أى الايراد الكلى لثلثى فدان بينما الفلاح وأسرته المكونة من خمسة أفراد على الأقل يزرع فدان ونصف يلتهم المالك أكثر من ٧٠ ٪ من الايراد الصافى ولا يتبقى للفلاح مايسد به رمقه .

الواجب يدعونا إلى التفكير وسرعة حل المشكلة : — لو سارت الأمور على ماهى عليه فلن يستطيع أحد أن يتصور النتيجة التى سنصل إليها . لذلك أناشد جميع الأمة أن تخصص كبار مفكريها وكبار الاقتصاديين والماليين وكبار الموظفين ومن فى أيديهم زمام الأمور أن يسهروا ليلهم ونهارهم ويركزوا جهودهم لحل تلك المشكلة فالأمم التى يبلغ دخل الفرد فيها أكثر من عشرة أمثال دخل الفرد فى مصر خاضت وتخوض الأهوال من أجل الأغراض الاقتصادية . نعم يجب أن نستيقظ من نومنا ونحل تلك المعضلة بأسلوب غير الأسلوب الذى عهدناه من إلقاء محاضرات ورسم سياسات لايمكن تنفيذها فى الحياة العملية والأمر يتطلب الاخلاص التام . فالمشكلة ليست مستعصية لو تكاتف الصغير مع الكبير والفقير مع الغنى لتغيرت الحال وتكفى عشرون سنة لأن يغمر الرخاء كل فرد فى مصر .

ولكن لاننسى قول الله تعالى « إن الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » .

يجب أن نسرع ببذر بذور الاصلاح ورعايتها حتى تنضج ثم تثمر فالسماء لاتمطر ذهبا ولا فضة وسأعالج الموضوع قدر استطاعتى فيما يلى : —

الفصل الأول

الزراعـــة

لازالت الزراعة هى العمل الرئيسى وستحتاج لدعاية واسعة وإعدادات كثيرة حتى تحول نصف عدد المشتغلين بالزراعة بل ثلاثة أرباعهم إلى الأعمال الصناعية والتجارية والحرف والمهاجرة حتى تخفف الضغط عنها ولكن هذا لايمنعنا من الاستفادة من الزراعة إلى أقصى الحدود الممكنة .

الأساليب الحديثة فى الزراعة : لشدة جهل الفلاحين لازالوا متمسكين بأساليب الزراعة القديمة ويمكن زيادة دخل الفدان الواحد أضعافا كثيرة باتباع الوسائل الحديثة والأمر يتطلب عمل دعاية واسعة واستخدام التعاون والمزارع النموذجية ومحطات تحسين نسل المواشى والدواجن والحرف الزراعية والمجموعات الزراعية والراديو والسينما واسطوانات بها محاضرات زراعية . . . الخ الخ وعمل كل دعاية ممكنة للاستفادة من طرق صنع الأسمدة وتربية المواشى والدواجن وتربية النحل وتربية دودة القز وطرق زراعة المحاصيل وحدائق الفاكهة والبساتين وخصوصا زراعة المحاصيل الكثيفة أى الخضر والفاكهة التى تتطلب كثرة الأيدى العاملة وتدر دخلا وفيرا من الفدان الواحد على أن يوزع الزائد من الخضر والفاكهة إلى خارج القطر

حسن توزيع السكان : يتضح من دراسة كراسات التعداد الخاصة بكل مديرية عدم التناسب فى توزيع السكان بالنسبة للمساحة فنجد مثلا عدد السكان لكل ١٠٠ فدان فى مديريات جرجا والمنوفية والجيزة ٣٥١ ، ٣٢٩ ، ٣٠٩ على التوالى يقابل ذلك فى مديريات البحيرة والشرقية وأسوان ١١٢ ، ١١٥ ، ١٣٣ فيجب العناية بحسن توزيع السكان وإن كانت عقلية المصريين عموما والفلاحين خصوصا لاتميل للمهاجرة ولكن يمكن للحكومة أن تساعد فى حل

المشكلة وفى السبيل الذى اتخذته إيرلندا وغيرها من الأمم عدة حلول يمكنها اتباعها .

تعمير السودان : — إن السودان وهو شق الوادى القبلى به مساحات شاسعة لم تستثمر لافتقارها للأيدى العاملة بينما شق الوادى البحرى وهو مصر تتكدس فيه ملايين الفلاحين فى بقعة ضيقة من الأرض ومن صالح الوادى كوحدة لاتقبل التقسيم (مصر والسودان) أن ينتقل آلاف المصريين لتعمير السودان لتقوية الصلات الروحية والمادية بين أهل الوادى وفى حزم حكومتى السودان ومصر مايسمح لنا بأن نلقى لهما الأمر لرسم سياسة فائدتها محققة لهما .

اصلاح الأراضى البور : — يجب العمل على إصلاح وزراعة الأراضى البور ومساحتها ١٦٠٠٠٠٠ فدان مليون وستمائة ألف فدان وهى مساحة طيبة إذ تبلغ مساحة المنزرع الآن ٥٨٣٢٠٠٠ فدان .

الاستفادة من مياه النيل لزراعة الصحراء : — لو نفذت المشاريع اللازمة للاستفادة من مياه النيل التى تذهب سدى لأمكن زراعة $\frac{3}{4}$ مليون فدان بعد إمدادها بالمياه وزراعتها ونادى بعض المصلحين بتخصيص وزارة الصحارى لأنه يمكن زراعة مايعادل مساحة مصر المنزرعة الآن .

تعميم الرى المستديم : الرى المستديم يسمح بزراعة الأرض أكثر من مرة ويوجد فى مصر حتى سنة ١٩٥٠ ٦٧٦٠٠٠ فدان تروى بالحياض ويجب الاسراع فى تعميم الرى المستديم كوسيلة لزيادة دخـــل هذه المساحة الباقيه .

الإيجـار : يثير ايجار الأراضى الزراعية فى مصر مشكلة هامة لأنها تشمل عدداً كبيراً من السكان لذلك ألفت الحكومة سنة ١٩٢١ لجان للتوفيق بين

الملاك والمستأجرين كذلك سنة ١٩٢٢ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١ وبسبب كثرة عدد السكان أصبح الايجار شديد الارتفاع ويجب العمل على جعل الايجار عادلا ولا سبيل لذلك إلا باصلاحات خارجية عن موضوع الزراعة .

الأجور الزراعية : بلغ متوسط كسب العامل الزراعى قبل سنة ١٩٣٩ ٢ قرش — ٣ قرش يوميا فى الوقت الذى كان متوسط أجر العامل الانجليزى ٤٠ قرش يوميا فإذا تصورنا أن هذه الأعمال ليست مستديمة أمكنا أن نلمس مايعانى الفلاح من قسوة الفقر وأدركنا أن الأمر يتطلب الاستفادة من هذه الثروة المهملة فيكسب الفلاح ويستفيد الذين يطلبون الاستفادة من جهوده .

الملكيات الصغيرة : وأقصد بها الملكيات الصغيرة التى تبلغ أقل من ٤قيراط — ½ فدان وليس من الصالح العام وجودها لقلة أهميتها لملاكها ويحسن تدريب ملاكها على الانخراط فى سلك التجارة والصناعات وتعليم الحرف فيمكنهم الاستفادة من أملاكهم أضعاف ماهم عليه الآن والأمر يتطلب عناية أكثر لأن ٧٠ ٪ من الملاك الزراعيين يمثلون هذه الطائفة

الملكيات الكبيرة : الملكيات الكبيرة التى تزيد عن ٢٠٠ فدان يجب اقناع أصحابها بأن استثمار أموالهم فى الزراعة فقط ليس من صالحهم لأن دخل الصناعة والتجارة أضعاف دخل الزراعة واقناعهم بأنهم لمركزهم المادى والأدبى يجب أن يقودوا الأمة فى ميدان الصناعة والتجارة وتساعدهم الحكومة على ذلك بشراء أرضهم كوسيلة لتعميم الملكيات الصغيرة وإيجاد طبقة قوية تقود الأمة فى ميدان الصناعة والتجارة وهما ميدان المستقبل لمصر ويؤيد ذلك الاحصاءات التى تقرر بوجود ١٢٤٦٠ مالك يملكون ٤٤ ٪ من مساحة الأرض المنزرعة بل وجود ١٨٠٠ شخص يملكون ١٠٥٩٠٠٠ فدان .

سواحل مصر : سواحل مصر طويلة جدا ويحسن وضع المشاريع الاقتصادية التى تكفل استغلال تلك الشواطىء بصيد الأسماك وجمع خيرات البحار .

الصحراء : — تمثل ٢٩/٣٠ من مساحة القطر المصرى ويجب استغلال خيراتها فهى تحوى الحديد والمنجنيز والقصدير والفوسفات والكروم والذهب والبحث عن البترول وقد نادى بعض المصلحين بانشاء وزارة للصحارى للاستفادة من من خيراتها وعلى الخصوص الاستفادة من خيرات الواحات وتوصيل المياه للأماكن الممكن زراعتها .

الفصل الثانى

الصناعات الصغيرة والحرف

مقدمة : — يجب العمل على تحويل السكان للأعمال غير الزراعية حتى يخف الضغط عليها ويوجد فى مصر الآن آلاف الاجانب يجمعون ثروات محترمة من حرف وأعمال بسيطة .

أعمال نظرية : يوجد لدينا الآن مئات الكتب وعشرات المدارس لدراسة بعض الحرف والصناعات البسيطة أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : البرادة ، الخراطه ، السباكة ، السمكرى ، الحرف المختصة بالسيارات ، تجارة الموبيليات والشبابيك وأمثالها ونجارة عمل نماذج الآلات ، الزخارف ، والمصوغات ، أشغال الميناء ، الحفر ، الساعات ، اللاسلكى والراديو ، التطعيم ، النسيج وطباعة المنسوجات ، فن التصوير الفوتوغرافى والسينمائى ، الزنكوغراف ، حرف البناء وما يتبعها ، الصناعات الميكانيكية وتوابعها ، أعمال التلغراف والتليفون ، تحسين الخطوط ، أعمال الطبخ ، عمل الحلوى والفطاير ،

والغسيل والمكوى ، التفصيل والخياطة وأشغال الابرة ، صناعة المشمع وأدوات النظافة ، تعليم الحكيمات والممرضات ، الآلة الكاتبة والاختزال ، المراسلات التجارية ، مبادىء المحاسبة ومسك الدفاتر ، صناعة العاج ، الموسيقى ، صناعة الجلود والأحذية ، شنط السيدات ، عمل الكراسى ، التمثيل والسينما ، ...الخ الخ.

إلا أن هذه الحرف والصناعات رغم دراستها لم يشتغل بها الذين تعلموها ولا يزاولها إلا الجهلاء أو الأجانب فيجب تعديل نظم التعليم والاهتمام بالتدريب وإيجاد الوسائل التى تكفل لمتعلمى تلك المهن والحرف والاشتغال بها واستفادة الأمة من ثمرة تعليمهم .

إدارة الصناعات الصغيرة بوزارة التجارة : التصنيع الريفى : — أوصى المجلس الأعلى لشؤون العمال والفلاحين وزارة التجارة بضرورة العمل على التصنيع الريفى فى القرى ووافق مجلس الوزارة فى ٦ مايو سنة ١٩٤٦ على إنشاء إدارة خاصة للصناعات الصغرى تشرف على ذلك وفعلا أعدت مشروعات صناعية لاستغلال أوقات فراغ القرويين وفى النية تعميم ذلك بانشاء نظام مجموعات قروية فيخصص لكل مجموعة « مركز تدريب صناعى لنشر الصناعات الريفية وهى على نوعين بعضها صالح للرجال وبعضها خاص للسيدات ومن أمثلة النوع الأول (١) نسيج القطن والحرير والكتان (٢) غزل ونسج الصوف مثل التلافيح والشيلان والبطاطين (٣) عمل الكتان إلى حبال ودوبارة (٤) صناعة الفخار (٥) النجارة (٦) الصباغة (٧) صناعة القش والسمار (٨) صناعة الجلود المزخرفة اى حافظات النقود ومن بين صناعات النوع النوع الثانى نذكر الآتى : — (١) عمل السجاد والكليم (٢) حوص الطرابيش (٣) تجهيز الخيوط للنسيج (٤) الخياطة وأشغال الابره (٥) الجلود المزخرفة أى حقائب السيدات والقفازات (٦) صناعة الزهور الصناعية .

المدارس النموذجية والمكاتب الريفية : العمل على نشر أساليب الزراعة الحديثة وخصوصا الصناعات الزراعية وبعض الصناعات والحرف البسيطة

عن طريق تعميم المكاتب الزراعية والمكاتب الصناعية وقد استقر رأى وزارة المعارف على تعميم المدارس النموذجية يتعلم فيها الطالب ست سنوات تعليما يجارى التعليم الابتدائى مع اعداده لتعليم الحرف واستقر رأى المجلس الأعلى لشئون العمال والفلاحين على إنشاء مدرسة ريفية بجوار كل مركز اجتماعى أى لكل عشرة آلاف نسمة .

حرف يجب أن يتعلمها كل الشعب : يجب أن يكون لكل فلاح نول أو أنوال لنسج الملابس والأكلمة وتعليم الفلاحين صناعات المخللات واستخراج الجبن الشائعة والزبدة وكذلك الـكى والغسيل وعمل الحذاء الشعبى .

الاكثار من مدارس الحرف : — بعد وضع سياسة مثمرة للتعليم والتدريب وإيجاد هيئة منظمة تضمن اشتغال المتعلمين المدربين فى الأعمال التى حذقوها يبقى علينا أن نكثر من مدارس الحرف حتى تصبح مزاولة كل الحرف والصناعات اليدوية على أساس على حديث وعملها ممكنة فى مصر فتنشأ مدارس للحرفة التريزية ، الفنادق ، تنظيم المحلات التجارية ، صناعة عربات القطارات والسيارات ، تعليم عمال وعاملات البيع والطهى ... الخ ويكون ذلك تحت اشراف وزارة التجارة وتعضيد أصحاب المحلات التجارية والورش الصناعية والغرف التجارية واتحاد الصناعات والمدارس الفنية ونقابات العمال والنقابات والهيئات التى يهمها هذا الأمر ويجب ألا نألوا جهداً فى جلب العمال المهرة أو ارسال البعثات للخارج وتمويل وتشجيع الهيئات التى تعمل على ذلك حتى نضمن وجود عمال مدربين ومهيأين لمزاولة كل الحرف والصناعات اليدوية بما يفيد الأمة ويفيد القائمين بها من أبناء مصر .

الفصل الثالث

الصناعات الزراعية

حيث أن الزراعة هي عماد ثروتنا فيجب أن نهتم أشد الاهتمام بالصناعات الزراعية خصوصا والصناعات التي تعتمد على الزراعة وهذه لا تقع تحت حصر وأذكر منها على سبيل المثال طحن الحبوب ، صناعة المكرونة ، صناعة النشاء ضرب الأرز ،حلج الأقطان ، عصر الزيوت ، صناعة السكر ، صناعة الألبان صناعة الغزل والنسيج ، والعسل والشمع ، الحرير وصناعة الحلوى والشيكولاته تجفيف البلح العجوة ، عمل الشربات والمياه الغازية ، صناعة الخل والسبرتو ، المربى والجيلي والمرملاد ، صناعة الصابون والكسب، دبغ الجلود والفراء والصناعات الجلدية ، صناعة المخللات ولا سيما الزيتون ، الخضر والفاكهة المحفوظة ، استخراج الروائح ،مستحضرات التجميل والزينة ، صناعة الصلصة ، صناعة الاسمدة ، صناعة الآلات الزراعية ، الاستفادة من مخلفات الريف ، تحويل القش والحطب إلى مواد صناعية كمادة السليلوز التي هي أساس صناعة الورق والحرير الصناعي .. الخ . . . الخ .

كل هذه الصناعات وما أكثرها يجب أن تقوم بها جميعها وعلى أتم وجه

الفصل الرابع

الأعمال التجارية

كانت التجارة ولازالت هي أهم السبل للتعارف بين الشعوب وتعاونها ولانصراف المصريين عن الأعمال التجارية والصناعية استأثر بهذا الباب على شدة أهميته الأجانب ويجب للصالح العام أن يتغير الحال ويقود المصريون

دقة الأمور التجارية والصناعية فى بلادهم وسأتكلم عن التجارة الخارجية لأهميتها فى موضوعين كالآتى :

الصادرات : يتضح من الاحصاءات أن القطن ومنتجاته تشمل معظم الصادرات فبلغت قيمتها ٣٢ مليون جنيها سنة ١٩٣٧ بينما كانت جملة الصادرات ٣٩ مليون جنيها ويليه البصل ويبلغ المصدر ٦٤٥٠٠٠ جنيها وتعتبر مصر ثالثة دول العالم فى تصدير البصل ثم الأرز ٣٤٦٠٠٠ جنيها والقطن ١١٧٠٠٠ جنيها الباقى يشمل أصناف بسيطة

الواردات : يقوم بهذه المستوردين وممثلى الفبارك والقومسيونجية ويليهم تجار الجملة ونصف الجملة وتجار التجزئه يضاف إلى ذلك أسواق الخضر والفاكهة والحبوب والبورصات

ضرورة اشتغال المصريين بالتجارة : موقع مصر الجغرافى ومركزها بين شعوب الشرق والغرب ومركزها الجغرافى فى وسط العالم يسمح لها أن تكون أكبر دولة تجارية هذا بالنسبة للتجارة الخارجية وأما بالنسبة للتجارة الداخلية وأعمال التصدير والاستيراد ومعظم التجارة فيجب أن يقوم بها الشبان المتعلمون إذ لا يزاول هذه الأعمال إلا الأجانب والجهلة من المصريين وهو أمر أصبح ضرره أكثر من نفعه والأمر يتطلب القيام بتدريب الشبان المتعلمين وايجاد الهيئات التى تساعدهم لسلوك باب الحياة العملية والانخراط فيها ونشر الكتب والاحصاءات الموضحه لمتوسط أرباح أنواع التجارة والصناعة والاهتمام بالدراسة العملية والدراسة العلمية المثمرة .... الخ الخ

الفصل الخامس

تحويل مصر إلى دولة صناعية وتجارية كبرى

ضرورة الاشتغال بالصناعة والتجارة : تبلغ مساحة الأرض المزروعة ٥٨٣٢٠٠٠ فدان ويبلغ عدد السكان ١٩٦١٤٠٠٠ فالأرض لاتحتاج أكثر من ربع عدد القادرين على العمل وأما ثلاث ارباع الباقين فيجب أن نوجد لهم أعمالا ولن يكون ذلك إلا بتحويل مصر إلى دولة صناعية وتجارية كبرى ، ولاسيما أن الظروف كلها تلائم ذلك كما سأوضح ذلك فيما بعد

العقلية الصناعية والتجارية والعقلية الزراعية : استثمار الأموال ليس قاصراً على الزراعة والمبانى كما يعتقد معظم المصريون فلا شك أن استثمار الف جنيه فى فدانين من الأرض يأتى بربح أقل بكثير من استثمار هذا المبلغ فى تجارة من التجارات أو صناعة من الصناعات وأقرر تلك الحقيقة بعد أن خبرت آلاف النواحى فى الحياة العملية وتؤكدها الدراسات النظرية وقد آمن بهذه الحقيقة كل الدول الصناعية والتجارية الحديثة فسخرت العلوم والفنون لخدمة التجارة والصناعة وإن كانت مصر تفخر بخصب أرضها فإن أنواع التجارات والصناعات المؤسسة تأسيسا حديثا جعل هذه الميزة معدومة وبالاختصار نقرر أن مصر لازالت على اعتقادها القديم أى إيمان معظم المصريين بان الزراعة والمبانى هما مصادر الايراد الهامة وساعد على بقاء هذه الآراء القديمة تأخر مصر عدة قرون وخصوبة أرضها وقناعة فلاحيها وجهلهم وتولى الانجليز زمام الأمور بعض الوقت ووضع الحياة التجارية والصناعية فى أيدى الأجانب حتى الآن والاهتمام بالتعليم النظرى دون العناية بالتدريب العملى . . . . الخ . كل هذه كانت حواجز منيعة حالت دون دخول الشبان

المتعلمين إلى ميدان التجارة والصناعة مع أن هذا الميدان فيه حياتهم ومستقبلهم
ظروف مصر تسمح لها بأن تكون من أكبر دول العالم في الصناعة والتجارة

أعتقد اعتقاداً راسخا أن قادة الامة لو أحسنوا توجيهها وتكاتفت معهم الأمة فقراؤها واغنياؤها والمتعلمون منهم والمدربون لن تمر عشرون سنة كاملة حتى تكون مصر فى طليعة الأمم الصناعية والتجارية ولتوضيح ذلك أذكر الآتى :

أن ثمن أى سلعة صناعية يشمل المواد الخام التى تصنع منها والمواد اللازمة لإدارة الآلات وأجور العمال وبقية المصاريف الأخرى ولا شك أن السلع المصنوعة باتقان يكون توزيعها قاصراً على أقلها ثمنا أى أقلها تكاليف فاذا علمنا أن مركز مصر يسمح لها بأن يكون كل مصروف من مصاريف التكاليف الصناعية أقل منه فى بقية الدول لعلمنا أن مركز مصر يسمح لها أن تصبح أحسن بلد صناعية وفيما يلى توضيح ذلك :

[أولا] المواد الأولية : وسأتكلم عنها بالاختصار فيما يلى :

(ا) المواد الاولية فى مصر : مصر بلد زراعى ولذلك فهى منبع للمواد الخام إذ يزرع بها القطن والحبوب ومعظم المحاصيل الزراعية ويجب تحويل كل هذه المنتجات إلى صناعات لتحويلها ثم تصريفها

(ب) المواد الأولية تحيط بمصر : معظم المواد الخام اللازمة للصناعة تجلب من المناطق الاستوائية ومنطقة الاحراش والاستبس ومنطقة البحر الأبيض المتوسط وكلها محيطة بمصر وتعتبر مصر بحسب موقعها الجغرافى أقرب الدول اليها ويجب العمل على إنشاء الصناعات اللازمة لها توفيراً للمصاريف نقلها إلى أوربا وأمريكا

الحديد والصلب : كانت مصر كما زعم البعض محرومة من الحديد والصلب وكان يمكن التغلب على ذلك باستيراد الآلات اللازمة لانشاء المصانع كما فعلنا فى إنشاء مصانع حلج الأقطان وآلات الغزل والنسيج وعمل السكر وعصر الزيوت وضرب الأرز وصناعة الورق والسماد والحرير الصناعى ومع ذلك

فهناك خامات الحديد والصلب ثبت أنها من أحسن خامات العالم وذلك بمنطقة أسوان ومنطقة القصير وتعتشم أن نستغله فى إنتاج آلات يخترعها المهندسون المصريون وتقتصر على استهلاكه فى صنع آلات المنتجة وقد عقدت النية على إنشاء مصنع آخر لصهر الحديد والصلب المستعمل القديم لاعادة صنعه والاستفادة منه ويتعشم القائمون بهذه الأعمال بعد إقامة المصانع اللازمة وقد شرع فى تأسيسها جميعا أن تكتفى مصر نفسها من هذه الخامات وبذلك تصبح من الدول الصناعية لتوافر الخامات بها

[ثانيا] الوقود والقوة المحركة : تكلمنا عن وجود الحديد والصلب الكافى لقيام الصناعة المصرية ونتكلم عن الباقى فيما يلى :

مقدمة . الآلات ثلاث أنواع (١) الآلات البخارية وتعتمد على الفحم فى فى إدارتها (٢) آلات الاحتراق الداخلى وتعتمد على البترول فى ادارتها (٣) آلات كهربائية وتعتمد على الكهرباء فى ادارتها .

ولما كانت الالات البخارية قد انقرض عهدها وأخذت فى الذبول فانها لايهمنا ولكن إذا كان هناك بعض آلات بخارية فقد أمكن الاستعاضة عن الفحم باستخدام الكسب وهو مادة متوفرة فى مصر وسعرها الحرارى أشد بكثير من الفحم وكذلك يمكن استخراجه من منتجات آبار البترول

(ا) توافر البترول : المادة اللازمة لادارة آلات الاحتراق الداخلى هى البترول وفى مصر عـــدة آبار للبترول وقد اكتشف أخيراً آبار أخرى فى سنة ١٩٤٩ وقدر الخبراء أن مصر يمكنها أن تكتفى نفسها من البترول وينتظر الباحثون عدة آبار أخرى وقد نشرت مجلة أمريكية عقب اكتشاف آبار البترول فى سنة ١٩٤٩ أن مصر ستصبح أكبر دولة صناعية فى الشرق

(ب) بترول العالم . وإذا أضفنا إلى ماتقدم أن مصر يوجد بجوارها أغنى مناطق البترول فى جزيرة العرب والعراق وغيرها وكلها قريبة من مصر وتربطها بمصر أقوى روابط الاخاء والمحبة لانتظرنا لمصر الخير العميم

[ثالثاً] الكهرباء : الكهرباء إذا توافرت تكون أرخص القوى المحركة للآلات الكهربائية وتقرر أن مصر فيها ما يسمح بجعل الكهرباء تعم فائدته القطر جميعه
مقدمة : يمكن تزويد مصر بالكهرباء من خزان أسوان واستغلال مياه الشلال الثاني ومنخفض القطارة والقناطر الممتدة على النيل وسأتكلم عن بعضها باختصار فيما يأتي :

١ — محطة كهرباء بخزان اسوان : بدأت الحكومة فعلا فى استغلال ذلك المشروع الذى بدأ بحثه سنة ١٩١٢ وينتظر بدء توليد الكهرباء منه سنة ١٩٥٣ ويقدر مبلغ مقدار الكهرباء المتولدة منه ٢٠٠٠ مليون كيلووات ساعة

٢ — توليد الكهرباء من الشلال الثاني بوادى حلفا : تشرع وزارة الأشغال الآن فى وضع المشاريع الخاصة بتوليد الكهرباء من الشلال الثاني

٣ — مشروع منخفض القطارة : وهو المكان الذى شهد معركة العلمين ويبلغ متوسط عمق المنخفض ٦٠ متراً وبه جزء منخفض إلى ١٣٤ متراً وهى أوطأ بقعة عرفت للآن فى أفريقيا ويرجع اكتشافه إلى سنة ١٩٢٧ والأمر لا يحتاج إلا لتوصيل مياه البحر الأبيض المتوسط إلى المنخفض مسافة ٦٥ كيلو متر وقدرت تكاليف المشروع فى وقت ما بمبلغ ½ ١٧ مليون جنيها وهو مبلغ لا قيمة له بالنسبة للفائدة العظيمة المنتظرة اذ قدر له انتاج ٥٥ الف كيلوات تكفى لاستغلال الكهرباء فى ادارة محطات الصرف وكهربة السكك الحديدية بالوجه البحرى واضاءة الوجه البحرى والقبلى لغاية بنى سويف

٤ — توليد الكهرباء فى القناطر الممتدة على النيل : وتكون هذه محطات تقوية وذلك فى السدود والقناطر الممتدة على النيل حتى تعم الكهرباء وذلك بعد مراعاة تعلية خزان اسوان وقناطر اسنا ووادى الريان .

وفى نية ادارة القوى الكهربائية ربط هذه المحطات بشبكة من الأسلاك ضمان تعميم الكهرباء فى القطر المصرى

[ثالثاً] الاجور والعمال : قررنا فيما سبق أن أجر الفلاح المصرى زهيد جداً إذ يبلغ ٢ — ٤ قروش يومياً قبل الحرب مع ضرورة انقطاعه عن العمل عدة أيام فى الشهر بينما كان متوسط العامل الانجليزى ١٢ جنيهاً فى الشهر والمعروف أن أجر العامل الانجليزى أقل من أجر العامل الأمريكى والاسترالى ومعنى ذلك بعبارة أوضح أن المصنع الذى لا يربح شلناً واحداً فى انجلترا أو امريكا وينقل إلى مصر يحقق ارباحا طائلة فى مصر بسبب اجور العمال فمثلا لو نقل مصنع نسيج فى لانكشير لأنه لا يجنى ارباحا بتاتا واشترته شركة نسيج مصرية وكان عدد عمال المصنع ١٢ الف عامل وثمن شراء المصنع مليون جنيه مثلا فان نقله إلى مصر يضمن له ربحا من الأجور الصناعية فقط ١٥٨٤٠٠٠ جنيهاً أى اكثر من مليون ونصف جنيه والأمر لا يتطلب سوى العناية لتدريب العمال وايجاد طبقة ممتازة من المهندسين والمديرين وسأعالج ذلك باختصار فيما بعد .

[رابعاً] بقية المصاريف ومستوى المعيشة : تكلمت عن المواد الخام وتكاليف القوة المحركة وأجور العمال والمهايا وهذه بلاشك معظم المصروفات الصناعية ولا يتبقى إلا مصاريف أخرى بسيطة وستكون بلاشك زهيدة جداً لانخفاض مستوى المعيشة والدخل فى مصر وقد قررت فيما سبق أنه ظهر مقالة بمجلة الايكونومست Economist سنة ١٩٣٦ يقرر كاتبها ان متوسط دخل الفرد فى مصر عشرة جنيهات فى السنة بينما يبلغ فى انجلترا مائة جنيه وهذا مقياس صادق يؤكد أن المصاريف فى مصر أبسط بكثير منها فى أوربا وامريكا

[خامساً] الأسواق : تحيط بمصر دول الشرق والغرب ولعلها فى أحسن موقع تجارى فى العالم وأهم ميزة تتمتع بها مصر أنها دولة شرقية تربطها بدول الشرق كل روابط الحب والاخاء واعتقد انهم يفضلون المنتجات والصناعات المصرية عن المنتجات الأوروبية والأمريكية لأن مصر تفهم أذواقهم وعاداتهم

ولا ينقصها إلا العمل بعد تدريب بسيط وكذلك تدريب العمال والفنيين كما سبق توضيحه .

تمويل هذه المشروعات : مسألة سهلة فثروات ضخمة مستخدمة فى الأراضى الزراعية ومصلحة ملاكها تقضى باستخدام جانب منها فى المشاريع التجارية والصناعية لأنها أكثر ربحا لهم ويكفى أن نقرر أنه يوجد ١٨٠٠ شخص يملكون ١٠٥٩٠٠٠ يدفع كل منهم ضريبة أطيان زراعية أكثر من ٢٠٠ مائتى جنيه سنويا ويمكن للحكومة أن تساعد هؤلاء الأغنياء بشراء جزء من أراضيهم يستخدم فى جعل مصر من أكبر دول العالم الصناعية ويصبح ملاك هذه الشركات فى درجة رخاء أحسن مما هم عليه الآن وبهذه المناسبة أذكر أن بعض الدول سنت تشريعات بخصوص الملكيات الكبيرة بأن اشترت الحكومة أجزاء من الملكيات الواسعة لتوزيعها على صغار المزارعين ومن أمثلة هذه الدول نيوزيلندا ورومانيا منذ أكثر من ثلاثين سنة مضت وقد نجحت رومانيا بعد سلوك هذا السبيل مباشرة فى إيجاد أموال طائلة كونت بها صروح مجدها الصناعى والتجارى مع أنها كانت أقل وأضعف من مصر إذا لم يتكون بها أول بنك عقارى إلا بشق الأنفس وكان ذلك سنة ١٨٧٤ وبنك اصدار العملة الورقية سنة ١٨٨٠ .

الأرصدة الاسترلينية : ويمكن لمصر بمنتهى السهولة جلب آلات لاقامة مصانع بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيها وهو يكفى لتأسيس صناعات قيمتها ضعف بل أضعاف هذا الرقم لأن مصر لها أرصدة استرلينية تزيد عن تلك القيمة ومع ذلك فتمويل الحروب الحديثة أظهر للعالم سياسات نقدية تثير الدهشة فمثلا بلغت نفقات الحرب فى فرنسا سنة ١٩١٤ — سنة ١٩١٨ ١٧٠,٦ مليار فرنك فبينما لم تتجاوز الايرادات العامه ٢٦ مليار وسلكت كل دولة من الدول المتحاربة سبلا خاصة فى تمويل الحرب وما تتطلبه من أموال طائلة وبعد ذلك

فى جميع النواحى لمركزهم المالى والاجتماعى ولكن جعل الاغنياء قادة فى الميدان الاقتصادى ولاسيا الحياة الصناعية والتجارية يكاد يكون ضرورة للأمور الآتية :

١ — الأمة تسير وراء أغنيائها بدون وعى حسب ماسبق ذكره :

٢ — الأغنياء قادرون على توجيه الحكومة وجعلها تصدر التشريعات وتنشأ كل النظم اللازمة لرقى التجارة والصناعة إذا كان لهم صالح فى ذلك لما لهم من نفوذ عظيم فى التشريع وتوجيه الحكومة حسب رغبتهم .

٣ — التجارة والصناعة تشبه فى الزراعة حدائق الفاكهة أى يتطلب الأمر صرف مصاريف وانتظار وقت حتى تثمر الحديقة فلذلك لابد من الانتظار مدة بعـــدها يأتى المشروع الصناعى والتجارى بالفوائد المرجوة منه لأن المشروع يتطلب خلاف مدة الإنشاء والتأسيس مدة تسمى مدة التجارب وهى السنوات الأولى فى حياة المشروع الصناعى أو التجارى ولا يمكن أن يتحمل ذلك سوى الأغنياء لأنهم أقدر على تحمل هذه الأعباء والانتظار بعض الوقت بدون أن يحصلوا على فوائد عاجلة .

٤ — للأغنياء موارد كثيرة للرزق ولو خصصوا جانبا من أموالهم لاستغلاله فى الصناعة والتجارة فلا يزال لديهم أموال أخرى وهذا يجعلهم أكثر شجاعة وثباتا وقدرة على المنافسة فى الميدان .

إخراج الأفكار إلى عالم الوجود : يجب الدعاية لتعليم الناس استثمار أموالهم فى شراء الأسهم والسندات الخاصة بالشركات المساهمة الكبرى التى ستقوم بكافة الأعمال التجارية والصناعية اللازمة ومصر تصلح فيها كل الصناعات والتجارات وقد سبق دراسة عدد كاف منها وما علينا الآن سوى التنفيذ هذا بخلاف وجود آلاف من حملة شهادات الدراسات الجامعية فى الهندسة والعلوم والصيدلة والزراعة والتجارة ولاشك أن الكفايات العلمية موجودة بكثرة

ولا ينقصها إلا العمل بعد تدريب بسيط وكذلك تدريب العمال والفنيين كما سبق توضيحه .

تمويل هذه المشروعات : مسألة سهلة فثروات ضخمة مستخدمة فى الأراضى الزراعية ومصلحة ملاكها تقضى باستخدام جانب منها فى المشاريع التجارية والصناعية لأنها أكثر ربحا لهم ويكفى أن نقرر أنه يوجد ١٨٠٠ شخص يملكون ١٠٥٩٠٠٠ يدفع كل منهم ضريبة أطيان زراعية أكثر من ٢٠٠ مائتى جنيه سنويا ويمكن للحكومة أن تساعد هؤلاء الأغنياء بشراء جزء من أراضيهم يستخدم فى جعل مصر من أكبر دول العالم الصناعية ويصبح ملاك هذه الشركات فى درجة رخاء أحسن مما هم عليه الآن وبهذه المناسبة أذكر أن بعض الدول سنت تشريعات بخصوص الملكيات الكبيرة بأن اشترت الحكومة أجزاء من الملكيات الواسعة لتوزيعها على صغار المزارعين ومن أمثلة هذه الدول نيوزيلندا ورومانيا منذ أكثر من ثلاثين سنة مضت وقد نجحت رومانيا بعد سلوك هذا السبيل مباشرة فى إيجاد أموال طائلة كونت بها صروح مجدها الصناعى والتجارى مع أنها كانت أقل وأضعف من مصر إذا لم يتكون بها أول بنك عقارى إلا بشق الأنفس وكان ذلك سنة ١٨٧٤ وبنك اصدار العملة الورقية سنة ١٨٨٠ .

الأرصدة الاسترلينية : ويمكن لمصر بمنتهى السهولة جلب آلات لاقامة مصانع بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيها وهو يكفى لتأسيس صناعات قيمتها ضعف بل أضعاف هذا الرقم لأن مصر لها أرصدة استرلينية تزيد عن تلك القيمة ومع ذلك فتمويل الحروب الحديثة أظهر للعالم سياسات نقدية تثير الدهشة فمثلا بلغت نفقات الحرب فى فرنسا سنة ١٩١٤ — سنة ١٩١٨ ١٧٠,٦ مليار فرنك فبينما لم تتجاوز الايرادات العامه ٢٦ مليار وسلكت كل دولة من الدول المتحاربة سبلا خاصة فى تمويل الحرب وما تتطلبه من أموال طائلة وبعد ذلك

تتبعها الملايين العديدة من الأموال اللازمة لتعمير المدن والمصانع المخربة وإعانة مشوهى الحرب ومنح التعويضات العديدة لكل هذه الأمور وإننى لا اذكرها إلا لأوضح تجارب الدول فى النظم والسياسات النقدية التى تسلكها واعتقد أن هذه الدول إذا كانت قد صرفت الملايين من الجنيهات والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة فى الخراب والتدمير فيجب على مصر أن تنفقها راضية مرضية للتعمير والوثوب بها إلى الصف الأول بين دول العالم. نعم يجب أن تتدخل الحكومة ويساعدها الأغنياء وآلاف العمال على انشاء الصناعات المصرية الكافية للاجهاز على الفقر والقضاء عليه من ربوع الوادى .

الباب السابع

الحكومة المركزية (الوزارات)

عدم تقدم القرية دليل على ضرورة تغيير الاسلوب الحكومى : تقوم الحكومة المصرية بآلاف الأعمال ولأخذ صورة بسيطة عنها يمكن قراءة تقويم الحكومة وهو مؤلف يناهز الف صفحة وكذا ميزانية الدولة والحساب الختامى والرجوع لمطبوعات الحكومة وهى مكتبة من أضخم المكاتب وتقوم بتلك الأعمال وزارات ومصالح ومراقبات وإدارات وأقلام ومكاتب الحكومه وقد بلغ عدد الموظفين سنة ١٩٤٤ من الدرجة الثامنة فأعلى ٥٢٥٣٦ موظف ويضاف إلى ذلك أضعاف هذا العدد وهم الموظفين الغير مقيدين على درجات وعساكر البوليس والجيش والخدمة السايرة والخفراء وتصرف الميزانية سنويا ما يزيد عن المائة مليون جنيه فقد بلغت مصاريف الدولة حسب ميزانية سنة ١٩٤٩ ١٦٣٨٠٥٥٠٠ جنيها ومع ذلك لازالت القرية أو بالأخرى ٨٠٪ من سكان مصر لايشعرون بشيء من هذه الخدمات ولم يصلهم إلا قبس ضئيل من نور الحياة فى القرن العشرين وهذا دليل قاطع على أن الأمر يتطلب علاجا حاسما سريعا فلا تلقى هذه الجهود والأموال الطائلة فى ميدان لا يأتى بفوائد توازى هذه الأموال والجهود — نعم تشكو الأمة وجميع من فيها من موظفين ورؤساء حاكمون ومحكومون من النظام ويطلقون عليه الاسلوب الحكومى والروتين الحكومى حتى أصبح معنى هاتين الكلمتين فى مخيلة جميع الناس التمسك بالشكليات المضيعة للمال والمصالح .

ليست العلة زيادة المرتبات : فتصور موظفا كان راتبه ١٠٠ جنيها فى الشهر سنة ١٩٣٨ واستمر إلى الآن فى درجته فإن هذه الدرجة بالذات بعد كادر سنة ١٩٣٩ أصبح راتبها ٣/٤ ما كانت عليه قبل كادر سنة ١٩٣٩ أى تصبح ٧٥ جنيه لأن كادر سنة ١٩٣٩ خفض ٢٥ ٪ من متوسط مربوط الدرجات ثم أتت الحرب الأخيرة فانخفض قيمة الجنيه إلى مايعادل ربع قيمته الحقيقية أى قوته الشرائية قبل الحرب فكأن راتبه الحقيقى أصبح ٧٥/٤ : ٣/٤ ١٨ جنيه فإذا علمنا أن غلاء المعيشة لا يزيد عن ١٥ ٪ تقريبا من الماهية الأصلية لعلمنا أن مرتب هـــذا الشخص انخفض إلى ٢٠ جنيها فقط ومع كل ذلك فلازال الأمر على ما كان عليه مما يقطع الشك بأن علة المرتبات ليست هى سبب سوء النظام ولكن الأساس نفسه يحتاج للتغيير .

سوء النظام هو أهم علة : هناك موظفون يشتغلون بأعباء لا يمكن لأضعاف عددهم انجازها وفق المطلوب وهناك آلاف الموظفين لاعمل لهم أو لهم عمل يمكن مع تغير النظام الإستغناء عنه وكلا الأمرين خطر ففى الأول ضياع مصالح الناس وفى الثانى ضياع أموال الحكومة التى هى ملك للجميع وقد يكون الفساد الأول أشد بكثير من الثانى عكس مايتصور البعض .

سبب الفساد يرجع لتاريخ التأسيس : يرجع انشاء مجلس الوزراء إلى ديكريتو مايو سنة ١٨٧٦ ونوفمبر سنة ١٨٧٦ وفى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ شكلت أول وزارة مسئولة وقد قام بتأسيس الوزارات والمصالح الحكومية عدد كبير من الأجانب أحضرتهم الحكومة وبعد مادخل الانجليز مصر كان الموظفون الأجانب عموما والانجليز خصوصا يشغلون معظم الدرجات العليا وتشاركهم نسبة بسيطة من المصريين الذين شكلوهم وفق رغباتهم وإليك احصائية لبعض كبار الموظفين فى بعض المصالح المتغلغلة فى شئون الناس

المصلحة	الزراعة	المساحة	الرى	الصحة	المناجم	الحدود	الفنارات
انجليز	٢٠	٢٩	٢٦	٢٥	٧	١٩	١٧
أجانب	١	صفر	١	٣	صفر	صفر	٦
مصريين	٦	صفر	١١	١٠	صفر	صفر	١

أى وجود ١٤٣ موظف انجليزى يقابلهم ١١ أجنبى ، ٢٨ مصرى وقد بلغ الحال سنة ١٩١٨ أن أنشىء فى لندن قومسيون طى مهمته الكشف على راغبى التوظف فى مصر وفى المدة من ١٦ اغسطس سنة ١٩١٨ إلى أول سبتمبر سنة ١٩١٨ أى ثلاث اسابيع تقدم للقوسيون ١٣٣ شاب انجليزى

ولاشك أن هؤلاء الانجليز أسسوا بعض الوزارات والمصالح الحكومية بصورة تخدم الاستعمار وقد اتقنوا بحق هذه الصناعة أما حسنى النية من الانجليز والاجانب عموما فيكفى أن اقرر أنهم اجانب وللأجانب مصالح مالية فى القطر المصرى ولاشك أن هناك فرقا شاسعا بين عقلية المصرى العارف لدقائق بلاده ومصالحها والأجنبى مهما كانت كفاءته والحكومة يجب أن تتأسس بما يلائم حالة الأمة وبعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ خرج الانجليز وكل الموظفين الأجانب ابتداء من سنة ١٩٢٣ دون سابق استعداد وكانت مصر تملأ هذه المراكز بمصريين دون أن تعد العدة لذلك فشغل هذه المناصب أناس بعضهم صالح وبعضهم لا يصلح وكان واجب الأمة يقتضى عدم الاحتجاج لاسكات افواه الأنجليز والمعارضين ولاثبات أن المصريين يصلحون لادارة شئونهم بأنفسهم ولعنة الله على الاستعمار وآثاره :

بعد ذلك مررنا بدور التجارب ولابد للمجرب من أن يخطىء إذ ملأنا المناصب العليا بخريجى البعثات عقب عودتهم فكانوا يشغلون الدرجات العليا أى يبدأون من الدرجة الخامسة ولا يلبثون أن يرقوا إلى الدرجة الرابعة حتى صارت معظم هذه الدرجات قاصرة على خريجى البعثات مع أن سياسة التعليم

قد أحكم الأنجليز دس السم فيها ولاشك أن شغل موظف لدرجة كبيرة دون الالمام بما يتم فى الدرجات الدنيا لعيب خطير فى الادارة لانها اليد التنفيذية وقد بلغ مجموع موظفى الدرجات الثامنة والسابعة والسادسة إلى مجموع الدرجات فى سنة ١٩٤٤ ٩٠ ٪ أى $\frac{٤٦٥١٣}{٥٢٥٣٦}$ فكأن عمل هؤلاء يتم تحت رياستهم وكان الأولى ضرورة الالمام بأعمال هذه الأغلبية الساحقة ولو أسابيع قليلة حتى يكون حكمهم صحيحا عندما يديروا تلك المناصب وبسبب هذه الغلطة لم يتغير النظام الحكومى وبقى كما كان عليه قديما من فساد

إصلاح الروتين الحكومى فى الدول الراقية : ذكرت عيوب الادارة الحكومية فى مصر وهى عيوب خاصة ولكن لاشك أن النظام الحكومى فى كل دول العالم كان مليئا بالعيوب الخطيرة التى لمستها الدول العظمى وحاولت اصلاحها لتجارى تطور الزمن ولاسيما تطور نظم ادارة الاعمال التجارية والصناعية وسأذكر فيما يلى مثالين لدولتين من أعظم دول العالم

[أولا] الولايات المتحدة : أول لجنة من هذا القبيل لفحص الادارة الحكومية فى مجموعها أنشأتها الولايات المتحدة بناء على طلب الرئيس Taft فى يونيو سنة ١٩١٠ حيث طلب من البرلمان فتح اعتماد عالى ليمكن الرئيس من استخدام هيئة الخبراء والمحاسبين ممن تدربوا فى الحياة الحكومية أو الحياة التجارية ليفحصوا أساليب العمل فى المصالح الحكومية ويقترحوا على البرلمان التشريع الذى يروه موصلا للتغييرات التى يحبذونها وهذه اللجنة هى التى عرفت باسم لجنة الاقتصاد والكفاءة Comission of econsmy & efficieney وكونت من عدد قليل من المتخصصين الذين ربطت لهم أجور عالية مقابل تكريس وقتهم ومواهبهم على هذه المهمة وقد أخرجت تقارير قيمة وانجزت إصلاحات عظيمة وفى سنة ١٩١٢ طلب الرئيس من مجلس النواب الموافقة على تحويل هذه اللجنة المؤقتة إلى لجنة دائمة تكون على الدوام حلقة اتصال بين دوائر

العمل الحكومى ودوائر العمل الحر وتدرس كل ابتكارات العلم المؤدية إلى اختصار عناء العمل مع الاجادة والسرعة فى انجازه والقصد فى النفقة التى تتبعها الدوائر الحرة وتنقلها إلى الدوائر الحكومية واليك ماورد فى رسالة الرئيس حيث قال فى البرلمان . . « أن الأعمال التى تتولاها الحكومة يتسع نطاقها كل يوم وإلى الآن لم تقم دولة بتحقيق كامل عن الأساليب المتبعة فى انجاز الاعمال الحكومية . . . وانى مقتنع بأننا لن نصل الا إلى نتائج جزئية . . . . . وأن معضلة الحصول على ادارة صالحة ليست من المسائل التى تحل دفعة واحدة وفى وقت واحد بل هى معضلة مستمرة الوجود دائمة التجديد »

ثانيا انجلترا : فى سنة ١٩١٨ تألفت فى انجلترا لجنة على أثر انتهاء الحرب الكبرى من البرلمان الانجليزى مكونة من أساطين العلماء ورجال القانون الادارى وعالجت تغيير أساليب العمل فى الدوائر الحكومية وتقسيم العمل بين الهيئات الادارية المختلفة وسطرت تقريراً نفيسا

[Report of the machineiy of government commiteé 1918]

هذا هوما اتبعته الدول الراقية لبلوغ درجة الكمال وأما مصر فكانت أولى بذلك العمل لاقتلاع جذور الفساد وحتى تستفيد من جهود موظفى الدولة ومصاريف الحكومة السنوية وعدد الأولى مئات الالوف من الاشخاص والثانية مئات الملايين من الجنيهات

وسائل الاصلاح موجودة فى مصر : لقد حدثت تطورات هامة تسمح لمصر الآن أن تفكر فى إصلاح وترميم كل النظام الحكومى وبيان ذلك باختصار:

١ — أدار المصريون الاداة الحكومية بأنفسهم واثبتوا جدارة تفوق جدارة الأجانب حينما كانوا يديرونها .

٢ — مجلس الدولة تأسس وقد زاول أعمال من سنة ١٩٤٦

٣ — ديوان المحاسبة تأسس وزاول أعماله من سنة ١٩٤٢

٤ ـ تحولت مدرسة التجارة العليا إلى كلية يدرس فيها علم ادارة الاعمال التجارية والصناعية وهو علم وإن كان حديثا بين العلوم إلا أنه تضخم وتفرع

٥ ـ تأسست الجامعة واستكملت العلوم الأساسية فى الاصلاح وهى :

(ا) علم القانون الأدارى واصبح موضع دراسة متسعة (ب) علوم المالية (حـ) علوم المحاسبة (د) علم المراجعة وكل هذه أصبحت موضع دراسات عليا

٦ ـ قيام معهد عال بتدريس علم « نظم وحسابات الحكومة » وله مؤلف ضخم وأصبح هذا العلم موضع دراسة عليا أيضا

٧ ـ قام المصريون بتأسيس عدد محترم من الشركات المساهمة ذات الادارة المصرية الصميمة وأصبح بعضها ينازع أكبر الشركات العالمية .

ضرورة الاصلاح : يجب تشكيل لجنة كبيرة تمثل الهيئات المختصة بهذا الموضوع بعضها نظرى فقط وبعضها عملى فقط وبعضها حكومى أى لجنة تمثل الهيئات الآتية :

(١) الاساتذة المختصين بالدراسات العليا فى علوم إدارة الأعمال التجارية ونظم حسابات الحكومة والمحاسبة والمراجعة والقانون الأدارى والمالية العامة والجانب الحكومى يمثله (١) ديوان المحاسبة (٢) مجلس الدولة (٣) مراقبة الميزانية بوزارة المالية (٤) مراقبة عموم الحسابات (٥) المراقبة العامة للادارة والتوريدات فى وزارة المالية بما يتبعها من (ا) إدارة الحسابات المالية (ب) إدارة الخزانة (حـ) دار المعاشات (د) مراقبة حسابات ومشتريات الحكومة وكذلك إدارة المخازن بالوزارات المختلفة وأما الجانب الحر فيمثله القائمون بوضع نظم الشركات المساهمة ومديرو بعض الشركات وخصوصا من ساعدهم الحظ بالاشتغال فى أعمال حكومية قبل توليهم تلك الأعمال وكذلك الاستفادة من بعض الخبراء الاجانب المتخصصين وتبدأ تلك اللجنة الكبرى بوضع السياسات العليا للروتين الحكومى كالآتى :

(أولا) فحص اللوائح المالية الخاصة بالقانون المالى أى الرقابة على أموال الحكومة وطرق تسجيل حساباتها وقد سهل الأمر الآن إذ تمت حركة تجميع حديثة للوائح المالية وكان ذلك سنة ١٩٤١ وعلينا الآن النظر فى سلامتها وانسجامها وتبسيطها بجعلها سهلة وعملية ومثمرة .

(ثانيا) اتباع نفس السياسة فيما يتعلق بحسابات الحكومة وحركة نقودها وضرورة تسهيلها وإحكام الرقابة عليها مع تلك السهولة

(ثالثا) جعل النظام الحديث يسمح بالحصول على الاحصاءات الضرورية وإمكان عمل ميزانية الدولة وحساباتها ومراجعة الحسابات أى عدم احداث تقلقل فى النظام يؤدى لضياع الجهود السابقة وإمكان مقارنة الاحصاءات والميزانيات .

وبعد رسم السياسات التى تحقق ذلك يبدأ فى تقويم النظام الحكومى جميعه وإدخال كل الوسائل المتبعة فى إدارة الأعمال الحرة وخصوصاً الشركات المساهمة أى سرعة العمل مع الإجادة وضمان المراقبة وضغط المصاريف وتوصيل خدمات الحكومة للشعب فتدرس تلك اللجنة تفاصيل كل عمل حكومى وتحوره التحوير الملائم

نعم قد يكون هذا الجهد شاقا إلا أنه شديد الأهمية لأنه على ما أعتقد سيجعل الشعب يستفيد من جهود مئات الآلاف من الموظفين ومئات الملايين من الجنيهات بدلا من ضياعها كما هو الحال الآن وأتمشم أن يراعى فى هذا الأصلاح الأمور الآتية :

١ — خدمة القرى التى تمثل $\frac{3}{4}$ سكان القطر المصرى

٢ — ايصال خدمات الحكومة للشعب عموما والقرى والبنادر البعيدة عن العاصمة خصوصا

٣ — تحقيق العدالة وبين الموظفين فلا يرهق موظف بحيث لا يمكنه انجاز

المطلوب منه فيتضرر الجمهور ولا يترك آخر بدون عمل أو بعمل لا فائدة منه فتضار أموال الحكومة

٤ — التفرقة بين الأعمال بترك كبار الموظفين لرسم السياسات العليا الصالحة والاشراف على الأمور العامة وترك الحرية لبقية الموظفين على أن يكون كل موظف مسئولا عن تصرفاته ويعاقب على تقصيره أى القضاء على مايعبر عنه الشعب ويشكو منه بكلمتى « الروتين الحكومى » ويعبر عنه رجال إدارة الأعمال بأنه فساد نظام المركزية

الخلاصة . أعتقد عن ثقة أن ذلك العمل بعد انجازه سيوفر عدداً كبيراً من الموظفين الزائدين عن حاجة العمل الحكومى الحالى ويمكن تشغيلهم فى خدمات جديدة وخصوصا ماسيتطلبه اصلاح القرى وهو (١) التوسع فى إدارة المجالس القروية وترتيب مراقبتها وتوجيهها والاشراف عليها (٢) توسع الاشراف على الخدمات الاجتماعيـــة بالقرى وتوجيهها والاشراف عليها (٣) التوجيه والأشراف والرقابة والدعاية لتنظيم الجمعيات التعاونية بالقرى (٤) التوجيه والرقابة والاشراف على أعمال العمد ومشايخ الخفراء والخفراء بالقرى (٥) تعميم المجموعات الزراعية وانشاء الغرف الزراعية (٦) تعميم المراكز الاجتماعية والمدارس الريفية (٧) تعميم الوحدات الصحية . . . الخ وفيما يلى أمثلة لبعض الاصلاحات الحكومية على سبيل المثال

أولا

وزارة الأوقاف والأزهر

بالأخلاق تكون الامم وبدونها تمحى الأمم والدين هو مصدر الأخلاق وقد سبقنا العالم فى تأسيس أول جامعات العالم ألا وهو الجامع الأزهر منذ أكثر من ألف سنة ولكن أصاب الأزهر عوامل الفساد فانحرفت أخلاق الشعب

حتى استعمره العثمانيون سنة ١٥١٧ ومنذ ذلك التاريخ ونحن نتدهور تدهوراً سريعاً وأقرر أننا فى الوقت الحاضر لم نول الناحية الدينية العناية الكافية مع أنها أساس كل اصلاح وإن انشاء معهد عال للدراسات الاجتماعية فى مصر وهو مدرسة الخدمة الاجتماعية لدليل قاطع بأن الأزهر حكم على نفسه بعدم قدرته على مسايرة التطور والأزهر جامعة يجب أصلاحها كشرط أساسى لاصلاح أخلاق الأمة وأمثلة تلك الاصلاحات — اذكر الآتى:

١— إعادة البحث فى نظم الدراسات الأزهرية وهل أساليبها صحيحة أم أنها كانت صحيحة وقت ظهورها فى القرن التاسع بسبب قلة العلوم وفساد نظام الحكومات فى تلك العصور الغابرة وخصوصا الاهتمام بالناحية العملية للاصلاح الخلق وبث الناحية العملية للاصلاحات:

٢— انشاء وتأسيس علوم أزهرية بجعل الأزهر يبنى علوما جديدة تناسب تعاليم الاسلام

٣— جعل الأزهر يخرج قادة الاصلاح الاجتماعى فى الأمة وتوجد عشرات العلوم الحديثة التى يمكن دراستها إلا أن الأمر يتطلب انشاء علوم جديدة إذ ليس من المعقول أن ندعو أجانب على غير ديننا لوضع أسس هذه العلوم

٤— جعل المساجد مشاعل النور كما سبق أن وصفت فى الباب الثالث

٥— أبدال حفلات الموالد لأصحاب الأضرحة المشهورة فى الأقاليم بإحياء ذكرى عظماء المسلمين أمثال الخلفاء الراشدين والصحابة وأئمة المسلمين فتاريخهم ملآن بالعبر (وقد قال الرسول صحابتى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم)

٦ — عمل مؤتمر سنوى قبل موسم الحج من أمم الشرق خاصة والدول الاسلامية عامة ونشر خلاصة ابحاث هذا المؤتمر فى موسم الحج على لسان أمير الحج .

٧ — إحياء العلوم القديمة وإظهارها بأسلوب العصر الحاضر للاستفادة من هذه الكنوز المطمورة

٨ —اصدار مطبوعات رخيصة الثمن تفهم الناس أصول الدين وحياة الرسول والأحاديث الصحيحة وتوضيح القرآن

٩ — أفهام الناس معنى الصلاة وحركاتها وأصول الاسلام والاكتفاء باللب دون القشور

١٠ — خطب أيام الجمعة : الاهتمام بها بما يلائم التنظيم الحديث للدولة أوضح ذلك فيما يأتى :

(ا) يقوم كبار المصلحين وعظماء الأدب وأفذاد العلماء بوضع كتب عديدة فى خطب أيام الجمعة

(ب) يلقى عظماء الأمة ولاسيما الوزراء وأعضاء البرلمان وشيخ الأزهر وعلماؤه وكبار الموظفين خطباً فى بعض المساجد الكبرى كل جمعة على أن تعضدهم الصحافة ودار الإذاعة بالنشر والدعاية

(ح) حث أهالى كل قرية وكل حى على بحث موضوع خطبة يوم الجمعة وانتقاء شخص بليغ لألقائها فالبلاغة كالكهرباء الغرض منها إثارة الحماس وإجبار المستمعين لاتباع أراء ومواعظ الخطيب أو على الأقل تلقى الخطب بصورة يفهمها جميع السامعين .

١١ — تخصيص مبالغ لنشر الدعوة الاسلاميـــة فى أوربا وأمريكا والعالم كله .

١٢ — جعل منابر الخطب أيام الجمعة لسان الدعاية والتوجيه لكل الأعمال الاصلاحية الحكومية والشعبية والمساهمـــة فيها بالدعوة لها وتوجيه الجماهير لتعضيدها .

١٣ — بعد أن زاد علمنا بأديان العالم وعلمنا أن عددها كثير يجب أن نسير على أساس سليم أى اعتبار المسيحيين أحب أهل الاديان الأخرى إلى المسلمين .

وقد قال الله تعالى « ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى » . . . . . . وبعدهم اليهود حيث قال الله تعـــالى

«ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن» وعدم الاعتراف بكل ماعدا ذلك بل نستعد للجهاد والعمل على تقوية الجيش .

١٤ — تخليص الأمة من مئات البدع والعادات السيئة التى أطفأت نور الاسلام وجعلت المسلمين يهتمون بالمظاهر دون اللب .

(ثانيا) الجيش

الجيش ورجاله فى وقت السلم وهو معظم السنوات ثروة يجب الاستفادة منها فى الآتى : —

١ — امداد القرى بالخفراء الصالحين لحفظ الأمن فيشترط فى كل خفير بالقرية أن يكون أتم الخدمة العسكرية بنجاح وبذلك لاتضيع جهود بذلت فى تدريبهم وتعليمهم .

٢ — استخدام ضباط الجيش ورجاله أوقات السلم فى نشر الألعاب الرياضية بالقرى وجميع بلاد القطر على يد الخفراء .

٣ — توجيه فرق الجيش لعمل استعراضات ولا سيما فى بعض قرى الصعيد التى تفشت فيها عادة حب الثأر ونشوب المنازعات لأبسط الأسباب — كذلك تعليم الشعب عادة رفع الأعلام فى كل المناسبات الهامة وذلك فى القرى والمدن على السواء .

٤ — نشر الأناشيد فى حفلات الألعاب الرياضية حتى تعم القطر .

٥ — جعل المخترعين والعلماء الفنيين يشجعون السلك الفنى بالجيش على الاختراع والبحث بعد تهيأة الجيش بوسائل البحث ومعاهد لعمل التجارب والاختراعات وذلك فى فترات السلم .

(ثالثا) التعليم

التعليم الاجبارى : تنص المادة ١٩ من الدستور المصرى أن يكون التعليم الأولى إلزاميا للمصريين من بنين وبنات وهو مجانى فى المكاتب العامة ومضى ربع قرن أى ٢٥ عاما ولم يعمم التعليم الالزامى بعد ويوجد فى مصر الآن حوالى ٥٠٠٠ مدرسة أولية بينما يحتاج القطر إلى ضعف هذا العدد وكان واجب وزارة المعارف وغيرها ألا يقف فى سبيلها عائق فى نشر التعليم حسب نص الدستور أما مشكلة عدم وجود مبان فليس على الحكومة حرج من حث الأهالى على إنشاء شركة مساهمة تتولى بناء المدارس المطلوبة وتضمن لها الحكومة الربح ويجب أن يكون التعليم الالزامى مثمراً .

المدارس النموذجية وأمثالها : وأقصد المدارس الريفية والمكاتب الصناعية والمكاتب الزراعية والمشاغل والملاجىء ومراكز التدريب المهنى فواجب وزارة المعارف والتجارة أن يتضافرا مع الهيئات الأخرى فى تعميمها والاستفادة من نور العلم وقد استقر رأى وزارة المعارف على تعميم المدارس النموذجية وأمكنها تحويل ٤٠٠ مدرسة أولية إلى مدارس نموذجية وورد بخطاب العرش فى ١٨ / ١١ سنة ١٩٤٨ أن الحكومة ستنشىء ١٠٠ مدرسة وتحول ٥٩ والحقيقة أنه يجب الاكثار من المدارس النموذجية والريفية والمكاتب الصناعية والزراعية والملاجىء والمشاغل ومراكز التدريب المهنى والصناعات البسيطة... الخ الخ للاستفادة من ثمار التعليم .

محو الأمية : حركة ظهرت سنة ١٩٤٤ وكان يجب ظهورها من قبل ذلك فتركيا وغيرها محت الأمية فى أقل من خمس سنوات وقد اتضح من بحث وزير الشئون الاجتماعية إذ ذاك أن من يجب محو أميتهم وهم الذكور بين من ١٢ — ٤٥ سنة يبلغ عددهم ٣ مليون نسمة وكانت النية القضاء على محو

الأمية فى ثلاث سنوات باعتبار أن المدرسين الأولين عددهم ٢٥ ألفا وقد ورد بخطاب العرش فى ١٩٤٨/١١/١٨ أن عدة من أمحى أميتهم ٤٠٠,٠٠٠ وأعدة الوزارة العدة لجعل عددهم هذه السنة ٥٥٠٠٠٠ .

الاستفادة من التعليم : توجد فى مصر عدة معاهد عليا فنية وتجارية ومدارس متوسطة فنية فى الصناعة والزراعة والتجارة والتدبير المنزلى وتدرس فى تلك المعاهد مئات الحرف والصناعات التى لو جنت الأمة ثمارها لتغيرت أحوال مصر لكن هذه الثروة مدفونة فى الوظائف الحكومية وهذه ليست البيئة التى تسمح لهؤلاء بالظهور ويرجع علة عدم استفادة الأمة من جهود هؤلاء لأسباب منها عدم تمصير العلوم تمصيرا كافيا وعدم التفرقة بين الثقافة والتخصص أثناء التعليم واهمال الناحية العملية والتدريب وعدم رعاية هؤلاء الشبان بعد تعليمهم حتى يشقوا سبيلهم فى الحياة العملية ويجب موالاة كل هذه المسائل العناية التى تستحقها .

الاستقلال : — لما كانت الجامعة والمعاهد العليا هى مصدر امداد الدولة بكبار الموظفين ومدرسى المدارس المتوسطة والابتدائية فواجب الدولة العمل على استقلالها استقلالا حقيقيا فى الأمور الآتية : —

(١) أن يكون لمصر مخترعون (٢) أن يكون بمصر خبراء ومعاهد للأبحاث العلمية والفنية (٣) الاكثار من بحوث طلبة الجامعة فى كل علم حتى تمصر العلوم وتصبح أكثر ملاءمة للدولة المصرية والبيئة المصرية (٤) ترجمة الكتب وتشجيع التأليف وجعل كل طالب قادرا على الاطلاع على المراجع الأجنبية فهى منهل الثقافة وبذلك تستفيد الأجيال القادمة من الأجيال التى تسبقها (٥) الاكتفاء بالعلوم الخاصة بالثقافة بالمعلومات العامة وأما التخصص فيجب فهم أصول العلم مع الاتقان والاجادة التامة (٦) ضرورة تزويد كل فرع من فروع العلم بمعهد أو هيئة مهمتها اعداد خريجى الجامعات للحياة

العملية لأن هذه الهيئات والمعاهد بمثابة كبارى لتوصيل الحياة النظرية بالحياة العملية (٧) تضافر الهيئات المشرفة على التعليم مع الوزارات والهيئات التى تتولى فروع النشاط فى الحياة العملية على إيجاد البيئة المناسبة للمتعلمين والانخراط فى سلك الحياة العملية لأننى أقرر عن ثقة تامة بأن جهود المتعلمين لم تصل للامة إلا عن طريق الخدمات الحكومية وهذه الأخيرة بيئة لا تشجع على ذلك (٨) عمل مكافآت ثمينة مغرية للابحاث العلمية والاختراعات (٩) مساعدة الدولة لكل فرع من العلوم والفنون بانشاء المجلات العلمية له (١٠) العمل على انشاء علوم حديثة تلائم العقلية الشرقية ولا سيما تعميم المدارس الخاصة بخدمة كل ناحية من نواحى الحياة العملية فى التجارة والزراعة والصناعة والحرف اليدوية والمهن ... الخ .

كل هذه أمور واجبة وليست كماليات كما يعتقد البعض لأنها أول أسس الاستقلال الحقيقى وبدونها سنظل أمة كسيحة تعتمد على جهود غيرها ولا يرجى لها نفع والاهتمام بهذه الأمور ليس معناه عدم الاكثار من البعثات للخارج والاسترشاد بما عند الدول الأخرى بل أن هذه تكملة لتلك ولن نفهم أثر البعثات وفوائد الاسترشاد بنظم الدول الأخرى إذا لم نتعب أنفسنا ونشاطرهم الجهود أؤكد عن ثقة أن الكفاءات المصرية كثيرة جدا ومعظمها مطمور بسبب النظم التى تسير عليها الآن والتى لا تعطى لذوى الحقوق حقوقهم

الباب الثامن

الأهداف التى يجب الوصول إليها

(الفصل الأول) الدعاية

مقدمة: إذا درسنا نظام الحكومة المصرية الآن دراسة مفصلة نجد أنها خصصت ٥٢ الف موظف لخدمة الشعب ولكن للأسف الشديد هذه الجهود محجوبة لا يعلم الشعب عنها شيئا أو مرسومة فى ذهن الشعب بصورة سقيمة وهناك بعض الوزارات تعمل على أفهام الجمهور بعض الخدمات التى تقوم بها مثل وزارة الصحة والزراعة والتجارة والشئون ولكن جهدها فى ذلك الميدان ضئيل وكانت النتيجة أن الشعب لم يستفد من خدمات حكومته بل يخشى الحكومة ويعاكسها رغم أنها خادمته الأمينة عليه الحارسة لمصالحه الساهرة على راحته ولو سقت الأمثلة على المرافق العامة التى تؤديها الحكومة للشعب وفهم غالبية الجمهور الخاطىء لهذه الأعمال ماوسعنى لشرح ذلك مجلد ضخم .

المقصود من الدعاية :وللإستفادة من التجارب الماضية نقرر أن كل إصلاح بدون دعاية يكون فاشلا والدعاية التى تروجها تخدم غرضين :

الغرض الأول : أفهام الشعب أعمال الحكومة أى أفهامه رغبات المشرعين والمصلحين وماهية الخدمات التى تؤديها الحكومة وكيفية استفادة الجماهير منها

الغرض الثانى : أعداد عقلية الشعب أعداداً خاصا لتلقى الاصلاح على أسس سليمة أى إيجاد وخلق البيئة التى تسمح للاصلاحات بالنمو .

الدعاية عصا سحرية : حقيقة لمسها رجال المال والتجارة وعرفوا أن تلك العصا السحرية ترفع مشاريع إلى ذروة المجد وتهبط بمشاريع إلى الحضيض ولذلك أصبحت الدعاية علم وفن يدرس فى بعض الكليات وله هيئاته ومعاهده العلمية

لكل حكومة هيئة للدعاية : لشدة أهمية الدعاية أصبحنا لا نرى أمة من الأمم إلا ولها وزارة للدعاية تسمى بأسماء مختلفة فالمانيا لها وزارة للدعاية واليونان لها وزارة للصحافة وهكذا فاذا كان هذا ماتتبعه تلك الأمم الراقية فحاجة مصر ملحة لوزارة أو هيئة تشرف على أعمال الدعاية فى داخل القطر وخارجه يكون عملها داخل القطر البحث فى كافة الوسائل التى تبسط وتسهل فهم الشعب لمعلومات الحكومة وأفكار المصلحين والمشرعين والقضاء التام على العادات السيئة التى تحول دون استفادة الأمة بالاصلاحات ولها أن تسلك فى ذلك السبيل ماتشاء ومن أمثلة ذلك (١) استخدام منادى فى العزب والقرى الصغيرة (٢) استخدام الراديو والميكرفون والاسطوانات والسينما فى القرى (٣) الاعلان فى ميادين القرى والاسواق العامة ومهرجانات الموالد (٤) استخدام خطب الجمعة ومنابر المساجد للدعاية لأعمال الأصلاح وحث الشعب على تعضيدها والاستفادة منها وأما فى خارج القطر فتعمل على نشر محاسن مصر ودفع المفتريات الكاذبة عنها والتمهيد لها عند عقد المؤتمرات الدولية

الخلاصه : لاشك أن هــذا العمل ضرورة قصوى لمصر وهى فى طور الانتقال من ماض سقيم إلى مستقبل نسأل الله أن تصبح فيه من أرقى دول العالم وأخيراً أرى أن ترك تلك المسائل إلى الصحافة الحرة وهى مضطرة بحكم عملها التجارى أن تسايرا هواء الشعب أو تركها للهيئات الغير الحكومية وهذه لاتكون قادرة على الصرف بسخاء على هذا الباب مع شدة أهميته لأمر بعيد عن الصواب فواجب خزانة الدولة أن تستفيد من ملايين الجنيهات التى تصرفها على خدمة الشعب بأن تكمل العمل باعلان الشعب عن ماهية هذه الخدمات.

رسل الدعاية أو حملة مشاعل النور فى مصر : لكل دولة ولكل معلن أن يختار أوفق السبل للدعاية وسأذكر فيما يلى بعض الطرق أى أمثلة موضحة للفكرة فقط :

١ — أئمة المساجد وخطب الجمعة : يجب استخدامها لدفع الناس للخير والاصلاحات .

٢ — جريدة يومية حكومية تساعد الوقائع المصرية : فهى لا تكلف شيء يتولى تحريرها كبار موظفى الحكومة كل فى عمله وستمثل المرافق العامة للأمة لأنها كلها ترعاها الحكومة .

٣ — عمل دعاية مستمرة لمطبوعات الحكومة : وهى نشرات وكتب لا تقع تحت حصر ومعظمها كنوز مدفونة .

٤ — الاذاعة اللاسلكية : مع وجود راديو وميكروفون على الأقل فى كل قرية .

٥ — عمل أفلام سينمائية تعليمية ولوحات فانوس سحرى : تطوف القطر قرية قرية وكلها ثقافية فى الزراعة والصحة ، . . . الخ الخ .

٦ — ملء اسطوانات للتثقيف : مع وجود فونوغراف وميكروفون فى كل قرية وتشمل محاضرات زراعية وصحية وثقافية ومواويل وأناشيد شعبية . توحيد جهود الدعاية : تركز جهود الدعاية تحت إدارة ضخمة واحدة أى تخصيص مصلحة حكومية كبرى لها أو إنشاء وزارة مستقلة يتبعها الهيئات الآتية : (١) أقلام النشر والدعاية بجميع الوزارات مثل الزراعة والصحة والشئون الاجتماعية والتجارة (٢) الاذاعة اللاسلكية (٣) إدارة الرقابة على المطبوعات بوزارة الداخلية (٤) المطبعة الأميرية (٥) إدارة المطبوعات بوزارة المالية التى تطبع سنويا آلاف الكتب (٦) قلم التوزيع والنشر التابع

لوزارة المالية (٧) إدارة خاصة تطبع جريدة يومية علاوة على الوقائع المصرية (٨) مصلحة السياحة (٩) قسم الوعظ والارشاد بوزارة الأوقاف (١٠) تخصيص إدارة لعمل أو الأشراف على عمل أفلام سينمائية ثقافية ، مناظر فانوس سحرى للثقافة ، اسطوانات للثقافة أيضا ، الاشراف على فرق التمثيل بالقرى (١١) إدارة متحف فؤاد الصحى (١٢) إدارة متحف فؤاد الزراعى بالدقى (١٣) معارض وزارة التجارة والصحة (١٤) إدارة للأعلان مثل أيام الموالد والمواسم والأسواق العامة والميادين ومحطات السكك الحديدية . . . . الخ الخ . . الخ (١٥) إدارة للدعاية لمصر قبل عقد المؤتمرات الدولية خارج القطر

ضمان ابتعاد تلك الهيئة عن السياسة : مادامت وزارة الدعاية أو المصلحة التى ستخصص لذلك تكون هيئة حكومية فالقائمين بها بحكم أنهم موظفون محكوم عليهم عدم التدخل فى السياسة ويقتضى ذلك قصر الدعاية على آلاف الجهود الحكومية الموجودة الآن فعلا والمحجوبة عن أعين الامة بأماطة اللثام عنها وافهام الناس حقيقة أعمال الحكومة وبذلك تتطور تلك الأعمال وفق رغبات الأمة لأنها أوجدت لخدمتها .

ولن تقوم الحكومة بالدعاية بتاتا إلا للاصلاحات الحكومية التى صدر بخصوصها تشريعات وقوانين أو قرارات وزارية ولوائح أو منشورات وكتب دورية حكومية وليس لها أن تخرج عن هذا السبيل ولو قصر عملها على ذلك ستجد نفسها مغموره بملايين الأعمال والواجبات والتى لو أحسنت تلك الهيئة القيام بابرازها بوضوح للامة لأصبحت مصر حكومة وشعبا فى موقف غير الموقف الذى نحن فيه .

الفصل الثانى

القرية النموذجية

قامت عدة هيئات تضرب أمثلة لاصلاح القرى وأنشأت ما تسميه القرى النموذجية أذكر منها الآتى . (١) أنشأت الجمعية الزراعية الملكية ببهتيم

عزبة جعلتها نموذجية (٢) عند ما أكل النمل الأبيض قرية « برسيق » أقيم بدلا منها قرية نموذجية .

وفى دراسة هذه القرى أمثلة حية لما يمكن أن نرسمه للقرى المصرية فى المستقبل ولكن يلاحظ أن هذه الأفكار كانت تشترك فى بعض العيوب وأهمها : —

الناحية المالية : — لم يلاحظ امكان التعميم فى جميع قرى القطر لأن كل هذه القرى مبنية بناء لو أريد تعميمه لكلف الدولة آلاف الملايين من الجنيهات وإيرادات الدولة لا يمكنها بتاتا تحمل ذلك ولا الفلاحين أنفسهم

الناحية الاقتصادية : أغفل القائمون بوضع أسس هذه القرى النموذجية الحالة الاقتصادية للقطر المصرى وأن مساحة الأرض المنزوعة فى مصر ٥٨٣٢٠٠٠ بينما عدد السكان ١٩٦١٤٠٣٦ وهو أمر يجعل معظم الفلاحين أى أكثر من ٩٩ ٪ منهم لا يمكنهم مجاراة النظم التى روعيت فى إنشاء تلك القرى النموذجية .

الفصل الثالث

إصابة الهدف

عالجنا إنهاض القرية باصلاحات مباشرة مذكورة فى الأبواب الثانى والثالث والرابع والخامس واصلاحات غير مباشرة موضحة فى الأبواب السادس والسابع والثامن وسأكتفى بسرد جانب من الاصلاحات المباشرة لنرى هل لو طبقت فى أحط قرية تكفى للنهوض بها أم لا — نعم لنتصور قرية بلغت من الانحطاط أشده وطبق فيها الاصلاحات الآتية مجتمعة .

[أولا] وجود مكان للاجتماعات العامة وفى أشد الظروف يكون المسجد أو المتنزه العام هو ذلك المكان (٢) العناية بالكنس (٣) العناية بالانارة

(٤) العناية بالرش (٥) جمع الفضلات والقاذورات (٦) عمل مكامير أسمدة منها (٧) وجود سوق عامة (٨) استخدام السوق ساحة للألعاب الرياضية لها مدربين (٩) ردم جميع البرك والمستنقعات (١٠) تمهيد واصلاح الشوارع (١١) تربية أشجار التوت على جوانب النيل والترع والطرق لتشجيع تربية دود القز (١٢) عمل موردات على النيل (١٣) اعداد وسائل لإطفاء الحريق (١٤) اعداد وسائل لنشل الغرقى (١٥) تنقية مياه الشرب وتوزيع المياه (١٦) وجود مغاسل شعبية (١٧) وجود حمامات شعبية مجانا وبأجر زهيد (١٨) وجود مراحيض عمومية (١٩) وجود منتزه أو منتزهات عامة (٢٠) وجود راديو وميكروفون يسمع جميع اهالى القرية برامج الاذاعة ومحاضرات ثقافية فى الزراعة والصحة وخلافه وأغانى ومواويل وأناشيد شعبية (٢١) فى فترات متقاربة ستقام حفلات سينمائية ومحاضرات بالفانوس السحرى وتمثيل ثقافى وحفلات رياضية (٢٢) مكان للاسعافات الطبية الشعبية (٢٤) رعاية مصالح القرية العامة وإيصال شكواها إلى الجهات المختصة (٢٥) وجود مكتبة شعبية (٢٦) تشجيع جميع القائمين بأعمال خيرية (٢٧) وجود مكتب استعلامات (٢٨) عمل المعابر البسيطة فى زمام القرية (٢٩) عمل الطرق الزراعية البسيطة فى زمام القرية (٣٠) وجود سلخانة أى مجزر (٣١) واجهات المنازل مدهونة بالجير (٣٢) ضمان وجود عدد كاف من المساكن الجميلة لجعل شكل القرية مناسبا وجذابا (٣٣) وجود أفران شعبية ومطعم شعبى (٣٤) ضمان رعاية طبية مرة أو مرتين فى الأسبوع (٣٥) وجود ملجأ للأطفال (٣٦) وجود عدة لوحات اعلانية لنشر كل مايهم الأهالى .

[ثانيا] (٣٧) وجود حد للفوضى السائدة فى إدارة القرية (٣٧) وجود مشرف فنى على أعمال البوليس فى القرية (٣٩) وجود خفراء يصلحون لأداء أعمالهم (٤٠) وجود سكرتارية منظمة للقرية (٤١) ترقية حلاق الصحة والداية والمسجد (٤٢) وجود شخص أمين يرشد الفلاح عن الاسم والصنف التجارى

لمحاصيله بأجر زهيد (٤٤) اشتراك أهالي القرية فى إدارة شئونهم بأنفسهم (٤٥) وضع سياسة لتحسين المساكن المستقبلة (٤٦) عمل خريطة تنظيم للقرية فى المستقبل القريب (٤٧) الاستفادة من الأساليب العلمية فى كيفية استغلال الفضلات والقاذورات وبقايا الكسح فى تحويلها لأسمدة (٤٨) وضع سياسة ملائمة فى إصلاح الطرق والمواصلات بينها وبين القرى والبنادر المجاورة (٤٩) تجميل الشوارع عموما ومدخل القرية خصوصاً (٥٠) وضع سياسة شعبية لضمان الكساء بأقل تكاليف (٥١) تحسين تغذية الطبقة الشديدة الفقر (٥٢) وضع سياسة مناسبة لمكافحة الحفاء (٥٣) العناية بترقية الذوق لدى الفلاحين (٥٤) وجود نشرة محلية دورية خاصة بما يهم أهل القرية (٥٥) رسم سياسة لمنع القذارة وخصوصاً نوم الفلاح وماشيته فى مكان واحد .

[ثالثا] (٥٦) يصبح المسجد شعلة النور والمنظم لحركات الاصلاح فى القريه (٥٧) نشر الدعوى الدينية الخالصة دون الاشتغال بالقشور (٥٨) تشاور أهل الرأى أسبوعياً فى الأمور التى تهمهم والدعوة لها بين الناس مرة كل أسبوع أى يوم الجمعة (٥٩) تنظيم حركات الاصلاح بواسطة المسجد على شكل جمعيات خيرية (٦٠) ضمان حماية المعدمين بجمع الزكاة وتوزيعها (٦١) تنظيم الاحسان (٦٢) إطعام وكسوة ورعاية المعدمين بواسطة هيئة الزكاة (٦٣) مساعدة الغرباء عن القرية بواسطة المسجد

[رابعاً] (٦٤) وجود هيئة للمصالحات (٦٥) هيئة للأشراف على الأمور الخاصة بالصحة (٦٦) هيئة لتشجيع الألعاب الرياضية (٦٧) هيئة لترقية شئون المرأة الريفية فى جميع النواحى التى تهمها (٦٨) هيئة لنشر التعاون والعمل على تعضيده (٦٩) هيئة للوعظ والارشاد (٧٠) هيئة لنشر الثقافة الشعبية (٧١) تحفيظ القرآن (٧٢) مدارس ليلية لمكافحة الأمية (٧٣) محاربة العادات القديمة السيئة والدعاية لكل عمل خيرى (٧٤) مساعدة الناس على

فتح سبل الرزق لهم (٧٥) نشر الارشادات والتعاليم الزراعية الحديثة (٧٦) مساعدة شئون الرى (٧٧) الاهتمام بأعمال المساحة والتسجيل (٧٨) كيفية وصل القرية بالجهات الحكومية (٧٩) تنظيم الناس عند قيامهم بأطفاء حريق (٨٠) نشر الوسائل الحديثة لتربية الحيوان والدواجن (٨١) الاشراف على المكتبة (٨٢) حفظ النظام فى الحفلات والمحاضرات المختلفة (٧٣) الاهتمام ببحث الشئون الاقتصادية التى تهم أهالى القرية (٨٤) نشر الفنون الجميلة وتهذيب الذوق (٨٥) نادى للشبان المتعلمين يكون محطة لهم ولمن يريدوا زيارتهم من الشبان الأجانب (٨٦) ناد للاطفال وشبان القرية .

[خامسا] أعداد وتوزيع تذاكر لانتخاب وإمكان إجراء انتخابات كلما أراد أهل القرية ذلك (٨٨) التأكد من أن جميع الأطفال دخلوا المدارس الإلزامية (٨٩) مراقبة قيد المواليد والوفيات (٩٠) التأكد من أن التطعيم الاجبارى منفذ (٩١) تبليغ ونشر كل ما تصدره وأصدرته الحكومة من قوانين ولوائح (٩٢) رقابة تنفيذ أوامر الحكومة الخاصة بالقرية ولا سيما لوائح الترع والجسور والطرق الزراعية وحماية جسور النيل ومقاومه الجراد ودودة ورق القطن وزارعة الدخان والتمباك (٩٣) المحافظة على أملاك الحكومة كالسكك الحديدية وأسلاك التليفون وقوائم التلغراف والسكك الزراعية والكبارى (٩٤ الإشراف على المنافع العامة الخاصة بالقرية كالمتنزهات العامة ودار الاجتماعات العامة وطلمبات توزيع المياه والمغاسل والحمامات الشعبية والمراحيض العامة والموردة . . الخ الخ (٩٥)التبليغ عن الأمراض المعدية ومراقبة نسبة معدل الوفيات (٩٦)التبليغ عن الأجانب الموجودين بالقرية بعد دراسة أحوالهم (٩٧)مساعدة الحكومة عن كل تحقيقات وتحريات تطلبها داخل القرية (٩٨)الاشراف والتنظيم للاحصاءات الخاصة بالقرية

خصوصا الزراعة والمحاصيل والحيوانات والدواجن ... الخ(٩٩) التبليغ عن الجنايات المستترة .

[سادسا] (١٠٠) وجود جمعية تعاونية ناجحة (١٠١) عمل حقل نموذجى لأهالى القرية (١٠٢) محطة تربية مواشى وذواجن لتدريب وتعليم أهالى القرية (١٠٣) برج حمـــام لجمعية التعاون (١٠٤) منحل حديث لجمعية التعاون (١٠٥) تعميم صناعة النسج بالأنوال اليدوية وعمل المخللات الحديثة فى كل منزل بالقرية مهما كان حقيرا (١٠٦) وجود محل لتربية دودة القز لشبان القرية (١٠٧) وجود مشغل للفاكـــهة والخضر وجلب أحسن التقاوى (١٠٨) وجود معمل أو معامل البان فيها فراز لاستخراج القشدة وخضاض لاستخراج الزبدة (١٠٩) وجود معمل آلات حديثة للزراعة أى ماكينات رى أو سيارات حرث وآلات حصاد القمح وآلات درس الحبوب وآلات تذرية وآلات تفريط الذرة يستأجرها كل من يحب من أهالى القرية (١١٠) وجود لجنة تدخين ومقاومة الآفات الزراعية (١١١) ضمان أحسن الأسمدة لأشراف جمعية التعاون على توزيعها (١١٢) شراء الأدوات الزراعية والتقاوى بأرخص الأثمان (١١٣) بيع حاصلات أراضى القرية ومنتجات القرية بأحسن الأثمان وبطرق منظمة (١١٤) تنظيم توريد خيرات القرية من الفاكهة والخضر والألبان والدواجن للمدن (١١٦) ضمان اشراف جمعية التعاون على تهيئة محصولات الأهالى لدى ماكينات الطحين ومحالج الأقطان ومعامل ضرب الأرز ومعاصر الزيوت ومعامل السكر ومعاصر القصب وعمل العسل (١١٧) وجود بنك تعاونى فى القرية (١١٨) وجود مخازن وصوامع لحفظ الحبوب وتخزين الحاصلات دون أن يصيبها تلف (١١٩) وجود شون بحيث يمكن للأهالى ولجمعية التعاون التسليف على المحاصيل (١٢٠) وجود ثلاجات لضمان عدم تلف بعض المحاصيل وخصوصا الزبدة والفاكهة والخضر (١٢١) معمل مخللات يستفيد منه جميع الأهالى (١٢٢) مكان للأنوال يستفيد منه جميع أهالى

القرية (١٢٣) معمل للصناعات الزراعية تابع لجمعية التعاون (١٢٤) جمعية التعاون تقوم بالتأمين وتخفيف المصائب الزراعية كنفوق الماشية وحرق أو غرق المحاصيل ... الخ (١٢٥) وجود مخزن أدوية تعاونى (١٢٦) ضمان راحة سكان القرية بتوافر ماكينة لطحن حبوبهم ومحل بقالة ومحل خردوات ومحل جزارة ومطعم وفرن .. الخ وبالاختصار كل حاجياتهم (١٢٧) ضمان طرق المواصلات ووسائل النقل بين القرية وباقى الجهات (١٢٨) وجود دار للتعاون وبها نادى (١٢٩) تليفون التعاون يمكن لكل الأهالى استخدامه (١٣٠) مكتبة التعاون لنشر الثقافة الزراعية والصناعات الزراعية وتربية الحيوان والدواجن ... الخ الخ (١٣١) وجود معمل لتفريخ البيض وتهيئة الجلود للدباغة (١٣٢) وجود راديو وميكروفون وفونوغراف تابع للتعاون (١٣٣) متنزه التعاون مكان للاجتماعات لا يكلف شيئا .

[سابعا] (١٣٤) مدرسة أو أكثر ذات تعليم مثمر (١٣٥) كل مجموعة من القرى لها مستشفى قريب منها (١٣٦) كل مجموعة من القرى ترتب وسائل المواصلات ولا سيما الطرق التى تصلها ببعض (١٣٧) كل مجموعة من القرى تنظم شئون الرى (١٣٨) كل مجموعة من القرى لها ملاجىء ولها هيئات تدريب للراغبين من أهلها على الصناعات اليدوية وخصوصا الصناعات الزراعية والحرف اليدوية والمهن المناسبة (١٣٩) كل مجموعة من القرى لها مدرسة يتمم فيها الدراسة كل من يريد زيادة ثقافته (١٤٠) كل مجموعة من القرى لها هيئة للعمل على ترقية شئون الزراعة وطرق تربية المواشى والدواجن .

هيئة عليا للتنفيذ . أرى أن أضعاف هذه الاصلاحات أشرت اليها فى كتابى وكلها خاصة باصلاح القرية وكلها سهلة وتكاليفها يسيرة وطرق ابرازها سهل وأن تطبيقها فى كل قرية من قرى مصر فى ظرف خمس سنوات أو عشر سنوات كفيل أن يحول قرى مصر أى الدولة المصرية على حقيقتها إلى شعب سليم والأمر لا يتطلب إلا تعديلات طفيفة واصدار قوانين لا يزيد عددها على أصابع

اليد الواحدة وليس فيها ارهاق لمالية الحكومة أو لأيراد الأفراد وبعدها نطمئن لأن أمورنا قد استقرت فنتفرغ لبناء عظمة مصر التي ترجوها من أبنائها وأستحسن ضم المصالح التي ستقوم بالاشراف على هذه الاصلاحات وهى ادارة المجالس القروية بعد تعميمها وجمعيات التعاون بعد تعميمها وجمعيات الزكاة بعد تعميمها والمجموعات الصحية والزراعية ومراكز التصنيع الريفي والمدارس الريفية والمراكز الاجتماعية بعد تعميمها ووضعها تحت اشراف هيئة عليا تقوم بتنفيذ إرشاداتها وتوجيهاتها وكيل وزارة للنهوض بالقرى .

رجاء واستفتاء

قدر لهذا الكتاب أن يظهر عقب انتهاء المعرض الزراعى الصناعى العام سنة ١٩٤٩ ونحن فى نهاية الدورة البرلمانية وعلى وشك اجراء الانتخابات العامة ولاشك أنها فرصة ثمينة لنواب وشيوخ الأمة يزوروا فيها قرى القطر المصرى ليتأكدوا من ضرورة الأصلاح وإيجاد حل لمشاكل القرية

الأهمية العلمية لهذا الكتيب : اعتقد أن تأليف أى مجلد ضخم فى أى علم من العلوم مسألة يجد فيها الباحث ألف مساعد فالمراجع العلمية لأى علم لاتقع تحت حصر وأما الجهد الذى بذل فى جمع شتات مواضيع هذا الكتاب فلاشك أنه اشق مئات المرات ولم يدفعنى لذلك الا وثوقى أن ظروفا كثيرة تجعلنى أولى الاشخاص بمعالجته وأريد أن أضع تحت تصرف كل من يريد اصلاح أى فرع من الاداة الحكومية التى تشرف على مصالح القرى خلاصة جهود كثيرة تنير له السبيل فى عمله

كلمة ختامية : ماهذا الكتيب إلارسالة خمسة عشر مليونا من الفلاحين أخرسهم الفقر والجهل والمرض ولكن شدة تأخر قرام هولسان حالهم ولقد حرك أنينهم قلوب بعض رؤساء الوزارات والوزراء العاملين فسجلوا هذه الحالة فى الاوراق الرسمية ومضابط بعض جلسات البرلمان فالى هؤلاء وأولئك أعيد تلك الجملة الخالدة الحلوة

ألا هل بلغت اللهم فاشهد

صواب	خطأ	سطر	صفحة
مضمونة	مضمونا	٥	١٨
القررة	المقدرة	٣	١٩
٦٩	٩	٢	٢٤
العمدة	العدة	١٣	٤٣
المديريات	المدريات	٢٢	٤٤
فصلا	بابا	٢١	٤٧
لغذاء الفقراء	للغذاء للفقراء	١٥	٥٠
فيستغل	فيسغتل	٠٣	٦٧
توزيعها	تعريفها	١٥	١١٣
الملحد	المسجد	٢٤	١٤٠

مطبعة
محمد عاطف
ميدان الخازندار بالرويعى ن ١٧

